مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



نتانياهو..

حتى هنا ـ كفى

- المجتمع الإسرائيلى :قواعد اللعبة تتحطم
- مناورات وتعاون إستراتيجى بين إسرائيل وتركيا
- يخشون من تأثير الدومينو العربى



JUNE. 1997

السنة الثالثة ـ يونيو ١٩٩٧





مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
إبراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
رئيس التحرير
د. عبد العليم محمد
نائب مدير التحرير
عماد جاد
المدير الفنى
السيد عزمى
الاخراج الفنى
حامد العويضى
وحدة الترجمة
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى
محب شريف
محمد إسماعيل
منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة ـ العدد الثلاثون ـ يونيو ١٩٩٧

مقدمة

الديمقراطية على الطريقة الإسرائيلية

أثارت قضية بارعون - درعي الجدل مجددا حول ما إذا كانت إسرائيل ديموقراطية أم غير ديموقراطية، وهذا الجدل يثير بدوره نوعين من التأملات والتداعيات لدى القائلين بديموقراطية إسرائيل والقائلين بلا ديموقراطية إسرائيل. فالأولون يقومون بعملية قياس منطقي ومقارنة لا تخلو بطبيعة الحال من التعميم. أما الآخرون فيقومون باستدعاء تاريخ إسرائيل والصهيونية ونشأة الدولة والجرائم التى ارتكبتها فى حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ويخلصون من ذلك إلى القول بلا ديموقراطية إسرائيل إستناداً إلى سجلها الحافل فى المنطقة، وقد لا نكون معنين هنا بالفصل فى هذه المسألة، كما أننا لسنا مولعين بإصدار حكم ما ولكننا معنيون أكثر بإثارة التساؤلات وطرح علامات الاستفهام، ووضع الاجابات الجاهزة موضع الشك والتساؤل والانتقال من حيز المعارف العامة إلى حيز المعارف العلمية الموضوعية.

وفى مقدمة التساؤلات التى نطرحها بصدد الديموقراطية الإسرائيلية يجئ ذلك التساؤل المتعلق بكون إسرائيل «دولة اليهود» أو دولة يهودية ومدى تناقض ذلك مع القول بديموقراطية إسرائيل، ذلك أن القول بديموقراطية إسرائيل يتعارض مع كونها دولة يهودية أو دولة اليهود، فهى ليست دولة كل مواطنيها يهودا أم غير يهود، وقد ترتب على ذلك فى الواقع العملي وجود عدة أنواع ودرجات من المواطنة: مواطنة يهودية أولاً تكفل لأصحابها نصيبا من موارد الدولة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وخاصة فى مجال تملك الأراضى وإستيطانها، ومواطنة أخرى لغير اليهود من العرب الفلسطينيين الذين تمسكوا بأرضهم والبقاء فيها وهؤلاء نصيبهم محدود فى موارد الدولة الاقتصادية والسياسية بالذات فى مجال تملك الأراضى وإستيطانها، ومواطنة ثالثة للغائبين والمشردين فى إسرائيل والذين سيطرت الدولة على أملاكهم بموجب قانون أملاك الغائبين، والممارسة العملية تكشف وبالأرقام عن التفاوت الكبير بين أصحاب هذه المواطنة فى الدخل ونسبة التعليم وتولى الوظائف العامة وتوزيع رأس المال الرمزى وفرص الترقى والارتقاء فى السلم الاجتماعى، وذلك يتناقض مع أن الدولة الديموقراطية تكفل المساواة فى الفرص والحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية. من ناحية أخرى - ويا للمفارقة - فإن التأكيد على الطابع اليهودى للدولة يجعل من مواطنين آخرين يقيمون ويعيشون فى بلدان أخرى ويحملون جنسياتها ومواطنتها، يجعل منهم مواطنين محتملين فى إسرائيل لهم من الحقوق ما يفوق المواطنين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية فى الوقت الحالى، لا لشئ إلا لأنهم يهود وذلك بموجب قانون العودة الذى سنه الكنيست عقب نشأة الدولة، فلنا مثلا أن نتصور أن يهوديا من نيويورك أو غيرها هاجر إلى إسرائيل فإنه سيحصل تلقائيا ليس فقط على الجنسية الإسرائيلية وإنما كذلك على الحقوق والامتيازات المكفولة لليهود المقيمين فى إسرائيل بالذات فى مجال تملك الموارد الاقتصادية والسياسية، وهكذا فى الوقت الذى تحرم فيه إسرائيل مواطنيها من غير اليهود من ممارسة العديد من حقوقهم فإنها تكفل للقادمين من البلدان الأخرى ممارسة جميع الحقوق لأنهم فقط يهود وفقاً للمعايير المعتمدة لمن هو اليهودى: أى حبل النسب الأمومى واعتناق الديانة اليهودية فقط.

أما ثانى هذه التساؤلات فيتعلق بدور المؤسسة العسكرية فى إسرائيل، ذلك أن دور هذه المؤسسة فى إسرائيل يختلف جذريا عن دورها فى الديموقراطيات التى يتم القياس عليها، فهذه المؤسسة فى إسرائيل هى التى أنشأت الدولة والمجتمع على حد سواء وهى التى تؤمن وجودهما بالردع والتفوق وتحظى - نتيجة لذلك - بمكانة هامة فى تقرير الشؤون العامة وذلك يرتب نتائج فى الممارسة يصعب توافرها فى الديموقراطيات الغربية: فئة متخصصة فى العنف، سيادة ثقافة عسكرية تعلى من شأن الحرب والعنف والعداء للآخر، مكانة خاصة للعسكر فى صياغة وبلورة التوجهات العامة، وذلك فضلا عن وجود نمط للعلاقات المدنية العسكرية استثنائياً مقارنة بأية نظام ديموقراطى آخر.

أما ثالث هذه التساؤلات فيتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته كمجتمع استيطانى عسكرى توسعى تحددت أهدافه سلفاً وقبل نشأته، ذلك أن تحديد خيارات هذا المجتمع سلفاً يعنى تقليص حيز المشاركة للمواطنين فى مناقشة وإدارة وتحديد الأهداف الهامة ويكفل دوراً متميزاً للنخبة الإسرائيلية العمالية واليمينية فى تكريس هذه التوجهات وإعادة إنتاجها مجدداً ومصادرة الحق فى مناقشتها ونقدها وتعيين غائيتها، وهكذا فإن مفهوم السيطرة على الفكر يبدو متناقضاً مع الديموقراطية، إذ تنتج هذه السيطرة هيكلة الخيارات وبلورة التوجهات عن طريق مؤسسات هرمية وقسرية ويتقلص دور المواطنين فى الشؤون العامة، وهكذا تحل الاجراءات ذات الشكل الديموقراطى محل الديموقراطية الحقيقية.

هذه بعض التساؤلات التى يمكن على ضوئها التفكير فى السؤال الذى طرح فى البداية والمتعلق بالديموقراطية الإسرائيلية.

المحرر

إسرائيل من الداخل



ملف العدد

قضية بارعون ـ درعى بعد القرار

معاريف ١٩٩٧/٤/٢٥
أريبه بندر

حالة من الغليان تسيطر على حزب «يسرائيل بعلياه». فعندما انفجرت قضية درعي - بارعون صرح زعيم حزب المهاجرين ناثان شرانسكى أنه إذا اتضح أن ١٠٪ فقط من القصة حقيقة فإنه ليس هناك مجال لاستمرار وجود الحكومة. ولكن التصريحات على حدة والواقع على حدة. وعلى الرغم من التقرير شديد اللهجة إلا أن حزب يسرائيل بعلياه لم ينسحب من الحكومة ويجد شرانسكى نفسه الآن فى حالة بحث عن تفسيرات وتبريرات ويتعرض للهجوم من الداخل والخارج.

ويقول إفرايم ملميد عضو إدارة يسرائيل بعلياه والذى يوجه نقداً شديداً إلى شرانسكى وإلى موقف حزبه بعد نشر التقرير: «إن الصداقة بين نتانياهو وشرانسكى تعتبر بمثابة الخرسانة المسلحة السميكة فى هذه القضية. والآن يتضح أن نيتانياهو يستطيع أن يعتمد على ولاء شرانسكى أكثر مما يعتمد على ولاء وزراء فى الليكود. ويمكن لرئيس الوزراء أن يتصور أننا «فى جيبه» تماما.

وفى مساء يوم الأحد وفور نشر التقرير اجتمعت ادارة الحركة فى مكاتبها فى القدس لاتخاذ قرار حول كيفية التصرف على ضوء تصريح العشرة فى المائة الذى التزم به شرانسكى وقد انتظر نتانياهو القرار وهو فى حالة من التوتر. وخلال المناقشات اجرى اتصالاً تليفونياً بمكاتب إسرائيل بعلياه وكرر الاتصال عدة مرات وطلب معرفة القرار الذى تم التوصل اليه. وقد اعطاه شرانسكى شخصيا الرد المطمئن وذلك بعد منتصف الليل عندما توجه بنفسه إلى منزل رئيس الوزراء. وقد حمل شرانسكى إلى نتانياهو بشرى طيبة وهى أن حزب إسرائيل بعلياه الذى يضم سبعة من اعضاء الكنيست قرر البقاء فى الحكومة.

ولكن الكتلة اوصت نتانياهو بنقل وزير العدل من منصبه. وفى النهاية طلبت الكتلة تعيين لجنة وزارية وتضم أيضا شخصيات عامة وقضاة من المحكمة العليا المتقاعدين لتقييم أداء الحكومة وضمان عدم تكرار مثل تلك الأحداث فى المستقبل.

وكانت الجلسة التى تحدد فيها موقف يسرائيل بعلياه قد بدأت بإستعراض من جانب اثنين من المحاميين وهما اريبه فايس ويوسى برلوف حيث اوضحا للحاضرين ومن بينهم الوزيرين شرانسكى وأدلشتاين وأعضاء الكنيست من الكتلة وسكرتيرى الأفرع والنشطاء الحزبيين، مغزى قرار المستشار القانونى للحكومة. وتمت ترجمة جزء من تقرير روبنشتاين وأربيل إلى الروسية. وفى النقاش الذى دار بعد ذلك وجه بعض الأعضاء نقدا إلى شرانسكى بسبب تصريحاته بعد كشف القضية فى القناة الأولى. وقال له بعض نشطاء الحركة: «الآن نواجه مشكلة ماذا نقول للجماهير، لماذا كان يجب عليك أن تتحدث عن النسبة المئوية؟ وطلب آخرون بعد أن عرفوا خطورة التقرير، أن يعرفوا هل التقرير الذى ورد فى وسائل الإعلام حول الاتصالات بين «يسرائيل بعلياه» «والطريق الثالث» بمناسبة إحتمال إستقالة الحكومة صحيح أم لا. وقال شرانسكى أنه لم تكن هناك أى

اتصالات مع الطريق الثالث وقال أنه إذا اتضح أن نتانياهو متورط فى القضية من الناحية الجنائية فيما يتصل بتعيين بارعون فإن القصة تكون صحيحة بنسبة مائة فى المائة. وإذا اتضح أن نتانياهو قد عرف أن هناك أمور تحاك من هذا القبيل وفضل أن يغمض عينه فإن هذا يشكل نسبة عشرة فى المائة فحسب وهذه النسبة لن تساعد الحكومة على الاستمرار فى البقاء أيضا.

ولكنه أضاف أنه لم يتوافر هذين الشرطين فى نهاية الأمر. وللتدليل على ذلك إقتبس شرانسكي من التقرير هذه العبارة: «حسب الادلة التى تم جمعها لا يمكن إثبات أن رئيس الوزراء قد عرض التعيين على الحكومة بعد طلب درعى أو من خلال دوافع مرفوضة أو من خلال تجاهل.

ولكن كان هناك من لم يتقبل هذه الأمور بتفهم. وقد قاد حملة النقد إفرايم ملميد الذى يرأس جمعية المهاجرين الكبيرة «الفاتسافون» وتسبب فى جذب كثير من الاصوات لصالح الحزب. وطلب ملميد أن يدخل فى البيان الختامى المطلب الخاص بإستبعاد وزير العدل تساحى هانجفى من منصبه. وهو أيضا يصر على رأيه من أنه يجب على حزب يسرائيل بعلياه أن ينسحب من الحكومة والعمل على اجراء انتخابات مبكرة.

وأوضح ملميد موقفه قائلا: «لا نريد أن نكون أداة فى أيديهم يلعبون بها وكأننا فى مسرح للعرائس. وكان يجب على حزب يسرائيل بعلياه أن يبدى موقفا أكثر تشددا. وكان يجب أن نطلب من نتانياهو أن يفرض النظام فى الحكومة وأن يصر على اقالة وزير العدل تساحى هانجفى وألا يمنحه هذا التأييد والدعم.

وعرض ملميد الأسباب الوجيهة بشأن ضرورة إسقاط الحكومة والمضى مرة أخرى نحو الانتخابات ويقول فى هذا الصدد: «يقولون لنا أنهم قرروا تقديم ارييه درعى للمحاكمة بسبب الابتزاز ولكن المبتز فى حاجة إلى شخص يبتزه. ولكن التقرير لم يذكر ذلك الشخص الذى تعرض للابتزاز على الرغم من ان بارعون عين فى منصب المستشار القانونى للحكومة. ومن الممكن أن يكون نتانياهو أو هانجفى أو ليفرمان شركاء فى هذا الابتزاز. وعلى الرغم من أنه من الصعب اثبات ذلك فإن المنطق السليم يقول أنه لا يمكن لهذه الحكومة أن تستمر. ويريد ملميد أن يرى هانجفى خارج الحكومة لأن هانجفى سخر من شرانسكى وأدلشتاين ومن الحكومة كلها فى عملية تعيين بارعون. وعلى الرغم من أن رجل جاد مثل رئيس المحكمة العليا قال لهانجفى أن بارعون غير مناسب فى هذا المنصب الا أن هانجفى عرض التعيين على الحكومة فى عملية لم تستمر سوى عشر دقائق. ويقول ملميد أن هانجفى لا يمكن أن يستمر فى منصبه وفى نهاية النقاش الذى اجرته الحركة تقرر قبول موقف ملميد فى مسألة هانجفى وقررت الحركة المطالبة بإقالة وزير العدل. ويقول ملميد: «لقد قصدت أن يكون هذا انذار موجه إلى نتانياهو وأن هانجفى لا يمكن أن يستمر فى الحكومة. والآن اسمع بصورة مفاجئة أن شرانسكى وأدلشتاين يقولان أن هذا ليس انذارا. وكلاهما غير محق حيث أن القرار كان إنذارياً وتهديدياً».

ويقول عضو الكنيست يورى شتيرن أنه لم يطرح فى جدول اعمال الحركة فى أى وقت من الأوقات احتمال الانسحاب من الحكومة. وأضاف أن المناقشات الداخلية فى حزب يسرائيل بعلياه قد حظيت بتغطية مبالغ فيها فى وسائل الإعلام ولذلك ظهر انطباع بأننا تحدثنا طويلا وبصوت عال قبل نشر التقرير. والحقيقة هى أننا قررنا فى ذلك الوقت الا نتطرق إلى السيناريوهات ولكن يجب الانتظار حتى نشر التقرير. ومن اعتقد أننا نعمل على اسقاط الحكومة مخطئ ومضلل. وأعتقد أننا اتخذنا قراراً سليماً فى نهاية الأمر. وأشعر بالاسف لأنهم استخدمونا ضد رغباتنا للصعود إلى شجرة عالية. وأؤكد أنه لم يكن فى نيتنا بأى حال من الأحوال أن ننسحب من الحكومة. وكل التقارير فى هذا الصدد مبالغ فيها».

وعضو الكنيست شتيرن يوجه أيضا نقداً غير مباشر إلى تصريح شرانسكى فى مسألة العشرة فى المائة ويقول فى هذا الصدد: «إنى كرجل اقتصاد أرى أن علاقتى بالارقام مثل العبادة. وقد قلت فى جلسة الكتلة مازحا هيا نقول أن ٣٪ فقط من القصة سليمة وبصفة عامة لم أكن لاتحدث عن الأرقام».

ويرفض شرانسكي الادعاءات والنقد الداخلى والخارجي وهو يقول أنه منذ انفجار القضية قد مورست عليه ضغوط شديدة من اليمين ومن اليسار على حد السواء وذلك فى محاولة للتأثير على موقفه.

وهناك البعض ممن يحاولون لأسباب سياسية اسقاط الحكومة وكانوا ينتظرون منى أن استقيل وأساعدهم فى العمل على تغيير النظام. وهناك أيضا آخرون من اليمين ضغطوا على حتى لا أتخذ موقفاً متشدداً حتى لو كان التقرير عنيفا. أى أن كل شخص كانت له دوافعه واعتباراته السياسية.

وكان تخبطنا واضحاً وحقيقياً واستمر هذا التخبط فى واقع الأمر حتى اللحظة الأخيرة. وإذا اتضح لى أن نتانياهو قد تورط فى مؤامرة جنائية أو أنه كان يعرف شيئاً وأغمض عينيه لما استمرينا فى البقاء فى الحكومة.

ويقول شرانسكى ايضا أن نيتانياهو عرف أن هناك تهديداً حقيقياً وأن التصريح ليس هراء.. وقلت لنتانياهو وهو يعرف أنه اذا اعدت ضده لائحة اتهام فسوف نكون خارج الحكومة

وأخذ كلامي بجدية مطلقة. ومن المعروف أن نيتانياهو لم يشعر بالارتياح بشأن حديثي عن نسبة العشرة في المائة وكان يقول لي طوال الوقت: «ناثان.. إني لم افعل أي شئ على الاطلاق ولكن اليسار يحاول استغلال القصة من أجل تغيير الانتخابات فلا تساعدهم في ذلك».

وبعد أن القت إيلاحسون القنبلة التقى شرانسكي مع نتانياهو وطلب معرفة هل هذه القصة حقيقية أم لا.. ويقول شرانسكي: «لقد شعرت بالخوف الشديد قبل اللقاء ولكن نتانياهو قال لي: «هل جننت؟، الا تصدقني؟ انت تعرفني». والحقيقة هي أنني اعتقدت ان نتانياهو يعتبر امريكياً اكثر من اللازم في تصرفاته. فقد نشأ في جو ديمقراطي امريكي وعرف حلوها ومرها وخيرها وشرها ولذلك من المستحيل أن يكون له دور جنائي في القضية ومن ناحية أخرى فقد شعرت بخيبة الأمل الشديدة من الطريقة التي عرض بها التعيين على الحكومة وكان هذا اثبات لي وليولي ادلشتاين وليمور ليفنات وقد صدقنا عندما انتقدنا موقف نيتانياهو عندما عرض علينا في الحكومة اموراً قد اتخذ قراراً بشأنها وانتهت دون أخذ رأينا أو سؤالنا».

س ـ لقد تحدثت قبل الانتخابات عن النزاهة وعن السمعة الطيبة، كيف يستوي ذلك مع التقرير؟

جـ ـ إن التقرير يشير إلى أنه لم يكن هناك شئ جنائي ولكن كان هناك فشل في الأداء. ولذلك اقترحنا تشكيل لجنة تدرس قضية التعيين وأسلوب العمل والاداء في الحكومة. وتضم اللجنة وزراء وشخصيات عامة من ذوي السمعة الطيبة.

س ـ من المعروف أنهم عندما يرغبون في دفن شئ ما، يشكلون لجنة. وبعد التقرير الخطير هل تكتفون باللجنة؟

جـ ـ لن يمكن دفن اللجنة. ومن الواضح لرئيس الوزراء نفسه أن هذا الموضوع لن يمر بسهولة. ومن الواضح له أيضاً أن هذا الموضوع لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى وخاصة على ضوء جميع الاخطاء التي حدثت حيث أن هذه القضية تركت طعماً مريراً في الفم. وليس هناك شك في ذلك. ويجب استيعاب الدروس.

س ـ هل تشعر بالندم على العبارة التي قلتها من أنه إذا كانت هذه القصة صحيحة بنسبة ١٠٪ فإن هذه الحكومة لن يكون لها حق في الوجود؟

جـ ـ لا أشعر بالندم لأني تحدثت عن العشرة في المائة. والمشكلة لا تكمن في أني تورطت في هذه الكلمة أو في الأخرى ولكن الحقيقة هي أننا اتخذنا موقفاً متشدداً ازاء المساس بالقيم وبقواعد النزاهة. وإذا كان هذا يساعد في جذب الانتباه للمشكلة وإدخال الزعماء في حالة من الضغط فإن هذا لا بأس به وإذا حاول البعض استغلال هذه العبارة من أجل تحقيق أي اهداف سياسية وبناء آمال وطموحات من أجل اسقاط الحكومة فإن هذا شئ سئ.

س ـ هل المطلب الخاص باقالة تساحي هانجبي هو مطلب تهديدي أم انذاري؟

جـ ـ هذا ليس مطلب تهديدياً ولكن مجرد توصية وأمل أن يجري نتانياهو تغييرات وزارية في حكومته.

س ـ ماذا قال نتانياهو عندما اخبرته بتوصية نقل هانجبي من منصبه؟

جـ ـ لم يكن على استعداد للالتزام بذلك ولكنه تعامل مع الأمر بتفاهم.

س ـ ماذا سيحدث إذا اتضح لكم في نهاية الامر أن جميع وعود نتانياهو ليست الا مجرد كلام؟

جـ ـ في اللحظة التي ندرك فيها أن الأمر مجرد كلام، وأنا لا أصدق أن هذا سوف يحدث ـ ففي هذه الحالة سنكون خارج الحكومة.

ويقول المقربون من شرانسكي ان نتانياهو يقدر موقفه تماما وأن من بين اسباب ذلك أن رئيس الوزراء قد وجد أنه من الصواب أن يلقي خطاباً على الامة وأن يعترف بخطئه وأن هذا التصرف كان نتيجة لنصيحة من شرانسكي.

ولكن إفرايم ملميد لا يقبل ما يقوله شرانسكي فهو مقتنع بأن نتانياهو قد أجرى عملية غسيل مخ لرئيس حركته ويقول ملميد : «لست أنا فقط الذي افكر بهذه الطريقة، بل أن هناك آخرين يفكرون مثلي تماما. وفي النقاش الذي دار بعد نشر التقرير قرأ مدير عام الحركة بوريس ألكان خطاباً من إحدى العضوات النشيطات تدعى مارينا بفولوفا من ريشون لتسيون وقالت في رسالتها أنه يجب الاطاحة بتساحي هانجبي وأن الحكومة غير جديرة بأن تستمر في اداء مهامها وأن نتانياهو لم يفعل أي شئ لصالح المهاجرين. وهناك اعضاء آخرون مثل يوري زموشين واينا ستستال ومرينا سلودكين لا يحبون ما يحدث في الحركة ويقول ملميد: «أن أعضاء يسرائيل بعلياه يعبدون شخصية ناثان شرانسكي ونحن سوف نكون ضعفاء داخل الحكومة وأيضا بين الجماهير وهذه القصة قد أضرت بنا كثيرا. يقول ملميد ذلك ويتوقع أن تسود حالة من عدم الهدوء في حركته. ويضيف قائلا: «لدينا أعضاء يتحدثون عن الانسحاب من حزب يسرائيل بعلياه وإقامة حزب مهاجرين جديد».

تقريران لشعبين

هآرتس ٢٣/٤/١٩٩٧
عقيبا الدار

ذات يوم قال ونستون تشرشل إن منصب رئيس الوزراء منصب ذو نوعية خاصة. وأضاف (لو سقط رئيس الوزراء، يجب مساندته حتى لو كان مخطئا، ويجب التغطية عليه لو كان غافلا، ولا يجب مضايقته عن عمد، أما لو كان No Good ، فيجب إبعاده). وقد أكد كل من المستشار القانوني للحكومة والنائب العام أن اصراره على تعيين بارعون كمستشار قانوني للحكومة كان بمثابة سقطة أو غفلة من رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو على أحسن تقدير. وقد شهد رئيس الوزراء على نفسه بأنه قد أخطأ ووعد بأن يصلح هذا الخطأ. ومن المؤسف أنه إحتاج لآراء الياكيم روبنشتاين وأربيل، حتى يعترف بأن الأمور كلها ليست مجرد عبث. ولكن هذه هى المشكلة الحقيقية - مضمون الخطاب الذى وجهه نتانياهو للأمة، والطريقة التى اختار أن يرد بها على تقرير روبنشتاين - اربيل، والكلام الذى صدر عنه، يدل على أنه لم يتعلم أى درس، وبالتالى لا ينوى أن يغير من سلوكه. إن الأمر ليس سقطة أو خطأ بسيطاً: نتانياهو الذى هو No Good لا صلاح له.

والمقارنة بين تعليق رئيس الوزراء وبين كلام المستشار القانونى للحكومة تثير الشك فيما إذا كان الاثنان يقصدان نفس التقرير، وأنما يبدو أن كلاً منهما يقصد تقريرا أخر غير الذى يقصده الجميع. قال نتانياهو: «لم أرتكب أى مخالفة والمستشار القانونى أكد ذلك. جميع المزاعم التى أعلنتها القناة الأولى بالتليفزيون قد ثبت عدم صحتها. لم تكن هناك صفقة اسمها الخليل - بارعون». أما روبنشتاين فقد أكد وجود دافع مرفوض، ولكن ليست هناك شواهد تؤكده فى شكل جنائى.. وقد اثيرت عدة تساؤلات حول سلوك رئيس الوزراء - كما قال: كذلك كان من الضرورى نشر الحقيقة حول اهتمام أرييه درعى ببارعون وأنه قد بعث برسالة تفيد بإحتمال وجود علاقة بين تصويت حزب شاس فى قضية الخليل وبين تعيين بارعون.

ماذا كان سيقول نتانياهو لو كان الذى وقع على هذا الكلام رئيس لجنة تحقيق رسمية، وليس قاضياً سابقاً فى محكمة جزئية؟

يقول يوسى بيلين إن أى متهم جنائى سيكون سعيداً بقرار النيابة، ولكن لا يمكن لرئيس وزراء أن يظل فى منصبه بعد هذا النقد العام الخطير ضده.

يقول العقل أنه لو تورط مجرم جنائى فى مثل هذه القضية، لن يكون لديه سبب يجعله سعيدا. إن رائحة السجن فى أبوكبير تصنع المعجزات بذاكرة المتهمين بمخالفات جنائية، والذين يجدون صعوبة فى تذكر ما ارتكبوه منذ أسبوعين أو ثلاثة. وليس من طبع مسئول الشرطة سندى مازور أن يزور المتهمين فى منازلهم، وأن يعطيهم الفرصة فى أن ينسقوا بين اقوالهم وأن يعدلوها بعد الاستعانة بكبار المحامين. وقد ألمح روبنشتاين بأنه لو أن الأمر يتعلق بقضية حساسة، لكان من المحتمل تحويل الأمر برمته إلى المحكمة كى تدرس حجم وقيمة القرائن.

لولا أنه No Good لقام نتانياهو بعقد مؤتمر صحفى يجيب فيه بكل وضوح على جميع الأسئلة بدلا من أن يقوم بتحريض الجماهير ضد وسائل الإعلام، كان عليه أن يضم صوته لصوت المستشار القانونى للحكومة ويشيد بدور الإعلام من أجل الصالح العام.

لولا أنه No Good ما كان قسم الجمهور ما بين ناس لا يحبوننى وبين أولئك الذين يحبون بيبى وسارة والأولاد (نوع من النرجسية). بدلا من ذلك كان عليه أن يدعو أتباع حزب شاس ألا يسيروا وراء خدعة الشيطان الطائفى الذى اخرجه النشطاء الحزبيون من القمقم.

مرة أخرى وجدنا نتانياهو المحترف الإعلامى، وليس الزعيم. لقد تنازل نتانياهو عن نصف الشعب الذى سمع أو قرأ تقرير روبنشتاين - أربيل.

لقد اختار أن يخاطب النصف الثانى من الشعب، الذى أعد لإفيجدور ليفرمان (مؤتمر تأييد) قبل الإعلان عن قرار استمرار التحقيق فى العلاقة التى بينه وبين المقاول دافيد ابيل.

لقد قال نيتانياهو أنه ليس هاما ما يقوله المستشار القانونى للحكومة، والمدعى العام للصحفيين - هؤلاء ينتمون لشعب آخر، إلى الصفوة، وإلى اعداء جبل حوما وإلى من يقسمون القدس، الهام هو ما يقوله الحاخام كرورى واليمين المسيحى والشباب الممتاز من انصار أرييه درعى.

ولكن المهم حقا هو ما الذى يفعله نيتانياهو بدلا من وجود دولتين لشعبين، يحول هذا الرجل الشعب الواحد إلى دولتين.

أنه No Good - ولهذا يجب عليه أن يرحل.

الغبى والأفعى

معاريف ١٩٩٧/٤/١٤
أورى أفنيرى

فى إحدى اللقاءات الصحفية التى أجريت مع دافيد بن جوريون فى الخمسينات قال ذات مرة: «إن لدينا صحيفتان كبيرتان، رئيس تحرير إحداهما أفعى ماكر والآخر غبى». وقد تهكموا حينذاك قائلين أن رئيس التحرير الذى رمز إليه أنه غبى أخذ يركض فى الشوارع صارخا: «أنا أفعى، أنا أفعى!».

والآن يتحدث الناس فى حوارات مساء السبت عن بنيامين نتانياهو: هل هو غبى أم أفعى؟ ويقول الذين يأخذون الأمور ببساطة أن نتانياهو ببساطة غبى. إن لديه، حقا، موهبة الظهور على التليفزيون وأنه نجح أيضا فى السيطرة على حزبه والفوز فى الانتخابات، ولكنه فى الشئون السياسية أحمق كبير للغاية. وليس هذا فقط، بل إنه أحاط نفسه بمستشارين منحرفين.

وبناءاً على هذا الوصف السهل، فقد دخل نتانياهو إلى طريق مسدود بسبب الغباء، الجهل والغطرسة. فقد فتح نفق الدماء، وأرسل البلدوزرات لجبل الدماء دون أن يفهم مطلقا ماذا هو فاعل. لقد هدم مسيرة السلام، وحرق الجسر الذى يربط بين إسرائيل والشعب الفلسطينى، قطع العلاقات الجديدة مع العالم العربى، عرض العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، وعزل إسرائيل عن العالم، وكل ذلك من أجل عدة مزايا مهينة وزائلة فى علاقاته مع شركاء الائتلاف. ونفهم من ذلك: أن مصير الدولة موجود الآن فى أيدى سياسى صغير، غبى، متغطرس، وهمجى. وهذا هو رأى الذين يسهلون الأمور.

أما الذين يزعمون بخطورة الموقف فيقولون، أن نتانياهو ليس غبيا على الإطلاق، بل إنه مجرم (شرير) منظم جدا، وهم يعتمدون على المبدأ القانونى الذى يقول، أنه إذا فعل إنسان فعلا له نتائج معروفة منطقيا، فقد ثبت عليه أنه يقصد مسبقا تحقيق تلك النتائج.

وحسب هذا الوصف الخطير، فإن نتانياهو يعلم بشكل دقيق ماذا يفعل. فإن كل طفل كان يعلم أن فتح النفق سيؤدى إلى حمام دماء. والعديد حذروا مسبقا أن إرسال البلدوزرات إلى هار حوما سوف يفتح جولة جديدة من الموت والأحزان، وأن نهايتها غير معروفة لنا. وأيضا فإن أى غبى لا يفهم كان عليه أن يدرك، أن إهانة ياسر عرفات وإذلاله بمئات الأفعال الكبيرة والصغيرة، تقريبا كل يوم، سوف تؤدى إلى تدمير مسيرة السلام والتى كانت مرتبطة كلها بالثقة المتبادلة بين زعماء إسرائيل وفلسطين. وأنه من الواضح أن وصف عرفات (خارج إسرائيل وداخلها) بأنه إرهابى غير صالح، وفى نفس الوقت على (مسامع الفلسطينيين) بأنه شريك غير محترم، سوف يؤدى إلى تآكل القوة الوحيدة المؤهلة لمنع موجة عارمة جديدة من العنف.

فإذا كنا قد عرفنا وحذرنا، وإذا كان رجال الأجهزة الأمنية أيضا قد حذروا، فهل من الممكن أن رئيس الحكومة لم يعلم ولم يفهم؟ وإذا كان علم وفهم أيضا فبماذا نفسر ذلك؟

إن تفسير ذلك حسب هذه النظرية، أن نتانياهو قد خدع من إنتخبوه عندما وعدهم «بالسلام الآمن» وإستمرار مسيرة أوسلو. فمنذ وصل للحكم وهو مهيأ ومقتنع تماما بتفجير إتفاقية أوسلو، ووقف مسيرة السلام، والعودة للنزاع التاريخى، ولكن بالصورة التى تلقى بكل الإتهام على الفلسطينيين أنفسهم.

وحسب هذا الزعم، فإن نتانياهو يعمل الآن قاصدا نسف كل الحواجز التى صدت الارهاب فى السنوات الأخيرة. إنه يدفع الشعب الفلسطينى إلى حالة من الإحباط واليأس، والذى سيؤدى بالضرورة لتأييد شعبى واسع لأعمال الإرهاب وللمنظمات الارهابية. إنه يكسر مصداقية السلطة الفلسطينية فى نظر شعبها، وبالتالى مقدرتها السياسية والأخلاقية لمنع العنف.

ولنتانياهو دائما لطيف أن يكون هناك إرهاب. فإن كل تاريخه السياسى مبنى على هذه الكلمة فقط: إرهاب. وحتى سقط أخيه فى عملية إنطابا كان نتانياهو تاجرا للأثاث. ولكنه منذ تلك اللحظة. قدم نفسه على أنه خبير فى الحرب ضد الإرهاب، وألف كتاباً (غبياً للغاية) عن ذلك الموضوع. وإمتطى جواد الحرب ضد الإرهاب من أجل نجاح سياسى سريع. فالعمليات الإرهابية تثير، بطبعها المشاعر القوية، ونتانياهو مؤمن كبير بالاستغلال الغوغائى لمثل تلك المشاعر. فها هى قد رفعته إلى السلطة.

وهذا يعنى: أن نتانياهو بعيد عن أن يكون غبيا. وحسب ما نرى فإنه ناجح الآن: فقد تصالح مع شركائه بواسطة توسيع المستوطنات فى كل أرجاء البلاد. خلق دراما هارحوما. دفع الفلسطينيين لإستئناف الانتفاضة ودمر مسيرة السلام.

وقد سحب من الرئيس كلينتون أى رغبة فى التدخل. لقد حول حزب العمل إلى إضحوكة بواسطة التلاعب بفكرة حكومة وحدة وطنية أمام أعين شيمون بيريز المتعبتين. ويستغل الإعلام لأغراضه الشخصية وإحتياجاته كما لم ينجح فى ذلك أى رئيس حكومة منذ أيام دافيد بن جوريون. لقد شل حركات السلام الراسخة. وهذا كله ليس سيئا بالنسبة لسياسى يعتقد أنه غبى.

(إذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فإن النتيجة تصيب المرء بالقشعريرة. فإن التجربة يمكن أن توقف نفسها. فهو مجبر بتصعيد التحدى، وإضافة نجاحات ونجاحات أخرى - إلى اللحظة التى لا يمكن منعها، والتى سيطفح فيها الكيل ويؤدى إلى إنهيار حكمه، وبلده وشعبه).

إذن - أى من النظريتين صحيح؟ هل نتاياهو غبى أم أفعى خبيث؟

لست متأكدا أن هناك مايدعى البحث عن الاجابة وذلك بمزج الاثنين معا.

تصفيق من أجل ما!

هآرتس ١٩٩٧/٤/١٣
عوزى بنزيمان

إن أحد التشبيهات التى تطارد بنيامين نتانياهو، هو.. أنه مهرج بالسيرك يرفع فى وقت واحد عدة كرات فى الهواء وبابتسامة لا مبالاة يثبت أنه مسيطر تماما على اللعبة.

إن البيان الذى أعلنه رئيس الحكومة فى نهاية هذا الأسبوع، أنه سوف يقرر قريبا إذا كان سيشكل حكومة وحدة وطنية، هذا البيان يشير إلى أن نتانياهو آخذ فى الضعف وأن يديه أصبحتا ثقيلتان فى اللعبة. ومذيع السيرك يشير إلى أنه فى حاجة إلى تصفيق.. ولكن السؤال المثار هو.. من أجل ماذا ؟

كما يعلم الجميع؛ فإن نتانياهو نجح فى تشويش علاقات الدولة مع كل من حولها. لقد بدأ برفع البالونات ونفخ الفقاعات، وشد إليه الأبصار، وللحظة ما كان الجمهور مسحورا، ولكن بعد أن إنتهى العرض إتضح أن العلاقات مع الفلسطينيين قد وصلت للمرة الأولى إلى المواجهة المسلحة وأن العلاقات مع العالم العربى وبداخله مصر والأردن، يلفها البرد وأوروبا تدير لنا ظهرها وكذلك السلطة الأمريكية مليئة بالغضب. وفى ظل هذه الظروف يؤهل نتانياهو القلوب للتوجه المحتمل من جانبه إلى حزب العمل بالإقتراح بأن يقف الحزب معه ويساعده على إدارة شئون الدولة.

إن دعوة نتانياهو للمساعدة، إذن وعندما تأتى، سوف تكون بمثابة إعتراف بالفشل. فسوف يسجل الجمهور أمامه أن برنامج الليكود الانتخابى، والذى يرفض الإعتراف بحق الفلسطينيين فى الاستقلال ويرفع راية الاستمرار فى السيطرة على كل مناطق أرض إسرائيل، أن هذا البرنامج غير منفذ. إن هذا الإدراك جاء مبكرا للغاية، آخذين فى الاعتبار أن الانتخابات التى رفعت نتانياهو للحكم لكى يحاول تنفيذ خط اليمين، لم يمض عليها عام واحد بعد. إن هذا درسا من المحتمل أن يحفر فى إدراك الجمهور لمدى طويل.

إن أمرا واحدا فقط يدعو لتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل ايجاد جبهة واسعة نحو حرب مع السلطة الفلسطينية (وربما ضد دول عربية مجاورة)، وأمرا آخر ملائم لهذه الدعوة وهو من أجل إدارة سياسة سلام تستطيع أن تستجيب لمعظم توقعات الفلسطينيين. وقبل أن يبدأ حزب العمل فى التخبط بداخله بسبب إقتراح نتانياهو، فمن المفضل، الزام رئيس الحكومة بطريق سياسى مختلف تماما عن ذلك الذى ينتهجه منذ تولى الحكم وأدى به إلى ذلك الأمر العسير.

فالحاجة لهذا التوضيح أصبحت ملحة، وواقعية وذلك بسبب التناقض بين تصريحات نتانياهو فى هولندا بنيته لتشكيل حكومة وحدة وطنية وبين نتائج زيارته لواشنطن، فالتقارير الأخيرة التى وصلت من أمريكا تدل على إحباط شديد لدى بيل كلينتون بعد مباحثاته مع نتانياهو. فإن هذين التطورين لا يسيران فى مسار واحد، إلا إذا كان حزب العمل مستعد لمد يده لنتانياهو لكى يستمر فى تنفيذ سياسته الحالية.

لقد بعثت الحكومة الأمريكية فى نهاية الإسبوع الماضى برسالتها إلى الشعب الإسرائيلى عن طريق ناحوم بارنيع من «يديعوت أحرونوت». فقد قال مسئولون كبار فى البيت الأبيض وفى وزارة الخارجية أن العلاقات بين الدولتين الآن تمر بأزمة، حين رفض نتانياهو الاستجابة لنصائح الرئيس كلينتون بالقيام بلفتة طيبة للسلطة الفلسطينية، وأن سياسته ستؤدى بإسرائيل إلى العزلة التامة وكذلك تثقل على علاقات أمريكا الخارجية، وأنه على حكومة إسرائيل أن تغير من توجهها نحو ياسر عرفات. وبعد مباحثات نتانياهو مع كلينتون بثلاثة أيام.. بدأ نتانياهو فى إرسال هذه الأزمة إلى حزب العمل.

وعلى حزب العمل أن يوضح جيدا إلى أين يتجه رئيس الوزراء، فإذا كان ينوى الاستمرار فى سياساته.. فلماذا التوجه إذن لحزب العمل.. وإذا كان ينوى تغيير سياسته تغييرا جذريا فلماذا لم يستجب لمواقف كلينتون؟

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيكون لها مصداقية فقط فى حالة ما إذا كان يرغب فى إنقاذ مسيرة السلام. وسوف يكون هناك معنى إذا مد حزب العمل يده لذلك، ولكن بشرط أن يربط نتانياهو بخط سياسى يزيل الغموض والتناقض بين الأمور التى قالها فى نهاية الاسبوع الماضى بهولندا وبين نتائج رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

من الأفضل أن يستقيل

هآرتس ١٩٩٧/٤/١٥
يوئيل ماركوس

إن السؤال الحقيقي الذي يفرض نفسه ليس هل ستقوم أم لا حكومة وحدة وطنية، بل أن السؤال هو لماذا يستمر نتانياهو في تمهيد الأرض بحماس لتشكيلها؟

إن الإجابة على ذلك بسيطة: لقد وصل نتانياهو إلى النقطة التي فيها ليس له أي معرفة بماذا يفعل. لقد إنتهت عنده الكلمات، أفلس، وإنتهت عنده أيضا الأغلبية في الحكومة فيما يتعلق بالخطوات المتوقع أن يقوم بها حتى نهاية العام. وعلى الرغم من أنه لا يعتمد حقا على بيريز، فإنه يعتمد على ليفي بشكل أقل، وكذلك على موردخاي، والذي على إستعداد للتضحية به على مذبح حكومة الوحدة الوطنية، وعلى باقي شركائه. إن نتانياهو الذي رغب أن يكون حاكما لا يوجد سواه يكشف لنا الجزء القبيح من الغطرسة: وهو العزلة في أوساط الصفوة.

وقبل اسبوعين سألت بيبي في هذا العمود: هل بيبي يعلم ماذا يريد ـ واليوم السؤال هو ماذا يستطيع بيبي أن يفعل؟

لقد إتضح أنه يستطيع أن يعترف بعرفات كشريك حوار. إتضح أنه يستطيع أن يخلي الخليل. إتضح أنه يستطيع أن يستحوذ على قلب محدثيه جزءا من الوقت. وإتضح أنه يستطيع أن يبدو في أعين الجمهور كالشخصية التي لا تخضع للضغوط، وأنه يعرف كيف لا يكون أقل من عرفات في الإنفعالات. ولكن إتضح أيضا لبيبي نفسه أنه لا يوجد من يسير معه في القرارات الكبيرة في الحقيقة.

ومن الولد المبهر السياسي الذي وصل إلى القمة وحصل في بداية طريقه على رصيد دولي عظيم، لم يتبق الكثير. لقد ذهب الولد وكذلك الإبهار، وهو الآن يقف أمام الواقع الذي أعادنا سنوات إلى الوراء: تبلور من جديد لجبهة عربية عدائية، أوروبا التي تقوم ضدنا، أزمة آخذة في العمق مع السلطة الأمريكية، بوادر إنتفاضة وإستئناف للإرهاب، وإشارات تحذير لوقف الإستثمارات وتخفيض السياحة. وهو، مع زبالته بالكلمات (وبالذات بالإنجليزية) يقف لاحول له ولا قوة عديم الشخصية أمام التدهور. والدبابات موضوعة أمام مدن الضفة، ولكنه يسرع في الإعتذار عن القول الممل لموردخاي، بأننا نستطيع أن نحتل الخليل.

إن نتانياهو، والذي لم يكن عنده أغلبية في الحكومة لإدارة المرحلة الأولى كما ينبغي ويخشى ألا يكون له أغلبية للمرحلة الثانية الكبيرة، ورط نفسه بتطوعه بإسراع المباحثات حول التسوية النهائية مع الفلسطينيين. وبهذا إنحرف إلى وضع امتنع عنه رؤساء حكومة كبار وعظام قبله. فإن دافيد بن جوريون وأشكول، كل واحد في فترته، سئلوا بواسطة الرؤساء ديجول وجونسون سؤالا متشابهاً: أية إسرائيل تريدون؟ فإختفى كلاهما وراء الشعار الغامض «إسرائيل آمنة». وبيجين الذي ترعرع من سن ١٢ عاما على حلم إسرائيل ذات ضفتي نهر الأردن، لم يحقق الحلم عندما وصل إلى الحكم ولم يضم المناطق.

لقد إنتهى عهد التضليل والمؤثرات الصوتية. إن نتانياهو سيكون رئيس الحكومة الأول الذي سيضطر لتحديد الحدود النهائية لإسرائيل ـ وخلال ستة أشهر، ليس أقل. وهو في مأزق. فأيضا شمشون الجبار كان سيرتعد خوفا في موقفه.

إن الخطوات والتنازلات التي ستطلب منه هذا العام سوف تكون في إتجاه عكسي لكل ما وعظ به ووعد به في الإنتخابات وفي أشهر حكمه. ومن هنا إذا كان نتانياهو يفكر بجدية في حكومة وحدة، وليس بغرض تحييد حزب العمل كمعارض وليس بغرض إستخدامها كسياط ضد شركائه، فإننا هنا بصدد إنقلاب أيديولوجي، بتغيير حاد نحو الوسط والذي يتبلور في رأسي. فإذا ماتم تشكيل حكومة وحدة، ويعمل فيها بيريز كوزير للخارجية أو وزير للدفاع، وتكون هناك خطوط اساسية مشتركة مبنية أساسا على التنازل عن معظم المناطق المحتلة، فإن ذلك سيكون بمثابة إعتراف من نتانياهو بأن الطريق الذي سار فيه قد إستنفد نفسه، وأنه في حاجة إلى طريق آخر جديد وإلى غالبية أخرى.

وإذا كان الحديث هنا ليس عن تغيير تكتيكي، بل عن تبني خط سياسي جديد والذي يتعارض مع رغبة قسم كبير من الناخبين الذين رفعوه للسلطة فإن فكرة حكومة وحدة وطنية تبعث برائحة من الغش والتضليل. فلم ينتخبوا نتانياهو لكي يتبنى سياسة بيريز، بيلين وساريد. وسوف يعتبر هذا خلل خطير في المسيرة الديمقراطية إذا ما أصبح نتانياهو على رأس حكومة بها عدد الخارجين والهاربين عن الخط أكثر من الأعمدة الرئيسية.

إن رئيس الحكومة الذي يعترف بفشل سياسته ويعتقد أنه فقد الأساس السياسي له لا يجب أن يعقد الصفقات مع المعارضة، بل يستقيل ويطالب من جديد بثقة الناخب.

نيتانياهو، حتى هنا ـ كفى

معاريف ١٩٩٧/٤/١٧
مائير باعيل

إن كل الدلائل تشير إلى أن تقييم قضية بارعون - درعي - ليبرمان - تساحي هانجفي يجب أن يؤدي إلى نهاية حكم بنيامين نتانياهو، وذلك بواسطة اجراء انتخابات جديدة وبسرعة على قدر الامكان.

لقد فشل نتانياهو حتى الآن، كزعيم في معظم التحديات السياسية المطلوبة من أجل تقدم دولة إسرائيل نحو مستقبل أفضل - فهو لا يعرف كيف يتعامل مع العالم العربي ومع التحدى الفلسطيني وذلك في تعامله مع جيراننا وكأنهم قطيع من الأغنام والبقر الموجودين بحوزته. إنه يبني بجهد زائد اسوار الكراهية حولنا، ليس فقط للعالم العربي، بل للعالم أجمع. لقد أوقف تماما مسيرة السلام، وذلك بزعم ذي بعد واحد هو أن العلاقات المتبادلة بين العرب وإسرائيل يجب أن تبنى على موضوع واحد فقط: الحرب ضد الإرهاب والانتفاضة، وهي الحرب التي لا يظهر فيها أي نجاح زائد. إنه يتجول في أنحاء العالم وكذلك في بلدنا مثل الديك المنتفخ والذي يعمل ليس كرئيس لحكومة إسرائيل، ولكن كمن يزهو بنسبه بالضجيج لأفكاره السابقة.

إلى هنا كفى في العلاقات الخارجية. وماذا عن إنجازاته في العلاقات الداخلية؟ لقد أحاط نفسه ببلاط صغير من المستشارين البيزنطيين ذوي كفاءة من الدرجة الرابعة، والذين نجح جزء منهم بالتورط في عدم الإستقامة، وذلك من خلال التنصل من عمل الحكومة كهيئة تنفيذ جماعية. لقد وضع في أيدي وزراء متدينين متعصبين أمانة الموضوعات والشئون الاجتماعية الحيوية للأمور الداخلية، التعليم، العمل، الكسب والاسكان. بل إنه حتى كان مستعدا لأن يضع في أيدي رجل دين متعصب قوميا (يعقوب نيئمان) وزارة العدل، حتى إتضح أن الرجل متورط في عمل جنائي. ولكن الخيبة والنحس تصل إلى ذروتها بوصول حكم نتانياهو إلى قضية محاولته لتعيين المحامي روني بارعون مستشارا قضائيا للحكومة. فمنذ قيام دولة إسرائيل لم يعمل رئيس حكومة منكود الطالع مثل بنيامين نتانياهو والذي تسبب في الكثير جدا من الأخطاء في فترة قصيرة للغاية.

إن الجمهور والكنيست يجب عليهم بشكل ما العمل على الالغاء الفوري لقانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة وللدعوة لإنتخابات جديدة يتم اجراؤها فورا بعد عيد الغفران (يوم كيبور) ومن أجل هذا الهدف فقط لتغيير قانون الانتخاب المباشر ولإرساء حكم انتقالي يقوم بالتنظيم لانتخابات جديدة خلال ستة أشهر.. من المسموح تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. إن هذا هو التحدى العاجل جدا الذي يواجهنا من أجل إنقاذنا من الوضع الذي خلقه بنيامين نتانياهو في إسرائيل.

الخط الساخن

معاريف ١٩٩٧/٤/١٧
روفيك روزنتال

إن قضية المستشار القانوني للحكومة تبدو وكأن الخط الساخن للديمقراطية سوف يصل إلى ذروته فيها وهو الأمر الذي لا مثيل له في العالم الغربي.. إنه الخط الذي بين جهاز الإعلام والجهاز القضائي. والشئ الذي يميز هذا الخط هو ذلك الشئ المتكرر.. أي أن وسائل الإعلام تكشف ولكن الجهاز السياسي يحاول التقييم وأما الجهاز القضائي فإنه يعمل بصورة مستقلة نسبيا ويوجه ضرباته إلى الجهاز السياسي. وفيما يتصل بالشرطة التي تنتمي رسمياً إلى السلطة التنفيذية فإنها تعمل من خلال هذا الخط كجزء من الهيئة القضائية وتؤيد أفعال وموقف هذه الهيئة. وهذا النموذج قد ظهر منذ زمن طويل حول نشاط أوري أفنيري اثناء إصدار مجلة هاعولام هازيه ولكن في الثمانينات التي شهدت زيادة قوة الهيئة القضائية بدأت وسائل الإعلام تزدهر وتكشر عن انيابها - وقد أصبح هذا الوضع راسخا. ومن الامثلة البارزة في هذا الصدد قضية الاتوبيس خط ٣٠٠ والتي تولدت نتيجة الكشف عنها في وسائل الإعلام وانتهت بإنهيار الزعامة في جهاز الشين بيت.

هذا وقد بدأت قضية درعي من خلال التحقيقات الصحفية ووصلت بعد عدة سنوات إلى المحكمة وظهرت قضايا أخرى هامشية

واستمرت على نفس الخط والآن جاءت قضية المستشار القانوني للحكومة. وكانت بدايتها في وسائل الإعلام وأما المرحلة القادمة وبعد قرار المستشار القانوني فسوف تكون إما في المحاكم أو المحكمة العليا. وهذا النموذج يختلف عن النموذج الكلاسيكي للديمقراطيات الغربية والتي تتسم بالتوازن بين الهيئات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية هذا في الوقت الذي لا تتمتع فيه وسائل الإعلام بأي وضع رسمي. ولكن هناك عنصرين أساسيين في الديمقراطية الإسرائيلية بوضعها الحالي لا يساعدان هذا النموذج الكلاسيكي على العمل كما يجب على الرغم من أنه يبدو نموذجياً.

أ - أن الهيئة التنفيذية لم تنضج بعد وهي لا تعمل حسب المعايير المطلوبة. ومن المعروف أن أي هيئة حكومة يشوبها شئ من الفساد وأكبر دليل على ذلك ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا. ولكن الفارق يكمن في أن الجهاز السياسي في هذه الدول قد إكتسب بمرور الوقت أساليب عمل معينة وأصبحت تحكمه قواعد لعب وقيود. وفي مقابل ذلك فإن الدول الديمقراطية الجديدة لدول الكومنولث الجديد أو الدول الاقدم في جنوب امريكا والهند فإنها تعتبر فاسدة وضعيفة. ولكن الديمقراطية الإسرائيلية توجد بين القطبين. وقواعد اللعب التي يبدو انها تحكمها قد تلاشت خاصة في السنوات الأخيرة.

ب - فشل الكنيست الذي يعتبر بمثابة هيئة تشريعية فشلاً ذريعاً في رسم طريق الحكومة في مجال المعايير الجماهيرية والاشراف عليها. وبدلا من أن يكون الكنيست جهة مستقلة على غرار مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتبر مرآة للحكومة ويعمل وفقا للمعايير نفسها ومع نفس الأشخاص. وهذا النظام الإسرائيلي توجد فيه معارضة ولكن هذه المعارضة لا تحقق دائما إلا الاقلية هذا بالاضافة إلى أنها منقسمة وفي بعض الاحيان تتورط أيضا في عمليات الفساد. فعلى سبيل المثال لم يقم أعضاء حزب العمل أو الليكود في الكنيست الأخير ضد ما فعله درعي حيث أن المصالح الشخصية لأعضاء الكنيست قد تغلبت على واجبهم التشريعي.

إن إزدهار قوة الهيئة القضائية في إسرائيل يعتبر بمثابة ظاهرة رائعة ولها أسباب مختلفة ولكنها تستمد قوتها من الفراغ الذي نشأ عن ضعف الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية. وازدهار قوة وسائل الإعلام قد جاء من مصدر مختلف تماما - حيث أظهرت الصحف قوتها في الثمانينات بعد عشرات السنين من الارتباك والشعور بالحزن نتيجة الشعور بالاهانة في مواجهة السلطة وقد ساعدتها الاجهزة الضعيفة على أن توفر لها مساحة كبيرة من العمل.

وقد فعلت وسائل الإعلام فعلتها (ولكن ليس على أساس سلسلة من التحقيقات العميقة ومن خلال اتباع الوسائل المتبعة ولكن على أساس التسريب الواسع النطاق لصحفية معينة في صحيفة معينة) والخط الساخن بين وسائل الإعلام وبين القضاء قد عمل وأتى بثماره. وسوف تعمل الهيئة القضائية من الآن فصاعدا بذراعين وهما المحاكم في حالة تقديم لوائح اتهام والمحكمة العليا للعدل في حالة عدم تقديم لوائح اتهام . وسوف يواجه الكنيست الآن اختباراً صعباً وهاماً.. فهل سوف يستمر الإئتلاف في البحث عن المصالح الشخصية السياسية الفورية ويستمر في الصراع المتوقع مع المعارضة أم أنها سوف تنجح في العمل كجهة مسئولة عن سلطة القانون بمفهومه الجوهري وتقوض السلطة التنفيذية ألا وهي الحكومة - إلى أن تجري إنتخابات جديدة.

الوحدة ليست سلام

معاريف ١٩٩٧/٤/٢٧
يحيعام فيتس

على ما يبدو أن تقارير الشرطة والنيابة العامة في قضية تعيين روني بارعون، قد أبعدت مسألة تشكيل حكومة وحدة من جدول الأعمال. وقد أوضح شيمون بيريز في وقت لاحق، أن مهمة رئيس المعارضة هي محاولة إسقاط الحكومة وليس الإنضمام اليها كشريك في تصنيف متدن. ومع ذلك بقي مطروحا على جدول الاعمال العام التساؤل الاساسي: هل هناك صلة بين السلام وبين قيام «وحدة وطنية»؟ ففي خلال ثلاثين عاما، منذ ١٩٦٧، إكتسبت إسرائيل خبرة غنية للغاية سواء في حكومات الوحدة أو في مفاوضات السلام. وهذه الخبرة المكتسبة تمنحنا منظورا يمكن بواسطته بحث إذا كان هناك بالفعل صلة بين العنصرين، أو ربما الأمر مجرد تكهنات وتنجيم.

لقد قامت حكومة الوحدة الأولى عام ١٩٦٧. حيث تم اقالة ليفي اشكول بمهانة وإجحاف من منصب وزير الدفاع، وجاء بدلا منه موشيه ديان كما إنضم إلى الحكومة قادة كتلة حيروت مناحم بيجين ويوسف سفير. ومن الصعب معرفة ما كان يحدث بالضبط آنذاك، ولكن حكومة أشكول الاصلية كانت أكثر اعتدالا من حكومة الوحدة، التي أوقعتها تهديدات وزراء حيروت بالفيتو في مأزق. و في أواخر ١٩٦٨ إنحلت الحكومة تقريبا لأن أشكول

تجرأ فى مقابلة مع نيوزويك، وتحدث عن سلام مقابل أراض ولم تنته الأزمة الا بخطبة ألقاها موشيه ديان فى جلسة مشتركة للجنة حيروت والأحرار المركزية.
وفى نهاية المطاف انفرط عقد حكومة الوحدة فى صيف ١٩٧٠ بعد تبنى خطة وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز التى أنهت حرب الإستنزاف، وقد تحدث أحد بنود الخطة عن قبول قرار الامم المتحدة ٢٤٢، والذى طرح السلام مقابل الانسحاب من أراضى محتلة، وكان ذلك أكثر مما ينبغى بالنسبة لمناحم بيجين الذى أجبر حزبه على الانسحاب من الحكومة.
وأثناء حرب يوم الغفران لم تكن هناك حكومة وحدة، والمدهش أن الحكومة الانتقالية المدحورة برئاسة جولدا مائير وقعت على إتفاقيتى فصل القوات: مع مصر (فى يناير ١٩٧٤). وقام قادة الليكود الشركاء فى حكومة الوحدة بالاضراب عن الطعام أمام منزل رئيس الحكومة فى شارع بن ميمون فى القدس. كذلك تم توقيع اتفاق الفصل بين القوات مع مصر فى خريف ١٩٧٥ فى ظل حكومة إنقاذ برئاسة إسحاق رابين. وعندئذ ايضا ثار زعماء الليكود ثورة عارمة اعتراضا على الاتفاق الذى حسب اعتقادهم سيؤدى إلى تبديد الأمن.
وقد تم توقيع إتفاقية السلام مع مصر كذلك فى ظل حكومة أزمة، برئاسة مناحم بيجين، وأيد المعراخ فى غالبيته الاتفاقية دون أن يؤيد الحكومة ولكن من يعلم ما الذى كان سيحدث للاتفاقية لو كان إيجال آلون الذى امتنع عن تأييد إتفاقات كامب ديفيد، وزيرا كبيرا فى هذه الحكومة.
ولنتساءل ماذا كانت اسهامات حكومات الوحدة التى تولت فى الأعوام من ١٩٨٤: ١٩٩٠ لدفع مسيرة السلام؟ فى عام ١٩٨٧ نسف رئيس الحكومة إسحاق شامير «إتفاقات لندن» التى وقع عليها وزير الخارجية شيمون بيريز مع الملك حسين. وفى ١٩٩٠ سقطت الحكومة لأن الليكود رفض الرد بإيجابية على الاسئلة التى قدمها وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر للحكومة، وبذلك تبدد الأمل فى بدء مسيرة سياسية. وبصفة عامة، فإن ما خرجنا به من خمس سنوات ونصف حكومات وحدة لا يساوى شيئا حتى فترة ١٩٨٤: ١٩٨٨ والتى كانت فيها المعراخ شريكا كاملا. فإن الخطوة السياسية الوحيدة التى قررتها هذه الحكومة هى الانسحاب من لبنان، وهى الخطوة التى عارضها معظم وزراء الليكود. وفى أثناء الإنتفاضة كان الخلاف حول مسألة هل حل المشكلة عسكريا أم سياسيا هو ما أدى إلى إنعدام القدرة على سياسة واضحة ومتفق عليها توقف العنف أو على الاقل تقلله.
وكانت الخطوة السياسية التالية قد إتخذتها حكومة أزمة أيضا، وهذه المرة برئاسة إسحاق شامير. فقد أجبرت على الذهاب إلى مؤتمر مدريد، الأمر الذى أدى إلى حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات بسبب إستقالة وزراء هاتحيا، موليدت، وتسوميت.
وبالطبع فان الخطوة التاريخية والحاسمة والتى لا يمكن بأى حال المبالغة فى أهميتها اتخذتها حكومة إستندت إلى اغلبية برلمانية ضئيلة. فهل من الممكن أن نتخيل ان حكومة بمشاركة الليكود أو تسوميت أو المفدال كانت ستصل إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وإلى اقامة سلطة فلسطينية؟ ربما من المخجل أن ننسى ذلك، ولكن علينا ألا ننسى انه فى ١٩٩٢ أقر أحد البنود أمرا بمنع الإرهاب، وبأن كل من يلتقى مع شخصية من منظمة التحرير علنا يعتبر خارجا على القانون ويجب تقديمه للمحاكمة.
ونتيجة ذلك واضحة جلية: أن حكومة وحدة وطنية إذا ما قامت والعياذ بالله، رغم كل ذلك، فانها ربما تسهم مساهمة مؤثرة فى «سلام بنيامين المتهاوى» بل وحتى فى «سلام شيمون المتهالك» ولكن فيما يتعلق بدفع سلام إسرائيل كدولة، فإن مثل هذه الحكومة ستسبب ضررا يصل إلى حد النسف التام، وبخلاف ذلك فهناك سؤال مطروح فيما يتعلق بشيمون بيريز.
إذ أنه على مدى الشهور الماضية التى سعى فيها سعيا بلا كلل من أجل تشكيل حكومة وحدة، هل لم يفكر كيف سيختم الفصل الأخير لينهى حياته العامة الطويلة، الشيقة، والرائعة المتشعبة. هل يرغب فى أن يذكر كتلميذ لديفيد بن جوريون الذى واصل طريق إسحاق رابين. أو أنه ربما يرغب أن يحفر فى ذاكرتنا أنه مثل دانى نفيبه أحد الاغنياء الذين يعيشون فى البلاط الحاكم لبنيامين نتانياهو؟ أضف إلى ذلك فإن شيمون بيريز الرجل الأديب يعلم جيدا معانى الكلمات التى كتبتها راحيل فى قصيدة (يوم البشرى) والتى تتفق مع واقع هذه الأيام بالذات.

الإثارة الطائفية فى قضية درعى

هاتسوفيه
١٩٩٧/٤/٢٥

بدأت حركة شاس حملة عامة، ردا على قرار المستشار القانونى للحكومة الذى أوصى بمحاكمة عضو الكنيست آرييه درعى بسبب تورطه فى قضية تعيين المحامى بارعون فى منصب المستشار القانونى للحكومة وفى مظاهرة شارك فيها الآلاف زعم درعى، ان القرار تأثر، من بين ما تأثر به، بدوافع طائفية معادية للدين.
وعلى هذا النحو عرض قادة شاس الموضوع فى لقائهم برئيس الدولة عيزرا فايتسمان. كما عبرت عن ذلك أطراف أخرى معروفة بصداقتها لدرعى.
وإذا لم تتوقف هذه الحملة، فإننا نتوقع أن تتجدد المواجهات على الخلفية الطائفية. ومن شأن هذه المواجهات أن تعيدنا إلى الوراء-

إلى أيام مظاهرات وادى صليب فى حيفا وما شابه. حتى إذا كان هناك من لا يتفق مع توصية المستشار القانونى يجب ألا يحول قضية درعى إلى مسألة اضطهاد طائفى.

لقد إنقضت العهود التى كنا نشهد فيها مساجلات طائفية والآن لا يمكن أن نشير إلى إجحاف أو ظلم على خلفية طائفية، بل بالعكس، يبرز بوضوح إندماج أبناء الطوائف الشرقية فى جميع أوجه الحياة العامة والرسمية فى دولة إسرائيل. فأبناء الطوائف الشرقية يشغلون مكانا محترما فى الحكومة، كما يحتلون اماكن بارزة فى الكنيست وفى لجانه الفرعية. ليس هذا فحسب. فإن غالبية سلطات المحليات ورؤساء المدن، من أصول الطائفة الشرقية. بل أن الواقع يؤكد أنهم أيضا موجودون فى القيادة العليا للجيش والشرطة فى إسرائيل.

لذا ليس هناك ما يبرر طرح توصية المستشار القانونى بمحاكمة أرييه درعى باعتبارها قد تأثرت باعتبارات تستهدف ضرب الطائفة الشرقية أو الاضرار بها.

والحديث فى الأمور بهذه الروح يؤدى إلى مخاطر كبيرة للشعب الإسرائيلى ودولته فى آن واحد. إن من لا يتفق مع توصية المستشار القانونى من حقه أن يرد بصورة موضوعية. ولكن ليس من حقه مطلقا أن يخرج «مارد الطائفية» من القمقم معتقدا أنه يفعل الصواب، ولكى يحظى بتأييد أوسع من المجتمع. وهذه النظرة ليس معيبة فحسب، بل أنها تحمل بين طياتها أخطاراً جسيمة، ليس بالنسبة لأبناء الطائفة الاشكنازية فحسب، بل إن أبناء الطوائف الشرقية لن ينجون منها أيضا.

إننا ندعو زعماء حركة شاس للإمتناع ما أمكن عن تحويل قضية درعى إلى شجار طائفى، بينما الأمر فى حقيقته لا يعدو أن يكون موضوعا جنائيا يتعلق بشخص مشتبه فيه.

وسيحسن آرييه درعى فعلا لو تأسس دفاعه على مبررات حقيقية أكثر من إعتماده على الادعاء الملتوى الذى لن يكون الا محاولة جديدة لظلم أبناء الطوائف الشرقية.

إن قرارات المستشار القانونى ليست نهاية المطاف. فالمحكمة وحدها هى التى يحق لها أن تقرر، هل درعى برىء أم مُدان. ونتمنى أن ينجح رئيس شاس فى اثبات برائته أمام منصة القضاء إذا ماتم تقديم عريضة اتهام ضده فى قضية بارعون.

وعلى السيد درعى أيضا أن يُبدى ثقته فى الجهاز القضائى بدولة إسرائيل.

بدأ المارد يتعب

هآرتس ١٩٩٧/٤/٢٧
افير ماجولان

انهم من اليسار ومن اليمين. أغلبهم لا يتفق مع أرييه درعى، ولا يحبذون ما يفعله ولا يتحمسون لأسلوب شاس. ولا واحد منهم يرتدى الطاقية الدينية. بعضهم يحمل حسابات سياسية طويلة الأجل. ومع هذا فقد وقفوا جميعا هذا الأسبوع - بشكل أو بآخر - خلف درعى، حيث إنتقدوا القرار الخاطئ للمستشار القانونى للحكومة، ويطرحون التساؤلات حول عدم معقولية التشدد فى توجيه الاتهامات، ويطالبون بتشكيل لجنة تحقيق. من بين هؤلاء نسيم زفيلى ودافيد ليفى وعامير بيرتس وسيلفن شالوم وشلومو بن عامى ويهودا لنكرى.

حتى مكسيم ليفى قال هذا الأسبوع أنه سيبذل جهودا فى الكنيست حتى لايرفع الحصانة البرلمانية عن ارييه درعى، ومن المعتقد أنه سينجح فى ذلك. كذلك وزير الدفاع - إسحاق موردخاى - وهو الشهير بتصريحاته المحسوبة، خرج هذه المرة عن عادته، وقال بتأن شديد وحذر كبير (يجب إعادة النظر فى القرار).

الشئ الوحيد المشترك بين كل هؤلاء هو اصلهم الطائفى. كلهم شرقيون. فجأة وبدون أى تنسيق وجدوا انفسهم يقولون كلام شبه متطابق، وليس لدى أغلبهم تفسيرا فعليا لذلك.

هل مافعل بهم ذلك هو الاستفزاز الدرامى (والمحسوب جيدا) من جانب آرييه درعى الذى إتهم الجميع: النيابة العامة والشرطة والمستشار القانونى واليسار وبن جوريون والإعلام، بالعنصرية الطائفية؟ أم أن ردود الفعل المتطرفة والمتوقعة من جانب بعض الأجهزة - بدءاً من الرئيس الذى كرر مرة أخرى تصريحه الشهير (لقد خرج المارد الطائفى من القمقم)، وهو أحد اقواله الصاخبة والبغيضة جدا، وانتهاءاً بجميع اجهزة الإعلام التى إنحرفت إنحرافا شديدا عن موضوع بارعون إلى قضية الطائفية.

أيا كان الأمر، مما لاشك فيه أن آرييه درعى، بفطنته وحاسته السياسية، قد سجل نجاحا آخر. فقد وضع يديه، فى المكان والتوقيت الدقيق، على جرح لم يندمل بعد، وأثار ضجة كبيرة. والجديد والجذاب فى القضية التى أمامنا هو صراحة الذين علقوا على هذا الموضوع. لم يتهرب واحد منهم من موضوع الربط بين شرقيته الخاصة وبين تعاطفه مع درعى أو قضية حزب شاس، مع جميع التحفظات السياسية النمطية.

يقول يهودا لنكرى (من حركة جيشر): «ذلك الأمر مرتبط بشخصية

أريبه درعي. نحن جديعا، أبناء الطائفة الشرقية، شهدنا البزوغ المتألق لهذا الشاب اللامع. وكرئيس سابق لمجلس شلومي يمكن أن أشهد بنفسي أنه يعتبر من أهم وزراء الداخلية الذين تركوا بصمة لا تمحى على النظام السلطوي. وهو يثير تقارباً وتعاطفا قويا. كل من يعرفه يحبه. وعلى النطاق الشرقي، فإن نجاحه يعتبر نموذجا يحتذى به.

وكم أنا آسف على مشاكله القضائية. أتمنى أن تبدأ محاكمته علنا حتى يثبت انه لم يعمل من أجل مصلحة شخصية. عندما يحدث ذلك، فانني سأشعر براحة اكيدة. إن جميع توابع هذه القضية، التي تبدو متشعبة ومعقدة، يضيف المزيد لسجل أريبه درعي. فالجماهير لم تعد تتذكر ماهو اصل القضية».

وتحدث لنكرى عن قضية بار عون بحذر وقال: «انني أثق تماما في القضاء الإسرائيلي، وأنا اتفق مع قولهم بأن دوافعهم لتقديم عريضة اتهام ضده ليست دوافع دينية أو طائفية. مع ذلك عندما تكتمل جوانب القضية، يتولد انطباع مؤسف بعزلة أريبه درعي مقابل تقليل غريب من حجم ما ارتكبه الآخرون».

وقد وجد لنكرى صعوبة كبيرة في الاجابة على السؤال - هل يحق لشخص متهم في قضايا جنائية أن يسحب خلفه حركة بأكملها إلى صراع قضائي وجماهيري. قال: «لا أعلم كيف كنت سأرد لو كنت مكانه. من الممكن أن افترض أن زعيماً قد تربى في حركة طائفية يمكن أن يجرف معه كل القضايا الطائفية من اجل مصالح طائفته. عندما يتركز الموضوع على الشخص ذاته، ومن أجل تبرئته لذاته - فأنني اسجل تحفظي على ذلك».

أما البروفيسور، شلوموبن عامي، الذي يدعو منذ عدة سنوات لما يطلق عليه جراحة لتغيير النوع في اليسار، والذي سيغير في النهاية النظرة المتعالية والناكرة من اليسار - وعلى رأسه حزب العمل - للشرقيين والطبقات الفقيرة - لم يفاجئ للحظة بالضجة التي حدثت في أعقاب صدور هذا التقرير.

منذ وقت طويل وبن عامي يتكلم عن ظاهرة (الشعب ضد الدولة) و(القدس ضد تل أبيب)، والتي اتضحت مظاهرها في الإنتخابات الأخيرة. وهو يرى أن الانطلاقة لم تبدأ هذا الأسبوع، وإنما في عام ١٩٨٤ عندما ظهر حزب شاس لأول مرة على الخريطة السياسية. وهو يعتقد أن ما يحدث الآن يحمل كل العلامات الدالة على أن هناك معركة انتخابية تقترب وربما لا يحدث ذلك، ولكن شاس تتصرف وكأنها على استعداد لهذه المعركة وكأنها تستحق ذلك.

وقد حصل رأى بن عامي على دعم كبير بعدما حذر الحاخام دافيد يوسف، ابن الحاخام عوفديا يوسف، بل ربما هدد، بأن شاس قد تعمل على حل الكنيست وإجراء انتخابات (إذا لم تجد امامها خياراً آخر) وقد جاء دعم آخر بعدما علم أن ارثر فينلكشتاين كان وراء الخطاب الهجومي الذي القاه رئيس الوزراء نتانياهو على الامة عبر قناتي التليفزيون بعد إذاعة تقرير المستشار القانوني للحكومة. وحتى لو لم تحدث معركة انتخابية قريبا، فإن جميع المؤسسات السياسية تتأهب لها. كل يبحث عن حجم فرص النجاح المتاحة له وفقا لنتائج إستطلاعات الرأى، وكلهم يقومون بإستبدال الاجهزة الحزبية، وكلهم يدرسون إعادة تنظيم الصفوف. يقول بن عامي أن حركة شاس تشعر اليوم أنه يتعين عليها أن تخوض الإنتخابات. فقد قال أحد كبار المسئولين بالحركة (أنه من الضروري - وهذا ما سوف يحدث - أن يؤدى الضغط الذى يمارسه اعضاء الكنيست إلى إخراج أريبه درعي من هذه القضية وأننا سوف نحصل على أربعة أو خمسة مقاعد أخرى).

ويشكك بن عامي في إمكانية إزدهار حركة شاس على المدى الطويل. ويقول (هناك مجال إجتماعي محدود لمثل هذا الخيار. ولكن مما لا شك فيه أنهم طالما يعملون في فراغ، وطالما أنه ليس لديهم بديل، فلن يتوقفوا).

وفي رأيه أن شاس تقوم بتشويه القضية الطائفية وتوجهها إلى الإتجاه غير الصحيح. ويضيف بقوله (أن شاس تحولها من قضية ذات حل عقلاني إلى صراع ديني علماني. ودليلي الوحيد في مواجهة هؤلاء هو أنني من مواليد المغرب ولا اقبل أن تكون نظرة شاس هي ما يسمونه بيهود الشرق أو اليهود السفارديم. لقد قام اليهود السفارديم بصنع ذلك المزيج الرائع والساحر، مابين التقاليد والحب الكبير للثقافة الغربية).

كذلك يعتقد لنكرى أن درعي لم يعبر في خطابه عن الحساسية الدينية ليهود المغرب. ولا يخشى بن عامي من حدوث تدهور آخر في أعقاب الإستفزاز الاخير، ويضيف بن عامي قائلا (كل من يتعاطف مع الصراع الحالي الذي يخوضه درعي، في إطار الاحساس بوجود عيوب في القضية وفي العدالة وفي قرار المستشار القانوني للحكومة، يجب عليه أن يعيد النظر في موقفه). وفي نظره، ليست هناك ضرورة للجوء إلى المحكمة العليا وأن ذلك لا يدل إلا على ضعف الديمقراطية. أنني أطالب بلجنة تحقيق تزيل وصمة الاتهام الجنائي عن هذا الموضوع. إنه لا يخشى الاحتجاج، ولكن بنفس القدر، يجب الا يجتاز هذا الاحتجاج الحدود الديمقراطية. أنني أرفض بالطبع أن أرى في هذا الاحتجاج، احتجاجا اجتماعيا باسم الطوائف الشرقية. اما الخلاص من ذلك فإنه موجود في موقع آخر - في التعليم والتعليم العالي والمزيج الجيد بين التقاليد وبين الحداثة.

في البداية وجد بن عامي صعوبة في الإجابة على السؤال - كيف يحدث أن كل من يتعاطف مع الصراع الحالي الذي يخوض أريبه درعي، هو شرقي بالذات. وهو يتساءل هنا (هل كلهم شرقيون؟ ليس لدى تفسير لهذا).

ومع ذلك، في مرحلة أخرى من الحديث، وهو يتكلم للمرة الألف عن تنكر حزب العمل للشرقيين، وإن بدأت تظهر فيه بوادر التفهم. يقول بن عامي وهو يتحسس الكلمات بحذر (هناك في اليسار عامة قدر

من السعادة البالغة، بل وإغلاق للأبواب في وجه من فشلوا. منذ عدة شهور قلت في مؤتمر للحزب، ما اقوله منذ وقت طويل - لدرجة أن هذا الكلام يبدو بغيضا جدا - وأن السقف سوف يسقط على الجميع). وقد وقف أعضاء المؤتمر على اقدامهم وقتا طويلا وهم يصفقون لبن عامي لأنه تكلم عن الدفء الأسرى والاحساس بالانتماء الذي يبثه الليكود، وعن البرودة التي تهب من حزب العمل تلك البرودة التي نبذت شخصيات مثل شتريت وكساب إلى الليكود، وهي نفس البرودة التي طردت وأبعدت بعد سنوات - مرتين على الأقل - إسحاق موردخاي، الذي لم يجد (العسكريون) الاشكناز في حزب العمل أنه يستحق أي منصب أو دور رسمي. وكم من المدهش الآن، وهو وزير الدفاع، أنهم أصبحوا ينظرون اليه ويقولون أنه هو الأمل العاقل والمسئول في هذه الحكومة. ويتفق لنكرى مع بن عامي أنه طالما لن يجتاز اليسار تغييرات جذرية تماما، لن تتوافر امامه فرصة العودة إلى الحكم. ويقول: (حتى لو قامت حكومة لحزب العمل في عام ٢٠٠٠، لأي سبب كان، فإنه لم يهيئ نفسه بعد لتعيين وزيرا للخارجية ووزيراً للدفاع من غير الاشكناز). ويتفق لنكرى مع بن عامي أيضا بأن الحلول تكمن في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، ويعمل معه من أجل إصدار تشريع وتعديل في مجال التعليم. وقال أن المرحلة الأولى لحل مشكلة الاحساس بالظلم لدى الشرقيين هي مواجهة حقيقة وجود شعور بالظلم وأنه يستند على أسس منها أن أغلب الفقراء ينتمون إلى الشرقيين، وأنه لا توجد مساواة في الفرص في إسرائيل. يؤكد البحث الأخير الذي قام به مركز الأبحاث السياسية - الاجتماعية في إسرائيل (فبراير ١٩٩٧)، والذي درس تخصيص موارد الخدمات الاجتماعية في عام ١٩٩٦، أنه لا توجد مساواة في توزيع الموارد، وأنه من الصعب أن ندرس عدم المساواة هذه لعدة اسباب. أحدها حقيقة أن تفاصيل كثيرة يتم حذفها من الاحصائيات: الناس الذين لا يشترون أدوية في مستشفيات صندوق المرضى، والعجائز الذين لا يتم الكشف عليهم. والرضيع البدوى الذي مات بسبب ظروف التمريض السيئة، أما الجنين الذي ولد في رامات افيف ووزنه كيلو جراما واحدا فقد تلقى علاجا متقدما. وتلك الفجوة بين الشرقيين والأوروبيين في الجامعة، والتي تقول كل الحسابات انها سوف تختفي خلال ٩٤ عاما. ولكن لنكرى متفائل. يقول (هذا لا يمكن أن يحدث خلال جيل أو اثنين، ولكن يجب أن نتصرف بمعقولية وأن نعترف أنه قد بدأت في المجتمع الإسرائيلي عدة تغييرات بالغة الاهمية. لا يجب الاستهانة بالمجال السياسي. فقد طرأ عليه تقدم قوى، منها نسبة التمثيل في الحكومة وفي الكنيست. كذلك فإن العنصر البيولوجي يعجل بالتغيير. كذلك الزواج المختلط بين الطوائف المختلفة يعمل على تقليل فجوات الانتماء. أنها ظاهرة مشجعة وأيضا متوقعة من جانب ثان، من غير الممكن أن ننفى أننا نقوم على مجتمع أقليات، مثلما قال بن عامي. إنه مجتمع يستوعب الهجرة، في داخله فجوات اجتماعية وفجوات ثقافية وهوية. يجب مواجهة هذا الهيكل المثقوب بثقة - كيف؟ يتمنى لنكرى أن يرى هذا القمقم الوهمي الذي يمرح المارد الطائفي بداخله وهو يتحطم إلى شظايا. (إنني أرفض ما يسمى بالمارد الطائفي. انها مقولة عنصرية من أردأ الأوصاف. من الواضح ما هو المارد الذي يقصدونه. لقد حان الوقت حتى نرى هذا المارد خارج القمقم).

وما سيحدث في اعتقاد لنكرى ليس بالخطير جدا مثلما يهدد المهتمون من الجانبين، وهو ما يحدث بالفعل هذه الأيام. كان بن جوريون هو أول من وضع شعار «بدون حيروت وحاكى» (احزاب الشرقيين) وبشكل أو بآخر تم ابعاد آخريين. في عام ١٩٧٧ حدث لأول مرة الارتباط بين جميع المرفوضين: الشرقيون والتقليديون والدينيون والمتزمتون دينيا. مازال هذا التحالف قائما، ولم يكن غريبا أنه قد التف حول نتانياهو، الذي يرون أنه أيضا من المرفوضين).

بسبب هذا التاريخ السياسي والاجتماعي يعتقد لنكرى انه يجب دائما على الزعيم اليساري أن يثبت أنه يتمتع بالحساسية الاجتماعية. أما زعماء اليمين فهم معفيون مسبقا من هذه الضرورة. ولكنه واثق أن الاستقرار سوف يحل بعد هذا التأرجح. حتى التطرف الديني لدى حركة شاس لا يخيفه، لأنه لا يؤدي إلى تطرف قومي وفي استطاعة هؤلاء أن يسهموا في عملية السلام. على كل حال (لو فشل نتانياهو في العملية السياسية، وإذا تسبب التطرف الديني في استياء الاصوات العامة مثلما أدت العلمانية الصارخة من جانب حركة ميرتس إلى الاشمئزاز سيحدث التغيير. لحسن حظنا أنه توجد في المجتمع الإسرائيلي منطقة وسط تفرض الطريق الذي تريده).

عشية الانتخابات الأخيرة سأل شيمون بيريز آريه درعي ماذا أفعل مع هؤلاء المغاربة؟ - وهذا الأسبوع طُرح هذا السؤال مرة أخرى في مناسبات مختلفة. ماذا يريدون؟ - متى سيهدأون؟ والاجابة: هل عندما يصبح رئيس الوزراء من أبناء طائفتهم؟

في تعليق لإسحاق موردخاي - والذي كان بمثابة محاولة تهدئة عاجلة ورسمية، حيث أنه الوحيد القادر على القيام بهذه المحاولة دون أن يبدو منافقا - دعا في حديث لصحيفة معاريف لوقف الفوضى والمزايدات. إلى جانب مقاله القصير ظهرت له صورة وهو يشارك في احتفالات طائفة السهرانا وينضم إلى الراقصين. ويتفق لنكرى وبن عامي على أن موردخاي يبدى موقفا مستقيما نادرا في القضية الطائفية، والتي لم يسئ استخدامها أبدا. وهذه أيضا مسألة تدعو للتفاؤل في نظر لنكرى، ويجد لنكرى سببا للتفاؤل حتى في شكل الجبهة الموحدة، الاجبارية الخاصة بموضوع تشكيل لجنة تحقيق رسمية في قضية بارعون. ويقول: «لقد توافرت هنا فرصة نادرة لربط الصراع الخصوصي لحركة شاس بصراع الصفوة التي يحاول نتانياهو تحطيمها. وأفضل شئ يستطيع اليسار القيام به الآن هو أن يطرح جبهة موحدة في

اليسار الاجتماعي حيث يوجد احساس بوقوع اعتداء على العدالة. المطروح حاليا على الساحة ليس المصير الشخصي لآرييه درعي، ولكن ورطة نتائج التحقيق الذى قامت به النيابة العامة، والتى حولت روبين هود إلى جان دارك.

ويؤكدون فى شاس انه قد إنفتحت طاقة أمل صغيرة. لو وقف اليسار إلى جانبنا فى هذا الصراع، فستكون هذه هى فرصته فى أن يعدل من وضعه. أنها ليست قضية تهديد للجهاز القضائى. فيما عدا ذلك توجد هنا مشاعر من غير الممكن تجاهلها). ويوافق بن عامي على هذا الرأى.

ويتعلق تفاؤل لنكرى وبن عامي حتي بالمستقبل البعيد للمجتمع الإسرائيلي. يقول بن عامي: «لا يوجد فى المجتمعات الانسانية أوضاع تسمى (كله تمام). بل هناك محاولات من أجل التقدم والسعى الدائم لتقليل الاحباط وإيجاد المزيد من الانتماء والانضمام إلى جانب الدولة والتقاليد. واليوم هناك استمرارية شبه رجعية لمشاعر الظلم من جيل إلى جيل، ولكن عن طريق الاستثمار فى التعليم يمكن القضاء على مثل هذا الأحساس».

فى اللاوعى انتم ضد طائفتنا:

فى إحدى الجلسات الأولية لحكومة إسرائيل الثالثة والتى عقدت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، أراد رئيس الوزراء دافيد بن جوريون ان يعرف - من هو السفاردى.

وكانت الصيغة الدقيقة والكاملة لسؤاله هى: (هل كل من هو غير اشكنازى يعد سفارديا؟). وقد ورد هذا السؤال فى محاضر اجتماعات تلك الفترة والتى سمح أرشيف الدولة بالاطلاع عليها الآن. رد وزير الشوطة باخور شتريت على بن جوريون بأن هذا التعبير ينطبق على جميع الطوائف السفاردية (بإستثناء اليمنيين). فقال بن جوريون متسائلا: (والبابليون؟) - ويقصد بذلك يهود العراق - فقال له شتريت (أنهم يعاملون على أنهم سفارديم - أننى لا أتكلم الآن عن التقييم العلمى حول من هو السفاردى، ولكن هذا هو المعمول به. هكذا يفسرون هذا التعبير). وقد دارت هذه المناقشة اثناء جدل صاخب فى الحكومة حول مسألة كم سيكون عدد أعضاء الوفد الذى سيشارك فى المؤتمر السفاردى العالمى الذى كان سيجتمع فى باريس. قام باخور شتريت - الذى رأى فى نفسه متحدثا باسم الطوائف السفاردية بتشكيل قائمة من خمسين شخصا. وفى ظل مناخ التقشف والعجز فى تلك الفترة (حيث أعلن وزير المخصصات والتموين دوف يوسف فى إحدى الجلسات الحكومية بأن مخزون الدقيق فى الدولة يكفى فقط لمدة اسبوعين فقط)، رأى أغلب الوزراء ان حجم الوفد كبير جدا وسفر كل هذا العدد فيه اهدار للعملة الصعبة. كانت تكلفة السفر للفرد الواحد ٤٥٠ جنيها. إستاء شتريت من كلام زملائه الوزراء ورد عليهم فى غضب. سألهم بصيغة شديدة (لماذا لم تفكروا فى نفس الأمر عندما سافرت فرقة موسيقية لأمريكا؟ - وكان يقصد الفرقة السيمفونية التى نالت إعجابا شديدا.

سارع بن جوريون الذى توجس خيفة من الفتنة الطائفية بطلب عدم استخدام اسلوب التهديد، والتى تسمى اليوم (المارد الطائفى). قال بن جوريون إن الكارثة هى أن الفريقين على حق تماما. كل الأطراف سيدعون أنهم مظلومون. نحن جميعا الذين نجلس هنا - باستثناء الوزير شتريت - من الأشكناز، وعندما نتدارس هذه الأمور لا نكون أشكنازا ولا سفارديم. وإنما عندما يطرح علينا موضوع الاقليات فاننا نتحول فيما بيننا إلى أشكناز وسفارديم. فى نهاية الأمر تم تشكيل لجنة من ثلاثة وزراء قامت بتقليل عدد أعضاء الوفد إلى خمسة عشر عضوا. وقد أثيرت قضية العلاقات بين الأشكناز والسفارديم مرات عديدة فى اجتماعات الحكومة فى تلك الفترة (أكتوبر ١٩٥١ - ١٩٥٤)، وفى كل مرة كان الوزير شتريت يكرر مقولته بأن السفارديم يعانون من الظلم. وقد تناولت المداولات الصاخبة جدا مسألة تعيين قضاة وتشكيل لجنة لتعيين القضاة.

فى ١٩٥٣/٥/٣١ اجتمعت الحكومة لبحث تعيين قضاة المحكمة العليا. ومن بين الذين أوصى بهم وزير العدل بنحاس روزين من الحزب التقدمى (الذى اتحد بعد ذلك مع الصهاينة العموميين فى اطار الحزب الليبرالى) ولم يكن من بينهم أى مرشح سفاردى. وقال (حسب علمى ليس لدينا حاليا مرشحين من السفارديم. لو كان هناك واحد، ما كنت تجاهلته). رد الوزير شتريت بغضب شديد، ذاكرا إسم القاضى الياهو مانى، الذى يعمل فى المحكمة الجزئية بتل أبيب، والقاضى يعقوب أزولاى، رئيس المحكمة الجزئية فى حيفا، على أنهما جديران بالتعيين. إنضم رئيس الوزراء لرأى الوزير شتريت وصاح فى وجه وزير العدل (ليس هذا من العدالة ولا من اليهودية ولا رسميا). ثم هدده قائلا (طالما لن ترشح سفارديا، فلن اصوت لصالح أى مرشح).

قررت الحكومة أن تعيد بحث الموضوع، إلا أن عهد الحكومة إنتهى بسبب استقالة بن جوريون واعتكافه فى مستعمرة سديه بوكر، قبل أن تعيد النظر فى الموضوع. مع هذا، فإن اصداء هذه المناقشة ظلت تتردد فى الاجتماع قبل الاخير لهذه الحكومة. وكان ذلك فى أول ديسمبر ١٩٥٣، فى اجتماع حول تعيين عضو من الحكومة بلجنة التعيين طبقا لقانون القضاة. فقد تحدد اعضاء اللجنة بتسعة اعضاء ثلاثة قضاة من المحكمة العليا، ومندوبين عن نقابة المحامين (وكانت متضامنة مع مابام وحيروت) وعضوى كنيست من حزب المباى.

وعليه كان على الحكومة أن تبعث بوزير يمثلها. طلب وزير الأديان والشئون الاجتماعية حاييم شابيرا من حزب هابوعيل همزراحى وباخور شتريت، أن يلتحقا بهذه اللجنة. قال شابيرا أنه لا يوجد للمتدينين تمثيل فى هذه اللجنة. وقال (لا يعقل أن تكون هناك مثل هذه اللجنة وتضم ممثلين عن حزب المابام وعن التيار التعديلى، ولا تضم مندوبا عن المتدينين).

واشتكى شتريت لانهم يضطهدون السفارديم وقال (أعتقد أن جميع الاحزاب بها سفارديم وطوائف شرقية وأنا انتمى لهذه الطوائف. أنا لا أسعى وراء مقعد فى هذه اللجان الحكومية. ولكننى أرشح نفسى هذه المرة لعضوية هذه اللجنة. لماذا يضطهدوننا. أنا وحيد بينكم. أنا محامى وكنت قاضيا. وأنا مطلع على كل هذه المسائل). طلب وزير الدولة بنحاس لافون أن يعرف من هم المندوبون الثلاثة عن المحكمة العليا فى هذه اللجنة. قال وزير العدل انهم بالطبع سيكونوا القضاة موشى زاموراً وإسحاق أولشن وشينئور زلمان حشين. فقال بن جوريون (ألا يوجد قاضى دينى بين أعضاء المحكمة العليا؟) قال روزين (يوجد زيلبرج وهو خبير فى القانون العبرى). قال بن جوريون (أنا أسأل هل يوجد قاضى دينى وليس خبيراً فى القانون العبرى). أجاب روزين (لا يوجد). فقال لافون (لو كان هذا هو تشكيل القضاة فاننى اعتقد أن مطلب الزملاء المتدينين فى محله تماما. لسنا فى حاجة حتى لمجرد التصويت).

قال بن جوريون (أنا أيضا أعتقد أن هذا حق ولكن لا يوجد أى سفارديم). فقال لافون (من المؤسف أن من بين التسعة يوجد واحد فقط ليس محاميا. أنا اعتقد أن هذا أمر سيء. اننى اقول ذلك لتسجيله فى محضر الجلسة. ليست لدينا امكانية تغيير الأمر. ليس من الافضل أن يقوم من هم بعيدون عن مهنة المحاماه والقضاء بتحديد من يكون قضاة إسرائيل). فى نهاية الاجتماع إختارت الحكومة بأغلبية الاصوات الوزير شابيرا كممثلها الثانى فى لجنة تعيينات القضاة. أما الوزير شتريت المحبط، فلم يتمالك نفسه وقال كلاما شديد اللهجة وحساساً وغير معلوم إلى اليوم حتى بعد مرور ٤٤ عاما عليه (فى اللاوعى انتم ضد طائفتنا. اننى لم أر أى ترحاب عندما أتقدم بأى مطلب. المحكمة العليا ليس بها قاضى من طائفتنا، ونحن اقلية فى القضاة. ليس من المعقول أن طائفة تمثل ٤٢٪ من السكان ولا يكون لها ممثل فى هذه اللجنة - انتم تجبروننا على الاحساس بذلك.
اغفروا لى - انتم الذين تدفعوننى للانفجار).

قواعد اللعبة تتحطم

هآرتس ١٩٩٧/٥/١١
عوزى بنزيمان

فى منطقة «جيفعات هاتحموشت» أوجدت أسرة دينية لنفسها الحق فى شوى اللحم على الفحم بالذات على النصب التذكارى للشهداء. وشرحوا لأحد المصورين قائلين: «حتى لا نضطر للإنحناء» وفى حى «بنى براك» نظم مؤيدوا حزب شاس الدينى مظاهرة تأييد لآرييه عشية يوم ذكرى الكارثة النازية بالذات، وصرخوا فى وجه جنود الشرطة «نازيين» وأعلنوا أمام كاميرات التليفزيون أن الياكيم روبنشتاين عنصريا وأن الأشكناز يعاملون الشرقيين كما تعامل النازيون مع اليهود. وفى القدس أعلنت حركة مستوطنى «يشاع» (الضفة الغربية وغزة» أن إنهيار المبنى فى منطقة يتسهار حدث بسبب أن قائد المنطقة المركزية، عوزى ديان، وضع صليبا على المستوطنة.

إن كل شئ أصبح فجا، وقحا، وبدون حدود والعالم المتدين والمتشدد أصبح يخرج للظاهر الشذوذ وغرابة الأطوار التى أخفاها فى الماضى فى الغرف المغلقة: مثل الأحجبة، التعاويذ، المسيحانية التى تسير فى المنام (دون الشعور مثل المرض) لدى رجال الدين. ويقوم حزب شاس دون تردد بتنظيم مظاهرات تنادى الهيئات القانونية بالتغاضى عن الشك الموجه لآرييه درعى فى قضية بار عون. وكل يوم إثنين وخميس تهدد المشاركة الإئتلافية بسحب تأييدها من رئيس الحكومة. إن الدولة تسبح فى جو من التفتت من إطار ملزم، ومن قواعد لعبة متفق عليها. وإتجاه الريح هو العدوانية الجارفة.

وبشكل ساخر، فإن قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة أتى بنتيجة عكسية مخالفة لنوايا من بادروا بتشريعه: فلا يوجد رئيس وزراء قوى يلقى بسيادته على أعضائه، بل موقف دائم من التوتر الائتلافى والضرر البالغ برئيس الحكومة. فقد جلب القانون للحكم شخصا يعمل على ايجاد جو متضارب ويقود قواعد لعبة خطيرة للغاية. فقد مر قرابة العام منذ إنتخب نتانياهو، والدولة يسودها التوتر الأمنى، والضعف الاقتصادى والمواجهات الداخلية القاسية. ومر قرابة العام تقريبا والحوار الجماهيرى عنيف. فأولئك الذين أثاروا وهيجوا النفوس فى فترة حكومة رابين ومهدوا الطريق النفسى لإغتياله، هم أنفسهم أولئك الذين يحددون الايقاع فى العام الأخير.
إن رئيس الحكومة ومساعديه ينقصهم ضبط النفس فى هجومهم على الشرطة وعلى الصحافة، ورؤساء أحزاب آخرون لا يرتدعون عن إهانة أجهزة القانون، وبصفة عامة محكمة العدل العليا، والاقلال من شأنهم.

وفى هذه الموجة العنيفة التى يخلقها الزعماء الحاليين للدولة، هم لا يشعرون بأنهم يقوضون أسس قيامها. ولأول مرة فى تاريخ الدولة يحتاج القضاة لحرس ورجال أمن، وتصبح الشخصيات العامة هدفا للاضرار الجسدى الخطير بهم.

وبصفة عامة، فإن الدول ذات المؤسسات، مؤهلة للمرور بفترات حكم لزعماء غير مناسبين، وفقط فى وقت متأخر يتضح أن انتخابهم كان بمثابة مساومة خاطئة. ودولة إسرائيل من غير المحتمل أن تخرج عن هذه القاعدة، فمهما بلغت الاضرار التى يسببها حكم نتانياهو من الخطورة، ومهما تكن الغوغائية التى على لسانه متأصلة فيه، فإنه يجب أن نأمل وأن نفترض أن لا تكون الأضرار التى يسببها غير قابلة للإصلاح. فالدولة بكل مواردها وحيويتها الداخلية سوف تنتصر عليهم بمرور السنوات من بعده.

ويجب أيضا إعطاؤه فرصة إضافية، فربما فى نهاية عامة الأول يكون قد تعلم الدرس السليم ويتحسن أداؤه بشكل مرضى.

والقلق يسود ليس فقط بسبب شخصية نتانياهو، ولكن أيضا بسبب الشرعية التى يوليها أسلوب حكمه للقوى المدمرة التى تسرى فى عروق المجتمع الإسرائيلى.

مع فترة نتانياهو تتقلص القاعدة الصهيونية التى قامت عليها الدولة والتى كانت مقبولة لدى معظم أجزائها. إن توجهه السياسى يتنكر لليسار الصهيونى، ويوسع الأطراف المتطرفة والتى كفرت منذ البداية بالانتماء لصهيونية الدولة. ومن الناحية الأخرى فإن الجمهور المتعصب دينيا تسيطر عليه أغراض روحانية وسياسية والتى لم يعرفها من خلال النظرية الصهيونية التى تبلورت فى إعلان الاستقلال. وكأنه ليس كافيا ذلك، بل أن الصهيونية الدينية تغير وجهها وتتحول إلى النزعة القومية المتعصبة، والمسيحانية وبذلك فهى تمسح وتلغى عنصرا هاما فى التيار المركزى للجماهير الإسرائيلية.

إن تاريخ الشعوب يشير إلى أن الزعماء القوميين المتعصبين الذين دمروا قواعد اللعبة الديموقراطية، جلبوا الكوارث على دولهم. وإسرائيل لا توجد فى مدى هذا الخطر، بالعكس، فالمشاكل الداخلية الأخيرة أثبتت من جديد فعالية أجهزة الديموقراطية الإسرائيلية.

وكذلك فترات خمسين عاما تبعث الأمل فى أن الحيوية الإسرائيلية الداخلية سوف تعود وتثبت ذاتها ومع ذلك، فإن إشارات التحذير قائمة.

معاريف
١٩٩٧/٥/١١

حديث خاص مع رئيس الاركان العامة لواء أمنون شاحاك

المجتمع الإسرائيلى يعتمل بداخله قدر من المخاطر

عشية العام الخمسين للدولة، وفى خضم الاحتفال بهذه المناسبة، تتردد على مسامعنا أصوات كانت قد اختفت من تصوراتنا ورؤانا بلا عودة. كلمات مثل الحرب، التأهب، والاستعداد، عادت للاستخدام اليومى الذى يدخل فى تصورات مشهد القيامة.

إلى حد كبير، كان المسؤول عن النبوءات المحزنة هو رئيس الأركان العامة، عميد أمنون ليفكين شاحاك، مثله مثل ضباطه الكبار. وبدلا من الانشغال بالاجراءات العسكرية للاحتفال بعام اليوبيل الذى من المتوقع أن يكون عامه الأخير فى الحياة العسكرية، وبالاستمرار فى إعداد الجيش لعصر السلام، تحدث رئيس هيئة الاركان عن المخصصات المالية التى تصعب مهمة جيش الدفاع ليكون مهيأ للتهديدات التى تواجهه. وجاءت مراقبة الدولة لتؤكد وتقوى المخاوف، بكشفها عن سلسلة طويلة من العيوب فى الجيش، من شأنها أن تلحق به الضرر فى يوم عسير الحساب.

عاد الحديث مرة أخرى عن حرب مع سوريا. هل هذا محتمل؟

ـ فى السنوات الأخيرة، طرأت تغيرات فى المنطقة. كانت هناك سنوات انفتحت فيها ما أسموه «نافذة الفرص»، وخلال هذه الحقبة سمحنا لانفسنا بإستثمار أكثر فى التنمية، وبمعاناة أكثر من تقليل الميزانية، وبتخفيض فى الإحتياط، ففى اللحظة التى يحدث فيها تغير ما يجب أن ننظر إلى الأمور وندرسها على ضوء التغير.

ماذا تقول عن هذا التغير؟

ـ فى ظل واقع اليوم، فاحتمال التردى إلى حالة استخدام القوة يبدو مختلفا لذلك أيضا فإن مدى الإستعداد المطلوب منا مختلف. إننا يجب أن نكون أكثر استعدادا وأكثر حساسية، من الناحية الاستخبارية، وأيضا من الناحية المادية للمستودعات، للتدريبات، لكفاءة التجهيزات، لكل ما يشكل ما نسميه استعدادا للحرب.

هناك تغير نظرى وتقييمى لجيش الدفاع فى الاشهر الأخيرة؟

ـ بالتأكيد. كل من يقرأ الصحف ويتابع وسائل الإعلام يدرك أن

هناك تغيراً. وقوة التغير تتوقف على الاخطار المرتبطة به، كل شخص يقيم ويحكم بوسائله الخاصة. أننى بالتأكيد لا أذهب وأقول (يارفاق، هيا اننا ذاهبون إلى الحرب)، لأن ذلك غير صحيح.
لكننى أسأل نفسى، إذا قلت، اننا سنحارب فى غضون عام، هل كنا سنستعد مسبقا بالتدريبات والاحتياطيين، الاجابة نعم. الواضح اننا لن نبادر بالحرب، لكن هل يمكن أن تقوم حرب دون أن نبدأها؟ بالتأكيد. وواجبى كرئيس اركان أن اهتم بأن نكون على أهبة الاستعداد لهذا الاحتمال، وأتمنى ألا يحدث.
أنت تتحدث عن الاستعداد للحرب. كيف تقدرون مبررات اندلاعها؟
- احتمال الحرب إما صفر أو ١٠٠٪ وكل ما بينهما هراء. أننا لابد أن نفهم معنى الحساسية التى تعتبر عالية الآن. ونتابع جيدا مستوى القدرة ونحلل الموقف.
ماهى وجهة الطرف الآخر؟
- يجب فقط أن نصغى لما يقولون. السوريون مستعدون للعودة إلى مسيرة السلام بشروطهم، وإذا لم يحدث تقدم فهناك خيارات أخرى. ولابد أن نتذكر أنه ليس هناك دائما تطور يجعل الوضع تحت السيطرة. من الممكن أن ننزلق بعد مواجهة حادة مع الفلسطينيين إلى أزمة مع جزء من الدول المجاورة لنا، وأيضا بعد أحداث شديدة فى لبنان، ربما تؤدى بنا إلى وضع آخر مع سوريا. وواجبنا تجاه كل هذه الأمور أن نكون مستعدين بجيش الدفاع الإسرائيلى.
هناك مشكلات مالية حادة فى جيش الدفاع فى هذه الأونة، اشارت إلى نتائجها مراقبة الدولة فى تقريرها. أين مواضع الخلل الاساسية بجيش الدفاع نتيجة ذلك؟
- لابد أن ننظر ونرى ماهو المطلوب فى كل المجالات. فالاستعداد يشمل تجهيز بالمعدات، تأهيل الافراد، تدريبات، احتياط أو تزويد بالذخيرة، دبابات، مؤن واحتياجات الدبابات، وسائل قتالية أخرى، معدات مراقبة. ومن الخطأ أن ننظر إلى اليوم التالى فى الصباح. إننا كدولة يجب أن ننظر إلى افق أبعد بكثير. من المهم أيضا أن نواصل التطور والتزود بالمعدات، ناهيك عن أمور الحياة الجارية للجيش.
إننا يجب أن نجرى مناوراتنا التدريبية هنا وهناك إلى حد معين. ونحرص على عدم الاخلال بتدريبات الجيش النظامى، وإلى حد غير قليل ننجز ذلك. بالنسبة للاحتياطيين تمت زيادة التدريبات، وهو أمر مرتبط أيضا بتقدير الموقف. فى الفترات الهادئة نسبيا يمكن تقليص أو تبسيط تدريباتهم، وفيما عدا ذلك - لابد من شحذ الهمم والحفاظ على المستوى الاقصى فى التدريبات.
يجب أن يكون للاستعداد حافز أو دافع.
- لا يجب أن نفصل هذا السؤال عن حالة المجتمع. فالمجتمع الإسرائيلى يعتمل بداخله جزء من المخاطر ولا يريد أن يراها. الحرب ليست فقط معدات وتدريبات واحتياط، فلاشك أن إعداد الشعب والدولة للحرب هو فى مقدمة الاستعداد. وذلك بالتأكيد يؤثر على استعداد الافراد. أنا لا أعتقد أن الحرب على الابواب، ولا يجب أن نجلس واضعين الاصبع على الزناد، ولكن يجب أن ندرك بأن هذا الامر يمكن أن يحدث ولذلك يجب أن نكون مستعدين. ولابد أن يفهم المجتمع أن الحرب لا تقف من خلف ظهورنا.
وكمجتمع، هل نحن مستعدون لاحتمال أن تكون للحرب القادمة ضربات قوية فى المؤخرة؟
- فى أى حرب تكون الخطوط الخلفية (المؤخرة) معرضة لخطر صغير نسبيا، ويكون القتال على الجبهة، ماعدا حرب الخليج. والمؤخرة مهددة وعلى جيش الدفاع أن يبذل مافى وسعه لتقليل هذا التهديد قدر المستطاع.
إننا جاهزون لمثل هذا التهديد سواء بالدفاع عن المؤخرة، أو بالقدرة الهجومية لرد الصاع صاعين إذا تعرضت للهجوم.
هناك موضوع آخر لا يتوقف الحديث عنه، وهو ما تبذله إيران للتسلح بصواريخ بعيدة المدى وبأسلحة غير تقليدية.
- إن إيران أو الدول التى لديها مثل هذه القدرات، تعيش فى ظل نظام حكم مضطرب. لقد تعلمنا الكثير من حرب الخليج، يجب أن ننظر لهذا الأمر بقلق بالغ، فليس هناك أى مبرر للاعتقاد بأن الفكر الإيرانى بالغ الكمال. فى إيران يستعدون للانتخابات التى لا أتصور أن توحى نتائجها بأى أعتدال. ان ما يقلقنى هو فكرهم المختل. وبجهود مشتركة للعالم بدوله الواعية لابد من الحد من قدرتهم غير التقليدية وأيضا إمكانية إمتلاكهم صواريخ بعيدة المدى. بالنسبة للعراق، لاشك لدينا فى انهم يحاولون وينجحون فى أخفاء أشياء معينة. المشكلة ليست فى أن لديهم وسائل قتالية، بل فى احتمال أن يتخذوا قراراً باستخدام اسلحة كيماوية ضد الأكراد وغيرهم كما حدث من قبل. وأعتقد أن مستوى الفكر فى إيران ليس عاليا أو فريدا من نوعه، لذلك فإن العبرة هنا فى ضرورة بذل جهد مشترك بين جميع الدول القلقة من هذه القدرة، ومنعهم من تطويرها.
وهذا الجهد لا يعتبر ناجحا حتى الآن.
- مكمن القلق هو ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ودول جائعة مثل كوريا الشمالية، يمكن أن تبيع أى شئ مقابل المال من البشر إلى الاشياء المصنعة، والتفسير الوحيد لتمسك الايرانيين بالصواريخ ذات المدى البعيد، انهم حصلوا على الكثير من ذات المدى القصير.

حكومة نتانياهو.. الأخطاء وإصلاحها

هاتسوفيه ١٩٩٧/٥/٥
يعقوب ادلشتاين

إن سياسة حكومة نتانياهو التى تبلورت طوال العام الماضى منذ تشكيلها، من الصعب تحديدها بصورة واضحة ووضع اسس قوية لها. فقبل الانتخابات سمعنا نتانياهو يقول أنه سوف ينفذ اتفاقية أوسلو والتزم أيضا بانه سوف ينفذ مراحل الانسحاب حسبما جاء فى الاتفاقية.

ولكن بسبب الضغوط الداخلية وضع نتانياهو سياسة تقول: خطوتين نحو الامام - ومن أجل إحداث توازن - وخطوتين نحو الوراء. وعلى سبيل المثال فى نفس الوقت الذى تنفذ فيه عمليات الانسحاب يتخذ قراراً بشأن البناء فى جبل أبوغنيم (هارحوما). وكان من الضرورى مع تشكيل هذه الحكومة أن تشكل هيئة ترسم كيفية تحديد سياسة هذه الحكومة المكبلة بإتفاقيات أوسلو، على الرغم من أن الحكومة تم انتخابها على أساس الاعتراض على سياسة أوسلو. ولكن لم تشكل هذه الهيئة ولم تحدد الحكومة سياسة ثابتة إزاء هذه المسألة الحاسمة والملحة. وكان نتانياهو قد صرح قبل الانتخابات أنه سوف يقيم مجلساً للأمن القومى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون دور هذا المجلس هو تحديد الأهداف السياسية مع الوضع فى الاعتبار آثار هذه السياسة على المنطقة وعلى الساحة الدولية. ولكن لم يتشكل مثل هذا المجلس بسبب المعارضة الداخلية لوزير الدفاع. كذلك فإن الاقتراح البديل بشأن تشكيل طاقم لتخطيط الأمن القومى برئاسة دافيد عيفرى لم ينفذ أيضا بسبب معارضة وزير الدفاع. وتولى رئيس الوزراء مسئولية رسم السياسة حسب الاحتياجات وفى بعض الاحيان بدون مشاورات واضحة مع وزراء الحكومة الذين وجدوا انفسهم بصورة مفاجئة أمام حقائق سياسية.

وفى الأيام الاخيرة فقط تم تحديد انظمة عمل افضل وأسلوب اسلم فى اصدار القرارات الحكومية. وكان هذا خطأ اساسى من جانب رئيس الوزراء بشأن رسم سياسة من تلقاء ذاته وفى بعض الاحيان من خلال التشاور مع المقربين ورجال مكتبه، ولكن ليس بصورة رسمية كما كان متوقعا. وهذه الأجراءات السياسية تسببت فى أنه على الرغم من أن الحكومة قد نويت تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين الذى وقع فى أوسلو الا أن الأمر فسر فى الجانب العربى على أنه انتهاك لاتفاقية أوسلو ومن هنا بدأ التدهور فى العلاقات مع العالم العربى لدرجة استئناف المقاطعة العربية وعزل إسرائيل فى الأمم المتحدة. وظهر ضعف اتفاقية أوسلو وكيف أن اساس هذه الاتفاقية كان هشا منذ البداية.

ولو كانت الحكومة شكلت جهة حرفية سياسية أو طاقم تقدير يقدم لها مقترحات بشأن كيفية اتباع سياسة ازاء الوضع الذى نشأ بواسطة الحكومة التى تعترض على اتفاقية أوسلو، لكانت الأمور قد اختلفت إلى حد كبير ولاصبحت التطورات مختلفة. هذا مع العلم أن سياسة التوازن بما فى ذلك افتتاح النفق وأعمال الشغب التى حدثت فى أعقاب ذلك، كان يجب أن تكون مصحوبة بمبادرة سياسية جديدة من خلال الاتصالات مع جهات عربية من أجل توضيح هذه السياسة. وكان يجب على رئيس الوزراء أن ينظم عمليات سياسية واسعة النطاق من أجل الدفاع عن سياسته. ولكن هذا لم يحدث ومن ثم نشأ وضع غريب، فعلى الرغم من نية الحكومة لتنفيذ اتفاقية أوسلو الا أنه حدثت فجوة فى العلاقات الفلسطينية ومع الدول العربية. هذا وقد استغلت السلطة الفلسطينية الوضع السياسى المبهم الذى نشأ وجندت العالم العربى كله ضد إسرائيل وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة التى اصبحت خاضعة لأهداف السلطة الفلسطينية.

وتشكيل مجلس للأمن القومى ليس هو الحل أو العلاج لأى فشل سياسى ومن المحتمل أيضا أن هذا المجلس لم يكن ليساعد كثيرا فى ظل الوضع ولكن على الأقل كان من الممكن التمسك بتوصيات هذا المجلس من أجل البحث عن الطريق فى ظل هذه الفوضى السياسية.

ومن المعروف أنهم فى إسرائيل كانوا يتجادلون دائما حول السؤال القائل: هل المسألة الفلسطينية هى أساس السلام فى المنطقة أم اساس الحرب. وكان هناك من اعتقد أن العالم العربى قد لوح بشعار «الفلسطينيين بلا وطن» كشعار للحرب، ولكن الهدف الاساسى كان ابعاد إسرائيل عن الخريطة الشرق أوسطية. وقد اثبتت الحقائق أن اتفاقية أوسلو التى تم الحديث فيها عن اقامة حكم ذاتى فلسطينى قد اذابت الجليد فى العالم العربى واسقطت المقاطعة العربية وتسببت فى أن إسرائيل توشك أن تقيم علاقات مع الدول العربية وكان يمكن لاتفاقية السلام مع الأردن أن تأتى بعد اتفاقية أوسلو وليس قبل ذلك. ومن المحتمل أن العرب الذين رفعوا شعار الحرب حول القضية الفلسطينية قد أرادوا التخلص من هذا الشعار منذ وقت ووجدوا فى اتفاقية أوسلو فرص لذلك. ولكن القضية الفلسطينية اصبحت مفتاح السلام أو مفتاح للحرب مع جميع التحفظات. وهذه الحقيقة لم توضع فى الاعتبار عندما تحددت سياسة جديدة تعتمد على التوازنات مثل تنفيذ احدى مراحل الانسحاب مقابل البناء فى جبل أبوغنيم (هارحوما). فقد حولت السلطة الفلسطينية البناء فى جبل أبوغنيم إلى شعار للحرب وطرحت هذا الموضوع فى كل ساحة دولية ممكنة.

وأتضح أنه لو كان هناك فكر سياسى رسمى بواسطة جهة سياسية لكان من الممكن أن نتوقع مسبقا ردود الفعل هذه والاستعداد لها، ولكن فى ظل غياب سياسة واضحة اصبحت الخريطة السياسية الاقليمية والدولية مشوشة ووجدت إسرائيل نفسها معرضة للهجوم

ومعزولة.

العودة إلى المطبخ:

ولقد وضع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو مؤخرا انظمة عمل جديدة فى الحكومة وهى فى واقع الأمر قديمة وكانت متبعة فى الحكومة السابقة. وقرار اجتماع طاقم «وزرائنا» الذى يضم كل وزراء الليكود وجيشر وتسوميت قبل كل جلسة للحكومة، هو فى واقع الأمر عودة إلى ما يسمى «المطبخ» فى عهد جولدا مائير والذى كان يجتمع فى بيتها مساء كل يوم سبت والذى كان يشمل وزراء الماباى فى الحكومة وفى هذا المطبخ تم تحديد مواقف وزراء الماباى قبل كل جلسة للحكومة. وهناك من يعتقد أن هذه الخطوة ليس الا ذريعة لاتباع سياسة الرجل الواحد بواسطة نتانياهو تحت رعاية هذا الطاقم ولكن هذا الأمر يرجع إلى وزراء الطاقم. وهناك نطاق أخر وضعه نتانياهو الا وهو التشاور المستمر مع نواب رئيس الوزراء وهو يتوقف أيضا على موقف الوزراء هذا إذا عرفوا كيف يضعون ثقلهم بالكامل فى تحديد ووضع السياسة.

ومن المحتمل أن هذه النطاقات، لو كانت قائمة قبل ذلك لما حدثت ازمة المستشار القانونى نظرا لأن الوزراء سوف يمنعون نتانياهو من الخضوع لابتزاز آرييه درعى فى مسألة تعيين المستشار القانونى هذا على الرغم من أنه معروف أن المستشارين المقربين من نتانياهو واصدقائه قد حذروه من هذا التعيين ولكنه لم يصغى اليهم.

والفجوة التى نشأت بين إسرائيل والعالم العربى فى الفترة الأخيرة عميقة للغاية بحيث يصبح من الصعب اعادة صياغتها من جديد بواسطة خيوط دقيقة ولكن من أجل المستقبل يجب أن نجد مصدر الاخطاء السياسية من أجل منع رئيس الوزراء من الظهور فى وسائل الإعلام بين الحين والآخر ليعترف بأخطائه مثلما فعل فى الفترة الأخيرة.

ويجب على رئيس الوزراء أن يبدأ فترة جديدة من المناقشات السياسية السليمة والثابتة مع جميع الجهات المسؤلة فى الحكومة وبمشاركة الجهات السياسية الحرفية من أجل منع الاخطاء التى حدثت بواسطة وضع السياسة نتيجة للضغوط واقصد سياسة خطوتين إلى الوراء وخطوتين إلى الأمام.

عام صعب:

وبمناسبة انتهاء العام الأول لحكومة نتانياهو يمكن القول انها كانت واحدة من السنوات الصعبة للغاية على إسرائيل وهناك مجال لاعادة النظر فى سياسة التوازنات التى وضعها نتانياهو بهدف ارضاء العناصر الداخلية فى مواجهة الاحتياجات الخارجية ومواجهة الضغوط من جانب العناصر الخارجية ولا يمكن وصف سياسة التنازلات بانها سياسة واضحة ولكن كسياسة تخدم احتياجات الساعة فحسب ولكنها تحولت فى ظل الحكومة إلى سياسة ثابتة ربما بسبب غياب سياسة أخرى.

وبعد عام نجد أن هذه الحكومة تقف فى مفترق طرق سواء فيما يتصل بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية، وقد تسبب التأرجح السياسى فى أن تكون هناك إثار سلبية على الاقتصاد وعلى علاقات المجتمع والطوائف فى الدولة. وهناك ضرورة للعودة إلى الوراء وإحصاء الاخطاء التى تم ارتكابها من أجل أن نتجنب الوقوع فى مثل هذه الاخطاء مستقبلا.

وعام واحد على الحكومة لا يكفى لتقييم الانجازات والفشل ولكن هذا العام كان مليئاً بالفشل وبالاخطاء التى تنبع من عدم الخبرة السياسية ويحاول رئيس الوزراء إصلاح الاخطاء واستيعاب الدروس الا أن هناك جزء من الاخطاء اصبح الوقت متأخراً بالنسبة لاصلاحها. وقد تم ارتكاب اخطاء اساسية فى الساحة السياسية لدرجة أنه اصبحت هناك ضرورة للعمل الدءوب من أجل اصلاح هذه الاخطاء. ومن الناحية الرسمية فإن عملية السلام لم تمت بعد وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الطرفين ولكن من الناحية العملية فإن عملية السلام تعانى الآن من الجمود ومن أجل اخراجها من حالة الجمود هناك ضرورة لاتباع سياسة انتاجية تغير الخريطة الداخلية والخارجية. ويجب أن نعترف أن هذه الحكومة لا تشمل ساسة منتجين مثل اولئك الذين نحتاجهم. وقد حاول رئيس الوزراء نتانياهو أن يكسر الجمود بواسطة الاقتراح الخاص بمناقشة التسوية الدائمة الآن. ولكن الفلسطينيين يضعون شروطاً قبل أن يتقدموا لمناقشة هذا الاقتراح.

والحكومات التى مرت خلال عام واحد بكل هذه الازمات مثلما فعلت هذه الحكومة فى العام الماضى لا تزيد على أصابع اليد الواحدة - وهى ازمات داخلية وخارجية على حد السواء. وبدء فترة جديدة يعنى تحديد سياسة واضحة، وهذه أيضا مسألة لم يتغلب عليها نتانياهو حتى الآن بسبب الضغوط من اليمين ومن اليسار ومن الداخل والخارج. وفى بعض الاحيان يبدو أن الحكومة تتأرجح كل يوم بين امواج صاخبة من أجل الوصول إلى بر الامان ولا يظهر هذا البر حتى الآن فى الأفق.

وتجدر الاشارة إلى أن معهد أبحاث الإرهاب فى واشنطن توصل فى هذه الأيام إلى أن تغيير نظام الحكم فى إسرائيل قد جاء نتيجة لانفجارات الاتوبيسات فى القدس. وتل ابيب بواسطة ارهابيين عرب. وبون أن نحدد بصورة واضحة إذا كانت هذه المقولة صادقة أم لا، فإنه من الواضح أنه إذا تم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين فان إسرائيل سوف تضع شرطا وهو أن تلتزم السلطة الفلسطينية من جديد بالتعاون فى الشئون الأمنية ووقف الارهاب وهو الشئ الذى لم تفعله حتى الآن.

وتجدر الاشارة إلى أن رئيس مركز التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية دافيد ايفك قد بلور رأيه بان عملية السلام على غرار أوسلو قد انتهت أو ماتت حسبما يقول، ويجب على الحكومة أن تبلور عملية سلام جديدة بواسطة افكار ومبادرات سياسية والا فسوف يعود الارهاب مرة أخرى وتعود إسرائيل من جديد إلى حالة العزلة السياسية. وهناك شك فى أن تكون الحكومة فى وضعها الحالى قادرة على بلورة مبادرات جديدة فى المفاوضات السياسية.



إسرائيل علاقات خارجية

علاقة إسرائيل النووية بجنوب افريقيا

هآرتس ١٩٩٧/٤/٢١
يوسى ملمان

إعترف عزيز فهد نائب وزير خارجية جنوب افريقيا مؤخرا أن القمر الصناعى الأمريكى «فيلا» التقط فى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩ إشارات أكدت أن جنوب افريقيا قامت بتنفيذ تجربة تفجير نووى فى المحيط الهندى، وتعد هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها متحدث رسمى بإسم حكومة مانديلا بأن بلاده قامت بإجراء تجارب نووية سابقة، وتتناقض هذه التصريحات بالطبع مع تصريحات الحكومة السابقة التى كانت تنكر دائما قيامها بأية تجارب نووية.

وجدير بالذكر أن عزيز فهد مسلم، وأنه من نسل عائلة هندية كانت قد هاجرت إلى جنوب أفريقيا. ويعد فهد واحداً من أبرز الدبلوماسيين العاملين بالكونجرس القومى الافريقى الذى كان يعد منذ ثلاثين عاما خلت بمثابة منظمة غيرشرعية. كما شارك فهد فى عام ١٩٩٠ فى المفاوضات السرية التى عقدت مع ممثلى جهاز المخابرات بجنوب أفريقيا بشأن إنتقال مؤسسات السلطة من حكومة الأقلية البيضاء إلى حكومة الغالبية السوداء. وبالرغم من أن منصب فهد لا يتعدى حاليا درجة نائب وزير الخارجية إلا أنه يعد واحدا من أبرز العاملين بوزارة الخارجية، كما أن مسئوليته تشمل منطقة الشرق الأوسط.

وتحدث فهد خلال حواره مع صحيفة هآرتس عن قضايا إنتاج الأسلحة النووية خلال فترة الحكم السابق، وعن التعاون السرى مع إسرائيل واتسم حديثه بقدر من الصراحة، فذكر خلال حديثه: «كان الموضوع النووى موضوعا بالغ السرية، ومن ثم فقد تم تدمير عدد كبير من الوثائق المتعلقة به، ولكن مازالت توجد بعض الوثائق، ومن الضرورى أن نتوصل إليها، وآمل أن تنشر معلومات بخصوص هذا الموضوع، وهناك تقارير عديدة مفادها أنه كانت توجد علاقات بين علماء الدولتين، وأنه تم التعاون فى بعض المواضيع».

هل شاركت إسرائيل فى التجربة النووية التى تمت فى عام ١٩٧٩؟

- ليس لدى علم بالتفاصيل الدقيقة، ولكننا نعلم وعلى ضوء المعلومات التى جمعناها أنه كان هناك تعاون وثيق بين الدولتين فى المجال العسكرى.

واقترح فهد علينا التوجه إلى وزارة الدفاع للحصول على معلومات دقيقة بخصوص هذا الموضوع، ولكن الإدارة التابعة لوزير الدفاع أخبرتنا انها ليست معنية بالتفتيش فيما مضى. كما باءت المحاولة التى بذلها عزيز فهد بشأن ترتيب لقاء مع نائب وزير الدفاع رونى كاسريل بالفشل.

ماذا روى الجاسوس ديتر؟

وعند الحديث عن الموضوع النووى فيجب ألا يفوتنا ذكر الجنرال «كونستند بيليون» الذى كان واحدا من أهم رموز نظام التفرقة العنصرية، والذى شغل خلال أعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ منصب قائد القوات البرية بجيش جنوب افريقيا، والذى شغل فيما بعد ولمدة خمس سنوات منصب رئيس الأركان العامة. ويتزعم «بيليون» حاليا منصب زعيم «جبهة الحرية» التى تعد حزبا صغيرا يطالب بإقامة دولة مستقلة للبيض. وحينما توجهنا للالتقاء به فى الطابق الخامس من البرلمان اتضح من حديثه مدى زيف الرواية الرسمية التى قدمتها الحكومة السابقة برئاسة فريدريك دى كليرك، فذكر الجنرال بيليون:

«لقد كنا نبتغي الحصول على المعلومات النووية من أي جهة كانت ومن إسرائيل».
وأوضح بيليون الذى كان قد زار إسرائيل، والذى التقى بعدد من كبار الضباط الإسرائيليين أنه عارض المشروع النووى، ورأى أنه يتسبب فى إهدار الأموال والطاقات فذكر بيليون: «لقد كان من الممكن أن نشترى دبابات وعتاداً حديثاً بدلا من هذه المليارات التى انفقناها على السلاح النووى.
وتتضمن محاضر التحقيق مع الجاسوس كومندر جرهارد ديتر الالمانى الجنسية والذى استقر فى جنوب افريقيا والذى عمل فيما بعد لصالح المخابرات السوفيتية معلومات عديدة عن تعاون جنوب افريقيا مع إسرائيل فى المجال النووى، ومع هذا فلم تنشر محاضر التحقيق حتى الآن. وكان ديتر قد شغل العديد من المناصب الهامة كان من بينها: قائد إحدى قواعد أسطول جنوب افريقيا، والسكرتير العسكرى لوزير الدفاع. وقد اعتقلت سلطات جنوب افريقيا ديتر وزوجته فى شهر يونيو عام ١٩٨٢، واعترفا خلال التحقيق أنهما كان يعملان لصالح المخابرات السوفيتية التى طلبت منهما الحصول على معلومات بخصوص التعاون مع إسرائيل. وكان من بين المعلومات التى قدمها أن المساعدة اللوجيستية التى قدمها أسطول جنوب افريقيا مكنت إسرائيل من تنفيذ التجربة النووية فى عام ١٩٧٩.
ولا تهتم حكومة مانديلا بإثارة هذه المواضيع الحساسة إذ أن كل إهتمامها منصب حاليا على التخطيط لمستقبل الدولة التى يقدر تعدادها بأربعين مليون نسمة. وتعد علاقة إسرائيل بجنوب افريقيا واحدة من بين هذه المواضيع الخاصة لاسيما أن هذه العلاقة دامت على مدى ثلاثة عقود. وشملت علاقات التعاون بين البلدين مجالات المخابرات، وصفقات الأسلحة التى قدرت قيمتها بمليار دولار ونصف، والتعاون فى المجال النووى.
وكانت أجهزة وسائل الإعلام قد بدأت منذ منتصف السبعينيات فى التحدث عن علاقات إسرائيل بجنوب افريقيا، ومع هذا فقد نشرت شبكة «سى. بى. اس» فى العشرين من نوفمبر ١٩٨٠ أهم خبر عن هذه العلاقات إذ جاء فى التقرير الذى بثته الشبكة فى ذلك اليوم: «أنه بالاضافة لما رصده القمر الصناعى المخصص لأغراض التجسس فقد سجلت بعض المحطات الجيولوجية فى الفلبين بعض الهزات البحرية» وقادت هذه الأنباء المخابرات الأمريكية للتشكك فى أن هذه الهزات كانت من جراء بعض التجارب النووية. وقد كلفت إدارة الرئيس الأمريكى كارتر فريقا من العلماء برئاسة البروفيسور جاك روينه من المعهد التكنولوجى بماساتشوسيتس بمهمة التعرف على حقيقة ما التقطه القمر الصناعى.
وكان التصور الذى ساد لدى الجميع أن بعض سفن سلاح البحرية بجنوب افريقيا قد غادرت ميناء سيمونستاون، وأنها توجهت إلى مكان سرى فى المحيط الهندى أجريت به تجربة نووية، ومع هذا فقد تباينت التقديرات بشأن ما تم تفجيره. فبينما زعم البعض أنه تدمير شئ صغير باستخدام قدر ضئيل من الأشعة، زعم البعض الآخر أن إحدى المدافع أطلقت قذيفة نووية أى أنه تمت تجربة سلاح نووى تكتيكى. وجدير بالذكر أن القمر الصناعى السوفيتى كان قد التقط قبل تنفيذ هذه التجربة النووية بعامين بعض الأنفاق فى صحراء كلاهارى، ودلت الصور التى التقطها هذا القمر أنه يتم الاعداد لتجربة نووية أو لعدة تجارب نووية. ونقل السوفيت هذه المعلومات إلى إدارة الرئيس الأمريكى كارتر التى مارست ضغوطا عنيفة على حكومة جنوب افريقيا للتوقف عن اجراء هذه التجارب.
وتوصل غالبية الباحثين الذين عملوا فى الفريق البحثى الذى كان برئاسة البروفيسور جاك روينه الذى سبقت الاشارة إليه، والذين بذلوا كل ما فى وسعهم للتعرف على طبيعة انشطة جنوب افريقيا النووية إلى قناعة مفادها أن هذه التجربة النووية تمت بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا، وفى المقابل فقد كان من بين التصورات التى توصلت إليها أجهزة المخابرات أيضا أن هذه التجربة كانت تجربة إسرائيلية خالصة، بل وكان من بين التصورات أن فريقا من لجنة الطاقة النووية فى إسرائيل، ومن المفاعل النووى فى ديمونة قد شاهد من على ظهر إحدى السفن هذه التجربة النووية. وبحث نتائجها.
وقد أنكرت إسرائيل وجنوب افريقيا مرارا وتكرارا هذه الادعاءات المتعلقة بإجراء هذه التجربة النووية، واستمر الطرفان فى إنكار هذه الادعاءات لمدة ثلاثة عشر عاما أى حتى شهر مارس ١٩٩٣ الذى أعلن فيه رئيس جنوب افريقيا فريدريك ويليام دى كليرك أن بلاده أنتجت بالفعل أسلحة نووية. وكانت جنوب افريقيا قد نقلت قبل إدلاء «فريدريك دى كليرك» بهذا الإعلان معلومات إلى هيئة الطاقة النووية فى فيينا عن تاريخ انتاجها للأسلحة النووية، وهذا بعد أن كشفت أمام مراقبى هذه الوكالة مشروع جنوب افريقيا النووى ومواقعه.
ونشرت هذه الوكالة فى شهر سبتمبر من عام ١٩٩٣ وثيقة اشتملت على أسس مراحل انتاج الأسلحة النووية بجنوب افريقيا، وبالرغم من أن هذه الوثيقة لا تعد وثيقة كاملة إلا انها تتضمن معلومات بالغة الأهمية.
تدمير سبعة قنابل:
وجدير بالذكر أن قادة وعلماء جنوب افريقيا كانوا قد بدأوا فى التفكير فى انتاج الأسلحة النووية فى نهاية الاربعينيات أى فى نفس الفترة التى فكرت فيها إسرائيل فى هذا الأمر، فتأسست فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٩ لجنة الطاقة النووية أى أنها اقيمت قبل نظيرتها فى إسرائيل بثلاث سنوات، وقد وقعت جنوب افريقيا مثل إسرائيل فى عام ١٩٥٧ على اتفاقية للتعاون النووى

مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاء التوقيع على هذا الاتفاق فى إطار فكرة «الذرة من أجل السلام» تلك الفكرة التى كان قد دعا إليها الرئيس ايزنهاور. وحصلت إسرائيل فى ذلك الحين على مفاعل صغير مخصص للبحوث النووية كانت قدرته ٢ ميجاوات، وفى المقابل فقد حصلت جنوب افريقيا على مفاعل نووى أكبر كانت قدرته ٢٠ ميجاوات، كما زودت الولايات المتحدة الأمريكية جنوب افريقيا بكمية تقدر بـ ١٠٤ كيلو جرامات من مادة اليورانيوم المخصب لتشغيل المفاعل.

وحينما إتضح فى عام ١٩٧٦ أن جنوب افريقيا تسير بالفعل على درب انتاج الأسلحة النووية بادرت واشنطن بإلغاء الاتفاق الذى كان أبرم بين البلدين فى عهد أيزنهاور، ولكن جنوب افريقيا كانت قد حصلت بالفعل على ٩٠٪ من اليورانيوم المخصب، ومع هذا فقد أستمرت جنوب افريقيا فى الحصول على هذه المادة ولكن بدرجة تخصيب أقل من بريطانيا، كما حصلت على معدات تكنولوجية متقدمة من ألمانيا.

وقد أحرزت جنوب افريقيا تفوقا ملموسا فى مجال المعارف النووية بفضل المفاعلين النووين اللذين شيدتهما خلال أعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فى مدينة كويج التى لا تبعد كثيرا عن مدينة كيب تاون، وقد تمكنت جنوب افريقيا من تشييد هذين المفاعلين بفضل المعدات التكنولوجية المتقدمة التى حصلت عليها من فرنسا.

وكلفت حكومة جنوب افريقيا لجنة الطاقة النووية فى عام ١٩٧٠ بالبدء فى اقامة مصنع لتخصيب مادة اليورانيوم الذى كان مخصصا لانتاج الأسلحة النووية. وتفيد الوثيقة التى نشرتها الوكالة الدولية للطاقة النووية أن هذا المصنع انتج فى عام ١٩٧٧ القنبلة النووية الأولى، لكن لم يتم تجريبها بسبب اكتشاف موقع التجارب من قبل القمر الصناعى السوفيتى المخصص لأغراض التجسس. وبعد مضى عامين على انتاج هذه القنبلة نقلت حكومة جنوب افريقيا برئاسة بى فو ـ بوته مسئولية انتاج الأسلحة النووية من لجنة الطاقة النووية إلى «هيئة آرمسكور» المسئولة عن الصناعات الأمنية التى أصبحت منذ ذلك الحين مسئولة عن انتاج الأسلحة التقليدية والنووية.

ووفقا للوثيقة فقد نجح مهندسو هيئة «آرمسكور» خلال أعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ فى تصنيع ست أسلحة نووية، وكان السلاح النووى السابع فى مراحل الانتاج النهائية، ولكن توقف مشروع جنوب افريقيا النووى بعد أن أصدر دى كليرك فور توليه لمهام منصبه أمرا بوقف العمل فى المشروع النووى. وقد أوضح بعض المتحدثين الرسميين أن جنوب افريقيا أغلقت منذ ذلك الحين جميع المصانع والمنشآت ومواقع تجريب الأسلحة النووية، بل تم نقل جميع مخلفات المواد النووية إلى إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية. وأصدر دى كليرك فى شهر مارس من عام ١٩٩٣ أى بعد مضى فترة وجيزة على خطابه الذى أعلن فيه أن جنوب افريقيا أنتجت سلاحاً نوويا أمرا بتدمير جميع الوثائق المتعلقة بإنتاج السلاح النووى. وعلى خلاف إسرائيل فقد انضمت جنوب افريقيا فى عام ١٩٩١ إلى المعاهدة الدولية لحظر نشر السلاح النووى، بل وسلمت بخضوعها لاشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية التى كانت قد انتجتها جنوب افريقيا فقد كانت من «طراز توتاح». وقد جاء فى بيان لجنة الطاقة النووية بجنوب افريقيا، وهى تلك التابعة لهيئة «آرمسكور» أن هذه التكنولوجيا قديمة للغاية، خاصة أن القنابل النووية المتقدمة التى فى حوزة القوى النووية العظمى تعد من طراز «كدور». وجدير بالذكر أن ما نشرته مجلة «نيوكلر بوليتين» أكد أن إسرائيل تمتلك رؤوس صواريخ متقدمة.

ويتيح نموذج «كدور» لمن يملكه إطلاق القنبلة النووية من أى صاروخ أو مدفع، وفى المقابل فإن السلاح النووى الذى من طراز «توتاح» لا يطلق إلا من الطائرات. وكان وزن السلاح النووى من طراز «توتاح» يقدر بطن، وكان طوله يقدر بـ ١,٨ متر، أما قطره فقد كان يقدر بـ ٦٥٠مم. وكانت قوة هذه القنبلة شبيهة بقوة القنبلة التى ألقيت على هيروشيما.

وجاء فى البيان الذى أصدرته جنوب افريقيا بشأن القنبلة النووية «أن جنوب افريقيا لم تستعن عند انتاجها للسلاح النووى بأى دولة أجنبية، وأنها لم تقم بأى تجربة نووية سواء فى الفضاء الخارجى أو تحت الأرض، وأنها لم تجر أية تجربة نووية مع أية جهة»، وكان الغرض من صياغة البيان على هذا النحو تفنيد الادعاءات المتعلقة بوجود تعاون نووى فيما بينها وبين إسرائيل.

ولم يكن بوسع الوكالة الدولية للطاقة النووية الحصول على أية معلومات بشأن تعاون جنوب افريقيا مع الدول الأجنبية فى المجال النووى، فذكر السيد هانز ماير المتحدث باسم الوكالة خلال حديثه للصحيفة: «ليست لدينا أية معلومات بخصوص هذا الموضوع أو بخصوص القضايا المتعلقة بإستيراد وتصدير المواد النووية خلال السنوات التى سبقت إنضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية، من الواضح للخبراء أنه ليس للوكالة صلاحية الكشف عن هذا الموضوع». واعترف مصدر رفيع المستوى بالوكالة: «انتجت جنوب افريقيا بالفعل اسلحة نووية، ودمرتها فيما بعد، وتتعاون معنا حاليا، وفيما يتعلق بباقى الأمور فإنها لا تعنينا».

ومع هذا فقد أزعج عدم وجود أية معلومات بشأن تعاون جنوب افريقيا مع الجهات الأجنبية بما فيها إسرائيل فى المجال النووى الصحفيين والباحثين، فزعم ديفيد أولبرايت مدير معهد العلوم والأمن القومى بواشنطن فى بحث كان قد أعده فى فبراير ١٩٩٤ «يحق للجميع أن يعرف التاريخ الحقيقى لهذا المشروع»، ويعتقد أولبرايت أن سبب عدم نشر أية تفاصيل بخصوص هذا الموضوع

يكمن فى تلك البنود السرية التى تضمنتها الاتفاقيات المبرمة والتى تحظر نشر المعلومات الحساسة دون الحصول على موافقة الطرفين.

أوراق الشاى:

ويعود تاريخ هذه الاتفاقيات التى أدت فيما بعد وعلى حد قول الاصدارات الأجنبية إلى التعاون فى المجال النووى إلى عام ١٩٧٦ الذى قام خلاله رئيس وزراء جنوب افريقيا جون فورستير بزيارة إسرائيل. وبالرغم من حالة الصمت الرهيب التى خيمت على هذه الزيارة إلا أنه تم الكشف عن بعض أوجه التعاون فى صحيفة «سى. تى. بريس» التى تصدر فى جنوب افريقيا.

وقد جاء فى إحدى الأنباء التى نشرتها الصحيفة أن إسرائيل أمدت خلال عامى ١٩٧٧، و١٩٧٨ لجنة الطاقة النووية بجنوب افريقيا بثلاثين جراما من مادة «تريتيوم»، ولكن كان الاسم الكودى لهذه المادة «تيبلار» ذلك الاسم الذى يطلق على أحد أنواع الشاى فى جنوب افريقيا. وجدير بالذكر أن هذه المادة تستخدم لزيادة القوة التدميرية لرأس التفجير النووى.

ويتضح أيضا من البحث الذى أعده أولبرايت الذى سبقت الاشارة إليه أن هيئة «آرمسكور» بحثت خلال عام ١٩٨٩ - أى قبل توقف جنوب افريقيا عن الاستمرار فى مشروع انتاج السلاح النووى - إمكانية تطوير القنابل السبع الخام حتى يصبح من الممكن إطلاقها من الصواريخ. وأشار أولبرايت فى بحثه أيضا إلى أن بعض التقارير الصادرة عن أجهزة الإعلام العالمية وتلك الصادرة فى جنوب افريقيا تزعم أن بعض علماء ومهندسى الذرة الإسرائيليين عاونوا جنوب افريقيا فى هذا المجال، ولكن لم يجد اولبرايت أى دليل فى بحثه لاثبات هذا الأمر.

وعند التساؤل عما حصلت إسرائيل عليه فى المقابل نجد أن بعض الاصدارات الأجنبية تزعم أن جنوب افريقيا زودت إسرائيل عبر سنوات طوال بمادة اليورانيوم، ويسلم الباحث أولبرايت بصحة وجهة النظر هذه. ووفقا لما نشرته صحيفة «س. تى. بريس» فقد حصلت إسرائيل خلال عقدى الستينات وفى مطلع السبعينات على مايقرب من خمسين طن من اليورانيوم الطبيعى. وكانت لجنة الطاقة النووية فى بريتوريا قد وافقت على إمدادنا بمعطيات عن كميات اليورانيوم التى بيعت لإسرائيل، ولكن اتصلت المتحدثة باسم هذه اللجنة بنا فيما بعد وأخبرتنا أنه قد أصدر أمر بمنعها من الإدلاء بأية معطيات بخصوص هذا الموضوع. ومع هذا فقد أشارت المتحدثة «مارى بنكه» أن لجنة الطاقة النووية لم تصدر لإسرائيل يورانيوم مخصب، وأن اللجنة ليست فى وضع يسمح لها بالإدلاء بأية معلومات عن صفقات اليورانيوم الطبيعى التى تم تصديرها، وأنه من الواجب التوجه بخصوص هذا الشأن إلى الشركات التى باعت هذه المواد ولكن رفضت الشركات إمدادنا بأية معلومات.

وتفيد الاصدارات الأجنبية أن تاريخ هذه الصفقات يعود إلى عام ١٩٦٣ أى حينما بدأت إسرائيل فى تشغيل مفاعلها النووى فى ديمونة، وكان ثمن الطن من اليورانيوم الطبيعى فى الأسواق العالمية يقدر بخمسة وعشرين ألف دولار، ومن ثم فإذا كانت جنوب افريقيا قد صدرت بالفعل هذه المادة لإسرائيل فإن هذا الأمر يعنى أنها باعت كميات تقدر قيمتها باثنى عشر مليون دولار.

ويرى الباحث أولبرايت أنه لا شك فى أن هذا اليورانيوم الطبيعى كان مخصصا لمنشآت انتاج البلوتونيوم، ولانتاج الأسلحة بمفاعل ديمونة، ويعتقد أولبرايت أن إسرائيل أقامت فى مفاعل ديمونة منشأة لتخصيب اليورانيوم، ومن ثم فإنها ليست فى حاجة حاليا لشرائه من الخارج.

وقد ذكر أحد علماء جنوب افريقيا العاملين فى لجنة الطاقة النووية لقد تعاونا مع الباحثين الإسرائيليين المشتغلين فى المجال النووى، وكان من بينهم: البروفيسور أرنيست ديفيد برجمان الذى شغل خلال الستينيات منصب رئيس لجنة الطاقة النووية، وبنيامين بلومبرج رئيس مكتب الاتصالات العلمية، ذلك المكتب الذى يرجع فضل تأسيسه فى النصف الثانى من عقد الخمسينيات إلى شيمون بيريز والذى كان الغرض من تشكيله أن يكون بمثابة وحدة الغرض منها الحصول على المواد، والمعدات، والقوة البشرية، والتكنولوجيا من أجل المفاعل النووى فى ديمونة الذى حصلت إسرائيل عليه من فرنسا فى عام ١٩٥٨، وكما هو معروف فقد واجهت إسرائيل فى ذلك الحين صعوبات جمة فى الحصول على الوسائل اللازمة لتشغيل المفاعل.

وتفيد بعض الاصدارات الاجنبية التى تتناول الصعوبات التى واجهتها إسرائيل فى مجال الحصول على اليورانيوم أن إسرائيل نفذت فى عام ١٩٦٨ عملية سرية متشعبة لشراء مائتى طن من اليورانيوم من شركة «سوسيته جنرال دى منرال» البلجيكية التى كانت لها بعض امتيازات التنقيب فى الكونغو أى زائير حاليا، فيفيد كتاب «الحلف غير الطبيعى» أن هذه العملية تم تنفيذها على أيدى طيار نازى سابق يدعى هربرت شولتسان، وأن بعض الشركات الأوروبية شاركت فى تنفيذ هذه العملية التى كان بلومبرج مسئولا عنها، وتمت العملية بالتنسيق مع جهاز الموساد الإسرائيلى.

وقد كانت لإسرائيل علاقات وثيقة مع جنوب افريقيا فى مجال المخابرات، ومع هذا فقد كان إسهام هذه العلاقات للأمن الإسرائيلى محدودا للغاية، ومن ثم فكثيرا ما يقلل قادة المخابرات الإسرائيلية من أهمية الاتصالات التى أجروها مع نظرائهم بجنوب افريقيا خاصة أن النشاط الرئيسى لجهاز

المخابرات بجنوب افريقيا قام فى المقام الأول على قمع معارضى النظام. وفى المقابل فيعتز قادة جهاز المخابرات الجنوب افريقى بعلاقاتهم مع إسرائيل، ويتضح هذا الأمر على نحو واضح من أحاديث «هنريك هاروك» الذى شغل خلال السبعينيات منصب مدير جهاز أمن الدولة، والذى كثيرا ما يعرب خلال أحاديثه عن مدى اشتياقه إلى ذلك البيت الواقع بإحدى الهضاب فى إسرائيل والذى سنتطرق إليه فيما بعد. وكان جهاز أمن الدولة مسئولا عن جميع الخدمات الأمنية والاستخبارية التابعة للنظام العنصرى. وكان «هاروك» يتابع بنظرة من مكتبة عمليات قمع نضال الغالبية السوداء ضد النظام العنصرى. وقد تعرض عشرات الآلاف فى إطار كفاحهم وعلى يديه إلى التعذيب بالكهرباء، كما أنه كثيرا ماتم اغتيال قادة هذا النضال على أيدى وحدات التصفية التى أسسها جهاز الخدمات السرية.

وفيما يتعلق بذلك البيت الواقع بالهضبة والذى أشرنا إليه فيما تقدم فإنه مقر الضيافة الرسمى للحكومة الإسرائيلية، ويقع شمالى تل أبيب، وجدير بالذكر أن بعض وسائل الإعلام الأجنبية نشرت خلال عام ١٩٩٠ أن هذا البيت قد استضاف رؤساء الدول الذين زاروا إسرائيل سرا، ويكفينا هنا معرفة أن عددا من اللقاءات السرية التى عقدها الملك حسين وأخوه حسن مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير ومساعديها فى نهاية الستينيات وفى مطلع السبعينيات دارت فى ذلك البيت. وقد نزل فى هذا البيت أيضا الجنرال وان دان بيرج الذى كان من أهم مهندسى الحلف السرى الوثيق بين إسرائيل وجنوب افريقيا، هذا بالرغم من أنه قد أظهر خلال الحرب العالمية الثانية تعاطفا مع النازيين.

ولعب دان بيرج فى شهر ابريل ١٩٧٦ دورا هاما فى ترتيب تلك الزيارة الرسمية التى قام بها جون فورستير رئيس وزراء جنوب افريقيا إلى إسرائيل، تلك الزيارة التى تم فى إطارها التوقيع على اتفاقيات عديدة للتعاون المشترك بين البلدين بما فيها مجالات العلوم والتكنولوجيا. وكان شيمون بيريز الذى شغل آنذاك منصب وزير الدفاع الإسرائيلى هو الذى بادر بترتيب هذه الزيارة. وقد حرصت وزارة الدفاع الإسرائيلية منذ ذلك الحين ولما يربو على العشر سنوات على توطيد علاقاتها بجنوب افريقيا ومن ثم فكثيرا ما يحرص وزراء الدفاع على زيارة جنوب افريقيا واستضافة نظرائهم ولكن تقلصت علاقات البلدين فى نهاية عقد الثمانينيات بسبب العقوبات التى فرضها المجتمع الدولى آنذاك على جنوب افريقيا.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة نقطة تحول فى تاريخ علاقات البلدين إذ قطعت معظم الدول الأفريقية عقب هذه الحرب علاقاتها بإسرائيل، كما أن جنوب أفريقيا تعرضت فى ذلك الحين إلى قدر كبير من العزلة، ومن ثم فقد أسهم الظرف الدولى فى ايجاد إحساس بالشراكة بين الدولتين. ويذكر «يوهان بان بيرن رئيس مجلس إدارة هيئة آرمسكور» بجنوب أفريقيا التى كانت مسئولة عن تصنيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية «لقد تأسس حقا حلف استراتيجى بين دولتين منعزلتين، ولكن فقد قامت العلاقات لوجود مصالح أمنية مشتركة».

وقد تفهمت جنوب افريقيا منذ مطلع السبعينيات أن المجتمع الدولى سيفرض عليها فى خلال بضعة سنوات المقاطعة فى مجال تصدير السلاح، فحرصت على توفير مصدر بديل بمقدوره إمدادها بالعتاد والمعلومات والتكنولوجيا الأمنية، وكانت إسرائيل بمثابة افضل بديل، وفى المقابل فقد اختارت إسرائيل جنوب افريقيا كشريك استراتيجى يمكنه أن يزودها بالعتاد اللازم فى حالات الطوارئ. وبالاضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والمتعلقة بالتعاون فى مجال انتاج العتاد العسكرى فقد توصل الطرفان إلى اتفاق شفهى مفاده أن كل طرف سيحرص على تزويد الطرف الآخر بالعتاد اللازم عند الضرورة، وكان هذا الاتفاق قد تم التوصل إليه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إذ كان من بين الدروس المستفادة من هذه الحرب أن إسرائيل أحست عند نشوب الحرب بأنها تواجه عجزا خطيرا فى العتاد العسكرى وفى قطع الغيار اللازمة.

وتفيد تقديرات أجهزة المخابرات أيضا أن الخوف من الاتحاد السوفيتى ومن إمكانية تسلله سياسيا وعسكريا إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كان من بين العوامل التى أسهمت فى دعم العلاقات الإسرائيلية مع جنوب أفريقيا. وقد تحولت هذه الحالة من الخوف فى جنوب أفريقيا إلى حالة حقيقية من الرعب. وعلى حد قول مسئولى أجهزة المخابرات بجنوب أفريقيا فقد كان السفير الإسرائيلى اسحاق اونه هو أول من اتصل به مسئولو جهاز المخابرات بجنوب افريقيا للتعاون فى مجال مكافحة الاتحاد السوفيتى.

وبالرغم من أن جنوب افريقيا عانت طويلا خلال عقد السبعينيات من العزلة فى المحافل الدولية إلا أن تصديها للشيوعية قد حظى بتأييد جهاز المخابرات المركزية الأمريكية الذى كلف الجنرال جيمس أنجلتون رئيس وحدة التجسس المضاد بالمخابرات مهمة الاتصال بجنوب افريقيا، وكان أنجلتون مسئولا أيضا عن الاتصالات السرية مع إسرائيل.

وحينما تولى بى فو بوته منصب رئيس الوزراء خلفا لجون فورستر أصدر أمرا بإلغاء نظام المخابرات القديم، وأسس بدلا منه وكالة استخبارات حديثة أطلق عليها اسم «خدمات المخابرات القومية»، وكلف نيل برنارد برئاسة هذا الجهاز وكان دافع هذه الخطوة كامنا فى تخوفه من تزايد قوة جهاز المخابرات القديم. وتزايدت فى عهده قوة العلاقات بين الجيش الإسرائيلى وبين جيش جنوب افريقيا، وبين وزارة الدفاع الإسرائيلية وبين هيئة آرمسكور.

تقرير عن علاقات إسرائيل بكوريا الجنوبية

هآرتس ١٩٩٧/٤/٦
روتي سيني

تشعر كوريا الجنوبية حاليا بقلق بالغ إزاء احتمال تدفق الملايين من اللاجئين الجوعى إلى اراضيها نتيجة انهيار النظام الشيوعي بكوريا الشمالية. وتوجهت كوريا الجنوبية في إطار استعداداتها لمواجهة هذا الاحتمال إلى إسرائيل للحصول على معلومات منها بشأن كيفية استيعاب المهاجرين، بل وبعثت إلى إسرائيل منذ بضعة شهور عددا من المسئولين والمحاضرين للإشتراك في الندوات العلمية الخاصة بمثل هذا الموضوع. وبخصوص هذا الصدد فقد ذكر دبلوماسي إسرائيلي أنه من المرتقب أن يقوم الوزير الكوري المختص بشئون الوحدة بزيارة قريبة إلى إسرائيل. ويمثل اهتمام كوريا الجنوبية بالتجربة الإسرائيلية في مجال استيعاب المهاجرين أحد جوانب العلاقات المتشعبة والوثيقة التي نشأت بين البلدين خلال الستة أعوام الماضية، تلك العلاقات التي كانت عبر سنوات طوال علاقات محدودة نظرا لحالة المقاطعة التي كانت تفرضها الدول العربية على الشركات المتعاملة مع إسرائيل.

وقد ذكر السيد آشير ناعيم الذي كان أول من شغل منصب السفير الإسرائيلي في سول أن الكوريين يسألونه دائما عن أسباب فوز اليهود دائما بجائزة نوبل، وأنهم ترجموا التلمود إلى لغتهم، ويحرصون على تعلم العبرية. وجدير بالذكر أن السيد «لي جونج جو» الذي سيشغل منصب مدير مكتب التمثيل الكوري بإسرائيل تعلم على مدى سنوات طوال في مؤسسة «التخنيون» في إسرائيل، وأنه يجيد التحدث بالعبرية.

ومن الملاحظ أن الكوريين يؤكدون دائما أن هناك تشابها ضخما بين الوضع الجيوبوليتيكي لكل من إسرائيل وكوريا الجنوبية، الأمر الذي يرحب به الإسرائيليون. وقد تأسست في غضون فترة أقل من خمس سنوات علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين، وتزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين خمسة أضعاف عما كان عليه، وتم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون المشترك بل ومذكرة تفاهم أمنية. وإذا كان البعض قد تصور أن تزايد قوة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وكوريا سيعني تزايد صادرات إسرائيل الأمنية إلى كوريا فإنهم قد شعروا بخيبة أمل شديدة، فبالرغم من أن إسحاق رابين اصطحب خلال رحلته إلى كوريا عددا كبيرا من قادة الصناعات الأمنية في إسرائيل إلا أن هذه الزيارة لم تسفر عن التوقيع على أية صفقات ضخمة بين الدولتين.

وقد ذكر دبلوماسي إسرائيلي في إطار حديثه عن العلاقات الإسرائيلية ـ الكورية أن كبرى المؤسسات الإسرائيلية الأمنية مثل «ريفال» وهيئة الصناعة الجوية تحرص على المشاركة في المناقصات التي تعلن عنها كوريا، بل وتقوم وفود أمنية رفيعة المستوى بزيارة كوريا، كما شاركت عدة شركات إسرائيلية على نحو ضخم في معرض السلاح العالمي الذي استضافته كوريا خلال العام الماضي، ومع هذا فقد علق مدير إحدى هيئات الصناعات الأمنية على هذا الوضع بقوله أن مديري الصناعات الأمنية عقدوا آمالا ضخمة على تلك الزيارة التي قام بها رابين إلى كوريا، ولكن هذه الزيارة لم تسفر عن أية ثمار، ومازال الدرب طويلا، ويستلزم عملا شاقا.

وتستدعي الذاكرة في هذا المجال أن مدير إحدى هيئات الصناعة العسكرية الذي رافق رابين خلال زيارته ذكر عند عودته من تلك الزيارة أن مؤسستي «الصناعة الجوية» و«ألبيت» سيتنافسان فيما بينهما على تحسين طائرات سلاح الطيران التي من طراز F ٥، وF ٤، بل وأعرب عن أمله في أن تتعاون الشركات الإسرائيلية فيما بينها لدى خوضها المناقصات التي تعلن عنها كوريا، وأن تتجنب المنافسة فيما بينها، أي كما حدث في مناقصات دولية سابقة.

ومع هذا فقد قرر الكوريون عقب هذه الزيارة أن هذه الطائرات تعد طائرات بالية وأنه لا جدوى من تطويرها، وعلى هذا النحو فقد تبددت الأحلام الإسرائيلية، ويذكر من يعرفون كوريا حق المعرفة أن الزمن والصبر يعدان بمثابة كلمة السر في التعامل مع الكوريين، ولكن فمن المؤسف أن هذه السمات ليست من سمات الإسرائيليين. ويذكر البروفيسور برى روفين الباحث بمركز بيجين ـ السادات للبحوث الاستراتيجية التابع لجامعة بار إيلان أن الكوريين يرون أن هناك تشابها ضخما بين وضعنا ووضعهم، وأن أوجه التشابه تكمن في صغر المساحة، وارتباط كل منهما بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي أن كلا من كوريا الجنوبية وإسرائيل تشكلتا عقب الحرب العالمية الثانية وأنهما حققتا منجزات ضخمة.

ويشعر الكوريون في حقيقة الأمر بنوع ما من الغيرة من إسرائيل خاصة أن الأمريكيين يفرضون نوعا من القيود على استقلالها فتحتفظ الولايات المتحدة بما يربو على ثلاثين ألف جندي أمريكي في داخل كوريا الجنوبية لتأمين حدودها مع الشمال. ولا يتوقف

الأمريكيون عن تذكير كوريا الجنوبية بأن الجنود الأمريكيون سيكونوا بمثابة أولى الضحايا فى حالة ما إذا شنت كوريا الشمالية أى هجوم على كوريا الجنوبية.
ويذكر البروفيسور روفين أيضا أن الأمريكيين يسيطرون سيطرة مطلقة على جهاز المخابرات بكوريا الجنوبية، وأن كوريا الجنوبية لا تتمتع بأى استقلال فى هذا المجال، ومن ثم فإن كوريا الجنوبية معنية بتنويع مصادرتسلحها، ومن هنا فإنها مهتمة بشراء طائرات بدون طيار من إسرائيل.
وتدرس كوريا الجنوبية أيضا امكانية أن تشترى من ريفال صاروخ باراك البحرى، ومنظومته الرادارية، وكما يبدو فإن هذا الصاروخ يخدم أسطول المدمرات الذى يبتغى الكوريون تشييده، وترغب كوريا الجنوبية أيضا أن تشترى صواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ جو/ جو، ومعدات الكترونية لأغراض المخابرات. وقد أعرب الكوريون خلال محادثاتهم مع بعض المسئولين الإسرائيليين عن اهتمامهم بتكنولوجيا صاروخ «حيتس»، ولكن هذا الأمر يستلزم التعاون مع الأمريكيين خاصة أن للأمريكيين نصيب كبير فى المعلومات التكنولوجية الموظفة فى استخدام هذا الصاروخ.
ويذكر زئيف بونين الذى شغل فى الماضى منصب مدير عام مؤسسة ريفال «إن الكوريين يشعرون أنهم شديدوا الارتباط بالأمريكيين وأنهم يرغبون فى تنويع مصادر التسليح»، وقد علق الدبلوماسى الإسرائيلى الذى حدثنا عن كوريا الجنوبية أن علاقات هذه الاخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية تخيم عليها روح المحبة والكراهية فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعرب دائما عن استعدادها لبيع أحدث الأسلحة إلى كوريا الجنوبية، كما أن الأسلحة التى يصدرها الأمريكيون لا تفى دائما باحتياجات كوريا الجنوبية الأمنية.
وقد ذكر د. جيرالد شتينبرج الباحث بمركز بيجين ـ السادات أن الأسلحة الأمريكية تفى باحتياجات القتال فى الأماكن الشاسعة ولا تفى دائما باحتياجات القتال فى الأماكن الضيقة أو فى الدول المحدودة مثل كوريا الجنوبية، ومن ثم فلإسرائيل الأفضلية فى هذا المجال خاصة أنها ذات خبرة عالية فى تعديل العتاد الأمريكى.
وفى حقيقة الأمر فإن الموقف الأمريكى إزاء رغبة كوريا الجنوبية فى التمتع بقدر ما من الاستقلالية يشوبه التناقض. فبينما تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الأهمية بمكان أن تتمتع كوريا الجنوبية بقدر ما من الاستقلالية فإنها ترغب فى ذات الحين ألا يدخل أى طرف آخر فى منافسة معها فى مجال الصناعات الأمنية، كما أنها تؤكد على أهمية تناغم منظومة التسليح الكورية معها.

وقد ذكر سفيرنا السابق فى كوريا الجنوبية «أن الأمريكيين لا يدعون الكوريين يشترون كميات ضخمة من العتاد، ويتيحون لهم فرصة شراء بعض الأسلحة من الآخرين، وتسعى إسرائيل إلى الحصول على ما يتركه الأمريكيون»، ومع هذا فتحقيق هذا الأمر ليس سهلا خاصة أن اقتحام هذا المجال تحيطه العديد من المشكلات قد يأتى على رأسها مشكلة التعامل مع الشخصيات التى تلعب دور الوسيط بين الحكومة وبين مصدرى الأسلحة.
أما المشكلة الثانية التى يواجهها مصدروا الأسلحة الإسرائيليين فإنها تتمثل فى حالة التردد الدائمة السائدة فى كوريا الجنوبية بشأن ما إذا كان من الأفضل استيراد الأسلحة أم أنه من الأفضل العمل على انتاجها، ويجب ألا يفوتنا هنا ذكر أن كوريا الجنوبية تنتج وبموافقة الأمريكيين دبابة «كى ـ ١». ويضيف البروفيسور بونين أنه بينما أحرزت الصناعة الكورية المدنية تقدما مذهلا فإنها لم تحرز نفس التقدم فى مجال الصناعة العسكرية، وهذا لأنها فضلت الاعتماد على الأمريكيين فى هذا المجال، ناهيك عن أن كوريا الجنوبية فضلت التركيز على مجال الصناعة المدنية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ويحرص الكوريون فى إهتمامهم بالارتقاء بمستوى الانتاج الأمنى على إقتناء التكنولوجيا الإسرائيلية، وعلى الاستثمار فى مؤسسات البحوث والتنمية الإسرائيلية، ولا شك أن معطيات الميزان التجارى بين الدولتين تعكس حجم العلاقات التجارية بينهما، فبالرغم من أن إسرائيل تستورد من كوريا الجنوبية منتجات استهلاكية عديدة بدءا بالتليفزيونات وانتهاء بالسيارات إلا أن الصادرات الإسرائيلية لكوريا الجنوبية تقدر بـ ٣٦١ مليون دولار فى العام فى حين أن الواردات الإسرائيلية تقدر بـ ٣٠١ ملايين دولار. ويذكر الدبلوماسى الإسرائيلى الذى استقينا منه المعلومات أنه نظرا لأن العلاقات التجارية بين البلدين تقوم على تصدير التكنولوجيا فمن المتوقع أن تتزايد الصادرات الإسرائيلية.
وقد رأت إسرائيل فى مرحلة ما أنه من الممكن تعميق التعاون المشترك مع كوريا الجنوبية عن طريق العمل ضد كوريا الشمالية فسعت إسرائيل خلال عام ١٩٩٢ إلى منع كوريا الشمالية من تصدير الصواريخ إلى سوريا وايران وليبيا عن طريق دفع بعض التعويضات إلى حكومة كوريا الشمالية، بل وقام وفد إسرائيلى بزيارة كوريا الشمالية والتقى فيها ببعض المسئولين.
ويذكر السيد آشير ناعيم الذى كان أول من شغل منصب سفير إسرائيل بكوريا الجنوبية «أدركنا فيما بعد أننا لاعبون صغار فى هذه اللعبة بل وأحسسنا بالقلق من أن يؤثر هذا الأمر على علاقتنا بكوريا الجنوبية. وفى الوقت الحالى فإن كوريا الجنوبية وإسرائيل تتعاونان فى مجال تبادل المعلومات المتعلقة بما يحدث فى كوريا الشمالية، وهذا التعاون مثمر».

مناورات وتعاون إستراتيجى بين إسرائيل وتركيا

معاريف ١٩٩٧/٥/٥
يوآف ليمور

من المقرر أن تجرى فى الصيف القادم مناورات مشتركة بين الجيش الإسرائيلى والجيش التركى والجيش الأمريكى وذلك بهدف إقامة تحالف بين الدول الثلاث فى حالة وجود تهديد سورى أو إيرانى أو فى حالة نشوب أزمة فى منطقة الخليج العربى. هذا ما أعلنته أمس إحدى الصحف التركية بمناسبة قيام نائب رئيس الأركان التركى بزيارة عمل لإسرائيل.

وسوف يلتقى الضابط التركى الكبير مع وزير الدفاع اسحاق موردخاى ومع بعض المسئولين الآخرين فى جهاز الدفاع وفى جيش الدفاع. وعلى رأس جدول اعمال الضيف التركى خلال الزيارة، مسألة المناورات المشتركة والتى دعا اليها وزير الدفاع وأجرى حولها مشاورات خلال زيارته الأخيرة لواشنطن. والمقصود تلك المناورات البحرية والجوية المشتركة بين الجيوش الثلاثة.

وتقول مصادر أمنية أن هدف هذه المناورات دعم الصلات بين جيشى إسرائيل وتركيا تحت مظلة أمريكية وكذلك التلميح لدول المنطقة بأن هناك جبهة قوية وموحدة تقف أمامها.

وذكرت صحيفة حريات التركية أن الجيوش الثلاثة سوف تجرى مناورات مشتركة وبصفة مستمرة فضلاً عن اقامة مخزن طوارئ للاسلحة فى تركيا ومن المقرر أن تتبنى شفرة اتصالات سرية مشتركة مع زيادة التعاون بينهما فى مجال المخابرات.

حوار إستراتيجى:

هذا ويرأس نائب رئيس الاركان التركى خلال الزيارة وفدا تركيا للحوار الاستراتيجى مع إسرائيل وهو الحوار الذى يجرى كل ستة أشهر. وسوف تتطرق المحادثات التى سوف يجريها فى إسرائيل مع نظيره الإسرائيلى ودافيد عيفرى كبير مستشارى وزير الدفاع إلى مسألة المناورات المشتركة ومن أجل ذلك وصل إلى إسرائيل أيضا ضابط كبير من القيادة الأوروبية للجيش الأمريكى وسوف يكون فى هذه اللقاءات.

ووصل مع نائب رئيس الأركان الذى يعتبر من الشخصيات القوية فى دولته وفد يضم ٢٣ ضابطا من كبار الضباط فى الجيش التركى. وقد أعلنت مصادر عسكرية أنه خلال محادثاته فى إسرائيل سيناقش نائب رئيس الأركان التركى مسألة تعميق التعاون الصناعى والعسكرى بين الدولتين. وفى هذا النطاق أوضح وزير الدفاع التركى تورهان تايان الذى أنهى زيارته لإسرائيل يوم الجمعة الماضى أن الشركات الإسرائيلية تستطيع أن تشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة مقاتلة من طراز «F ٥» هذا بالاضافة إلى الصفقة التى تم الاتفاق عليها لتحديث ٤٥ طائرة فانتوم تركية فى الصناعة الجوية بتكلفة اجمالية تبلغ ٦٣٢,٥ مليون دولار.

وفى نفس الوقت أعربت مصر عن قلقها ازاء التقارب الإسرائيلى التركى وخاصة فيما يتصل بالمناورات المشتركة التى تخطط الدولتان لاجرائها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وقال وزير الخارجية المصرى عمرو موسى: «هناك كثير من الأسئلة فى حاجة إلى اجابات فى هذا الصدد ونحن نجرى اتصالات مع تركيا حول هذا الموضوع».

وقد أدلى موسى بهذا التصريح عشية زيارة وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى. وهى زيارة ذات اهمية كبيرة على اعتبار أن العلاقات بين ايران ومصر مقطوعة منذ سنوات. وسوف يزور ولاياتى دمشق. وأكدت مصادر شرق أوسطية أن هذه الزيارة تهدف إلى اقامة تحالف ثلاثى بين مصر وإيران وسوريا يعتبر ثقلاً مضاداً للتحالف الإسرائيلى التركى الأمريكى الذى يتبلور

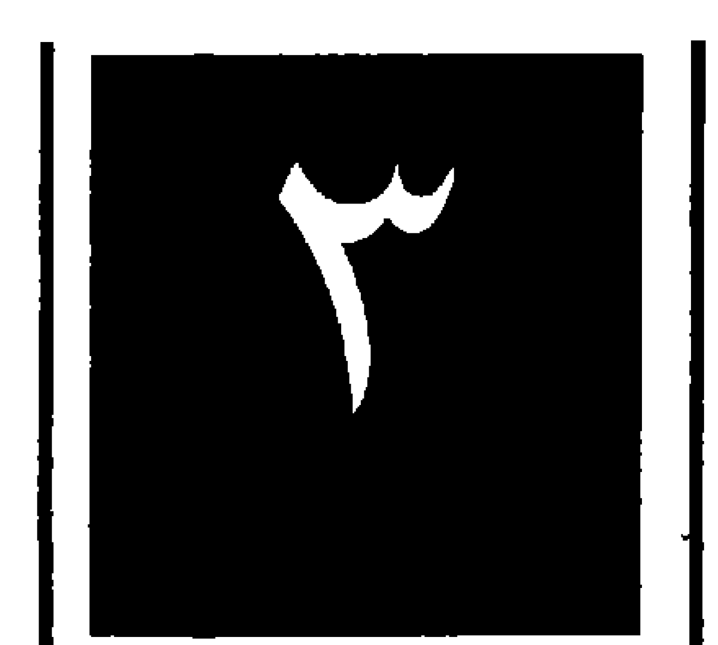
أوروبا لا تثق فى نتانياهو

هآرتس ١٩٩٧/٥/٥
نيتسان هوروفيتس

بنيامين نتانياهو ليس أول زعيم إسرائيلى يلقى مثل هذا النقد اللاذع من فوق كل منبر دولى.
ولكن الاتهامات الموجهة لرئيس الوزراء بسبب التخريب الذى لا اصلاح له فى عملية السلام مصحوبة فى الاسابيع الاخيرة بظلال كئيبة لم تسبق أن فرضت على زعيم إسرائيلى من قبل، بما فى ذلك أكثر الذين تعرضوا لهجوم عنيف مثل إيريل شارون اثناء حرب لبنان، أو إسحاق شامير فى اثناء الانتفاضة ألا وهى ظلال الاتهام بالفساد.
فى اعقاب قضية المستشار القانونى - أو بيبى جيت مثلما تطلق عليها كبريات الصحف الأوروبية، يبدو نتانياهو كمن اصبح مستقبله السياسى محل شك بعد تورطه فى مؤامرة جنائية. وهذا الشك يقوض من الرصيد الرئيسى الذى مازال لنتانياهو على الساحة الدولية، حيث هناك اعتقاد بأنه يتمتع بائتلاف مستقر وأن وضعه الداخلى مأمون.
هناك قناعة من جانب سلسلة طويلة من الدبلوماسيين والمسئولين والخبراء الأوروبيين الذين يتابعون عن كثب ما يجرى فى إسرائيل، ولهم اتصالات فعلية معها، بأن القضية التى وقعت مازالت نهايتها بعيدة وأنها ستؤدى إلى سقوط الحكومة.
فى نظر هؤلاء نتانياهو ليس فقط زعيم غير مسئول قاد عملية السلام إلى فخ لا مخرج منه، بل أنه اصبح أيضا رئيسا للوزراء بضمان محدود. تقلصت للغاية حرية المناورة السياسية لديه إلى درجة الصفر وأصبح يعيش تحت رحمة الدوائر المتطرفة جدا فى الائتلاف. وهم يعتقدون أن حكومته لن يطول عمرها لهذا السبب.

- عودة أيام العزلة والمقاطعة:

على الساحة الدولية يعانى نتانياهو من عيب خطير يصعب من أداء أجهزة الدولة ويفسد انجازات تحققت بعد جهد كبير. ما يحدث لإسرائيل هذه الأيام فى انحاء العالم يجب أن تدق من أجله كافة اجراس الخطر. يحذر كبار المسئولين فى سفارات إسرائيل بأوروبا من النداءات اليائسة التى توجهها منظمات يهودية عن عدد السياح الذى يتراجع، وعن المصاعب فى الاتصالات السياسية، وحتى عن اعتزام شركات ألمانية وفرنسية تصفية أعمالها فى إسرائيل. وهم يحذرون من عودة عهد العزلة وكلامهم هذا يجد تأييدا من محاوريهم السياسيين فى القارة. فقد تساءل مسئول أوروبى كبير بدهشة (هل يهمكم حقا أن نبحث تعليق العلاقات وإلغاء الزيارات، وحتى فرض عقوبات؟ - هناك احتمالات - أما أنكم لا تدرون فى إسرائيل ماذا يحدث هنا، أو أن المسئولين فى القدس منغلقين). من الصعوبة أن نعتقد أنه فى القدس من يريدون المقاطعة الأوروبية، ولكن لا يستطيع أحد أن يزعم بأن الكلام يعنى ذلك ويؤدى اليه. أى وزير إسرائيلى يزور القارة يسمع ذلك النقد الذى لم يسبق له مثيل فى أجهزة الإعلام والدهاليز السياسية ضد إسرائيل وضد رئيس حكومتها، حيث يطلقون على بنيامين نتانياهو أوصافا مثل (خطير)، (محرض)، (غير أهل للثقة). كل هذا الكلام يصل إلى القدس يوميا، ولكن الاحساس هو أن هذا الكلام يتحطم عند جبل شديد الصلابة من الانغلاق. وتعتبر الهزيمة القوية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة - بعد تحسن ملحوظ فى موقف إسرائيل داخل المنظمة الدولية ومنظماتها خلال السنوات الأخيرة - أحد مظاهر التراجع الملحوظ فى وضع إسرائيل الدولى منذ أن تولى بنيامين نتانياهو الحكم.
وهذا الشرح واضح جدا فى أوروبا التى اصبحت تنظر إلى سنوات عملية أوسلو على أنها كانت مجرد أوهام.
كان يجب أن ننحشر بين مئات الصحفيين والدبلوماسيين المنفعلين حتى نسمع التصفيق الحاد لاسحاق رابين فى المجلس الأوروبى وهتافات التشجيع الحار لشيمون بيريز فى منظمة اليونسكو، وكأنه يعزف سيمفونية رائعة حتى ندرك مقدار الانقلاب الهائل الذى حدث. وقتها كان زعماء إسرائيل شخصيات مرغوب فيها، ونجوم حقيقيون فى أى محفل دولى، سواء كان لمفكرين وسواء كان لرجال أعمال. كانوا يجوبون الدول والقارات من أجل افتتاح معارض أو استلام جوائز أو شهادات دكتوراه فخرية. أما اليوم، لم يعد أحد يرغب فى حضور نتانياهو أى اجتماع، ولم يعد أحد يستاء فى افريقيا أو فى أمريكا اللاتينية لأن رئيس وزراء إسرائيل ليس لديه متسع من الوقت للزيارة.
يتصبب مندوبوا إسرائيل عرقا عندما يضطرون لشرح موقف إسرائيل، لأن الأهداف النهائية للحكومة ليست واضحة على الاطلاق. وقد وصل الأمر لدرجة أن بعضهم يرفض حاليا المشاركة فى أية لقاءات إعلامية يشارك فيها فلسطينيون لأنهم لا ينجحون فى الرد على الانتقادات الموجهة اليهم. أما نتانياهو بالذات، الذى يعطى أهمية كبيرة للإعلام والمظهر وتأثيرهما على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، منغلق تماما أمام كل ما يوجه لإسرائيل باستثناء الدوائر المقربة اليه فى الولايات المتحدة الأمريكية. هل يعقل أنه لا يدرك حجم الضرر؟ على كل حال عرفات يدرك هذا. إنه يقوم هو وأتباعه الآن بجنى ثمار العمل الدوب لما يسمى (الشرعية الدولية). إنه مكسب سياسى غالى القيمة تهفو اليه نفوس جميع الحركات الوطنية التى لم تحقق الا القليل منه.
نظرة إلى الوراء تكشف العمل الدوب والضخم الذى قامت به منظمة التحرير الفلسطينية التى لم تترك فرصة أو أى منظمة دولية أو أى دولة إلا واستغلتها، وهى الآن تتمتع بشرعية دولية كاملة فى مطلبها لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.



الاستيطان وأزمة التسوية

دعوة للعنف

معاريف ٧/٤/١٩٩٧
أورى أفنيرى

بين الصخور أمام جبل أبو غنيم (هارحوما) وعلى مسافة حوالى مائة متر من الجبل جلس اطفال من رحفيا والدهيشة وبيت ساحور وتلبيوت من الذين تتراوح اعمارهم مابين ٧ حتى ١٤ عاما . بنين وبنات وأخذوا يرسمون الجبل المشهور. يوم الخميس هذا الاسبوع حيث الشمس المشرقة وقت الظهيرة كان هذا اللقاء الرائع والمتعدد الالوان. وبعد الدقائق الاولى اختلط الاطفال بعضهم بعض وأخذوا يرسمون وتبادلوا الالوان وحاولوا ان يتحدثوا سويا وتبادلوا اللوحات التى رسموها بعد أن وقعوا عليها بإمضائهم . وبعد ذلك تجمعوا سويا وأخذوا يلعبون ويتأرجحون على المراجيح التى اقيمت بين الصخور وكان هناك من غنى بالعبرية ومن غنى بالعربية ، واستمتع أولياء الامور الفلسطينيين والاسرائيليين بأشعة الشمس . وكانت هناك أطقم تليفزيون من جميع انحاء العالم ومن بينها أطقم إسرائيلية وفلسطينية تتحول بين الاطفال وصورهم وهم يرسمون لوحاتهم ويلعبون ويتأرجحون أمام الجبل الذى أصبح إسما يتردد كثيرا فى جميع انحاء العالم. والجبل الجميل المغطى كله بالاشجار يقف مثل قبة خضراء كبيرة بين القرى العربية وهى مغطاة بالشمس الدافئة فى فصل الشتاء. وكم كانت بعض لوحات الاطفال رائعة . وكان هذا بمثابة احتفال للصداقة والسلام على المستوى الانسانى البسيط للغاية، وحتى من استغرق فى الفترة الاخيرة فى حالة من الاكتئاب يشعر الآن بالراحة . فمن المكن ان ينسى حتى للحظة واحدة ان الاطفال الاسرائيليين اضطروا وهم فى طريقهم ان يلفوا حول منطقة قبر راحيل حيث كانت تدور فى هذه اللحظة معركة بالحجارة والطلقات المطاطية والغاز المسيل للدموع . وكان من المكن ان تنسى ان بين هؤلاء الاطفال الفلسطينيين مجموعة من أبناء الشهداء.

ومن المعروف أننا لا نستطيع أن ننسى الا للحظة واحدة لأن الخيام التى كان يتجول الضيوف بينها اقيمت بهدف الاحتجاج . وعندما تقدم بعض الاطفال حوالى عشرين خطوة نحو الجبل من اجل أخذ بعض الصور مع خلفية الجبل مر أمامهم بعض الجنود المدججين بالسلاح من أجل إرجاعهم الى الوراء وبصعوبة بالغة تم تحاشى وقوع حوادث.

ومن الواضح أن هذا الحدث كانت له اهداف ـ سياسية حيث أن معسكر الخيام قد أقيم فى نفس اليوم الذى صعدت فيه الحفارات الى جبل أبوغنيم. وفى البداية شارك فى هذا المعسكر نشطاء السلام الإسرائيليين. وكان من الهام بالنسبة للذين اقاموا هذا المعسكر ومن بينهم فيصل الحسينى وصلاح تعمرى أن يكون الاحتجاج على الاستيطان فى جبل أبو غنيم مشتركا بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

ومن أجل ذلك تأسست فى الاسبوع الماضى كتلة جديدة تسمى معسكر السلام الفلسطينى الاسرائيلى فى أبو غنيم وهذا المعسكر يعتمد على أساس قوى من الرغبة فى السلام والاعتراض على العنف .

إن "لقاء الرسم" بين الاطفال كان أول حدث يتم الاعداد له فى هذا النطاق وهو يهدف الى إثبات إمكانية التعايش المستقبلى بين الشعبين . وبعد العملية الارهابية ومحاولات التخريب فى القطاع وأحداث الانتفاضة الجديدة فى جميع انحاء الدولة ، كان

من الهام لنا أن نثبت أنه مازالت هناك إمكانية لتحقيق السلام وأن الاحتجاج على الاستيطان فى جبل أبوغنيم هو جزء من الامل . لقد بلورنا حدث لا يعتبر رمزيا ولكنه تصويرياً بصفة خاصة من اجل حث وسائل الإعلام على نقل هذه الرسالة الى الجماهير الاسرائيلية والفلسطينية والعالمية. وبالفعل فانه خلال عدة ساعات تم نشر هذه الصور عبر شاشات التليفزيون فى جميع انحاء العالم. وعندما وصلت الى البيت كانت تنتظرنى فاكسات حماسية من اصدقاء فى عدة دول شاهدوا هذه الصور. وكذلك فان وسائل الاعلام الفلسطينية قد ابرزت هذا الحدث المتفاعل

وأما لدينا فقد وصفت الاذاعة هذا الحدث بتوسع وبصورة لائقة ولكن لم تخصص اى صحيفة اسرائيلية ولو كلمة واحدة او تنشر صورة لهذا اللقاء بين الاطفال الرسامين على الرغم من انهم رسموا مئات الصور وبذلوا فيها جهدا كبيرا. وأما فى التليفزيون فقد تجاهلت القناه الثانية الحدث تماما وأذاعت القناة الاولى المؤتمر الصحفى الذى سبق الحدث (ولكنها لم تعرض لقاء الاطفال) وقد تم تخصيص حلقة "ماباط" لإمور أخرى باستثناء تسع ثوانى فقط نوهت فيها عن الحدث . ولكن جميع قنوات التليفزيون وجميع الصحف قد أبرزت الاضطرابات وأعمال العنف على مقربة من قبر راحيل وأماكن أخرى فى الدولة .

ولكن ماهى الرسالة ؟ وماذا يجب على الشاب الفلسطينى ان يستنتج من ذلك (بالمناسبة، انه لشئ مدهش ان نعرف عدد الفلسطينين الذين يتابعون ارسال التليفزيون والاذاعة الاسرائيلية والى اى مدى تتابع الصحافة الفلسطينية مايكتب فى الصحافة الاسرائيلية ؟) والرسالة قاطعة بالطبع : اذا كنتم أنتم الفلسطينيون ترغبون فى جذب الانتباه الاسرائيلى لاحتجاجكم ، اخرجوا الى الشوارع واستخدموا العنف وأى عملية ارهابية صغيرة تثير الانتباه أكثر مائة مرة من مظاهرة السلام الاسرائيلية الفلسطينية. ولم أكن لأكتب عن هذه النظرة من جانب وسائل الاعلام لولا ان هذا هو الاسلوب الذى تتبعه منذ عدة سنوات . حيث انها تقاطع كلية حركات السلام . ومظاهرات حركات السلام وردود افعالها اليومية واجتماعاتها ومناقشاتها لا تجد أى صدى فى وسائل الاعلام فى الوقت الذى نجد فيه أن أى حدث صغير فى حركة كاخ او فى أى حركة هامشية فى اليمين المتطرف تجد صدى واسع وتغطية كبيرة. وقد ذكرت إنه لم تكتب ولو كلمة واحدة فى الصحف الاسرائيلية عن المظاهرة الكبيرة التى حملت شعار " أوقفوا الحفارات" والعريضة الكبيرة التى كتبت فى هذا الصدد ووقع عليها ألفاً من المفكرين ونشطاء السلام مثل يزهر وعاموس عوز وأ.ب . يهوشع وشيتح قايس والياهو كاتس. ولم تتم دعوة أى من الموقعين على هذه العريضة ليتحدث عن موقفه سواء على شاشة التليفزيون أو فى الاذاعة.

إحذروا الحرب

هآرتس٦/٤/١٩٩٧
عوزى بنزيمان

لقد حذر شيمون بيريز فى نهاية الاسبوع الماضى من ان الدولة تتحرك نحو الحرب نتيجة للخلافات مع السلطة الفلسطينية وقال بنيامين نتانياهو يوم الخميس فى مكتب الليكود انه سوف يتخذ خطوات شديدة ردا على الاعمال الارهابية وأنه على عكس الحكومة السابقة فإنه يدرس جميع البدائل المطروحة. واذا كان هناك من لم يقتنع حتى الان ، فهذه معلومات مؤكدة تقول ان نتانياهو اصدر اوامره الى رئيس الاركان العامة بإعداد تقرير يتضمن الاعمال العسكرية التى يمكن القيام بها داخل مناطق السلطة الفلسطينية . وتقديرات المصادر المطلقة فى اجهزة الامن تؤكد ان التصعيد فى العلاقات مع الفلسطينيين سوف يؤدى الى نشوب حرب . وحتى لا نزعج الجماهير فان المسؤلين فى الدولة لا يصفون التقديرات التى تعرض عليهم بأنها حرب واذا نشبت هذه الحرب بالفعل فسوف يطلقون عليها اسم "مواجهة محدودة" أو "عمليات انتقامية أو "عمليات وقائية " أو أى مرادف آخر يعطى هذا المعنى وهو وضع نهاية لعملية أوسلو واستبدالها بصدام مسلح لا نعرف أثاره مسبقا. وليس من المؤكد ان الحرب القادمة مع الفلسطينين سوف تقتصر على مناطق الضفة والقطاع، حيث لا يملك احد ضمانا من ان الحرب لن تجرف المنطقة بالكامل او جزءاً منها . ودخول جيش الدفاع الى مدن الضفة والقطاع سوف يفسر فى الدول العربية والعالم الاسلامى قاطبة على انه احتلال لدولة عربية. وقبل ان يعلن عرفات ان مناطق السلطة الفلسطينية تعتبر بمثابة دولة مستقلة. وعلى الرغم من اعتراض اسرائيل على هذا الوضع وهذا المصطلح، فإن المناطق التى تم تسليمها الى سلطته تعتبر دولة ولا نعرف كيف سيكون رد الدول العربية على احتلال الدولة الفلسطينية الشقيقة التى لا تملك السلام. وحتى لو عاد جيش الدفاع الى قواعده بعد انتهاء العمليات العسكرية ولكن بعد حل السلطة الفلسطينية نتيجة لهذا

الغزو أو إضطرار زعمائها الى الانسحاب والاستقالة فسوف يؤدى ذلك الى خطوات عنيفة من جانب الدول العربية ، وهذا تصعيد معروف مسبقا . فقد اعلنت مصر على الملأ انها لن تستطيع ان تقف مكتوفة الايدى أمام مثل هذا التطور وأما الاردن فقد نقلت رسائل بهذا المعنى – ولكن كيف سيتصرف الاسد؟ لا نعرف ولكن لا نبالغ اذا قلنا أن عملية عسكرية سوف تزيد من حدة التوتر فى الشرق الاوسط بدرجة كبيرة جدا .

والتوقعات الواردة فى هذا المقال ليست من بنات افكار كاتب هذه السطور ولكنها توقعات تبلور خطة عمل المسؤولين عن أمن الدولة وهى تستوجب مناقشات جماهيرية عاجلة . ولكن هل المجتمع الاسرائيلى قد قرر بالفعل وبعد تفكير عميق ان يكون هذا هو رأيه أيضا ، وأن هذه هى رغبته . وهل المجتمع الاسرائيلى عقد العزم على خوض الحرب ودفع ثمن الدماء المرتبط بهذه الحرب بسبب الخلافات مع السلطة الفلسطينية حول اقامة حى فى القدس أو حول حجم الانسحاب الاول ؟ وهل الحرب المتوقعة غير مستبعدة ام انها حرب لا خيار فيها وأنها سوف تجر بعدها سلسلة من الاتهامات واستيعاب الدروس ولكنها لن تقدر على اعادة الكرة الى الوراء .

ويجب على رئيس الوزراء والوزراء ان يسألوا انفسهم هل خلقوا لدى الجماهير اجماعاً واسع النطاق بالقدر الكافى بشأن الحرب مع الفلسطينيين ويجب عليهم ان يذكروا الآثار العملية والسياسية للخلافات الداخلية التى صاحبت حرب لبنان وطرق محاربة الانتفاضة.

ومن أول وهلة يبدو إسراع رئيس الوزراء بالذهاب لمقابلة الرئيس الامريكى بيل كلينتون بأنه سوف يقلل من خطر نشوب الحرب وعلى أى حال فان هذا اللقاء يخفف من حدة التوقعات بشأن التطورات التى تنتظرنا . ومن المحتمل ان يكون العنصر الوحيد القادر على وقف هذا التدهور هو الحكومة الامريكية. وليست هناك معارضة داخل الحكومة ضد هذه السياسة الخطيرة. وكذلك فان الوزيرين ليفى وموردخاى وهما مشهوران بتحفظاتهما الكثيرة على قرارات رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو لم يجدا الشجاعة على تعبئة جماعة من ذوى التأثير والثقل لعرض سياسة اخرى . ولم يبق إذن الا الرئيس الامريكى بيل كلينتون ، ولكن ليس هناك ما يؤكد انه سوف يصر على اجبار الطرفين على قبول رأيه. وفى أحسن الأحوال سوف يتسبب فى وقف التصعيد وليس القضاء عليه كلية. وعلى أى حال فان المواجهة المسلحة واردة على طريق تنفيذ اتفاقية أوسلو بسبب فقدان الثقة بين الحكومة الحالية وبين السلطة الفلسطينية وبسبب التوقعات المتناقضة للطرفين من الاتفاقية . ولذلك فقد حان الوقت للبدء فى اجراء نقاش وجدل علنى حول مبررات الحرب القادمة .

حل واحد فقط

معاريف ١٩٩٧/٤/٧

شالوم يروشليمى

كان رئيس الوزراء مترددا ، هل يذهب فى زيارته الخاطفة للولايات المتحدة الامريكية ام لا ؟ فقد شعر بالخوف لئلا يمارس عليه الامريكيون الضغط وان يجبره كلينتون على التنازل عن استمرار البناء فى المستوطنات . وربما فضل نتانياهو البقاء فى اسرائيل بسبب التحذيرات القوية من امكانية وقوع عمليات ارهابية انتحارية . وربما يكون نتانياهو قد عرف رد الفعل الذى ينتظره فى منظمة إيباك فى اعقاب الاقتراع على قانون "التهويد" أو اعتناق الدين اليهودى .

ففى ظل هذه الظروف كان من الافضل له ان يبقى فى اسرائيل ولكن وزير الخارجية ديفيد ليفى (وكذلك وزير الدفاع إسحاق موردخاى الذى يزور الولايات المتحدة الامريكية) لم يتنازل . فقد حذر من تورط اسرائيل مع الامريكيين وخاصة فى هذه الايام التى تعانى فيها اسرائيل من العزلة السياسية. ويقول أحد الآراء التي ترددت مؤخرا ان ليفى هدد بأنه سوف ينسحب من الحكومة اذا لم يقدم نتانياهو المساعدة . ولكن ليفى ينفى ذلك . وعلى اى حال فإن تخبط رئيس الوزراء ووزير الخارجية حول السفر إلى الولايات المتحدة تعانى منه الدولة الآن .

فقد اختار الشعب نتانياهو لانه كان يريد زعيماً آخر وسياسة جديدة تماما مثلما يقول المتحدثون باسم رئيس الوزراء . وقد انجرف نتانياهو مع معظم ناخبيه وقام ببعض الاعمال التى تدل على التباهى والتعالى بما فى ذلك افتتاح نفق الحشمونيين وتوسيع المستوطنات والبناء فى جبل ابو غنيم . ولسوء حظه فان كل ذلك عتم على اتفاقية الخليل وعلى القرار الخاص بالمرحلة الاولى من الانسحاب وعلى الافراج عن السجينات.

وأما الفلسطينيون فقد شعروا من جديد بفظائع الاحتلال وربما بدرجة اكبر عادوا الى طريق الارهاب . حيث ان استطلاع الرأى الذى نشر هذا الاسبوع يشير الى ان ٤٨٪ من الفلسطينيين يؤيدون العمليات الارهابية داخل مجال الخط الاخضر. وهذه المعلومة تشير الى ان العمليات الارهابية القادمة والتى سوف تتزايد تحظى بتأييد جماهيرى متزايداً من جانب الفلسطينيين . وقد صرح جبريل راجوب قائلا انه مسئول عن مناطق السلطة

الفلسطينية وليس مسئولا عما حدث فى اسرائيل. وهذه اشارة اخرى لما سوف يحدث . وأعلن بنيامين نتانياهو من جانبه انه اذا حدثت اعمال ارهابية فلن تستمر عملية السلام. ولكن اذا توقفت عملية السلام فسوف يحدث ارهاب .

وباختصار ، فقد عدنا الى أسوأ ايام فى العلاقات مع الفلسطينيين وفى اعقاب ذلك إلى واحدة من أسوأ وأصعب الفترات مع الدول العربية وليس من المؤكد اننا سوف نصل الى مخرج الآن . حيث اننا الآن فى عملية حرب وليس عملية سلام، ويجب على الجماهير الاسرائيلية ان يكون لها دور ، وحتى الامريكيين الذين قال عنهم الرئيس فايتسمان انه بدونهم ليس هناك اى امكانية للمفاوضات فى الشرق الاوسط يبدون الآن عدم صبر ازاء الزعامة الاسرائيلية المتطرفة وتجاه السلطة الفلسطينية ايضا التى عادت الى طريق العنف وطريق الارهاب.

والضغط الذى يمارسه الرئيس كلينتون وتصريحات مادلين اولبرايت وتخبطات نتانياهو قبل السفر تشير بدرجة معينة الى هذا الجمود الخطير .

وهناك حل واحد للصراع ولكن فى ظل الظروف الحالية ليس هناك من يحاول ان يجرب هذا الحل الذى يكمن فى الاسراع فى التفاوض حول اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح . والعاصمة الرمزية والادارية لهذه الدولة سوف تكون داخل نطاق القدس الكاملة وغير المقسمة ، عاصمة اسرائيل الابدية . وسوف يتم تجميد المستوطنات فى مناطق الاختصاص القائمة باستثناء المستوطنات الصغيرة فى قلب القرى الفلسطينية حيث انه يجب ازالة هذه المستوطنات وسوف يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة فقط إلى نطاق دولتهم والتى يتم وضع حدود لها وفقا للمصالح الامنية لاسرائيل.

أرض ساخنة

هآرتس ٢١/٤/ ١٩٩٧

نداف شرجاى

فى الاجيال السابقة قاد مواطنوا أبوديس الحجاج المسيحيين واليهود الى نهر الأردن والبحر الميت . ويحكى أهل المكان ان اسم القرية قد جاء على إسم نبات الديس الذى ينمو عند مشارف اريحا . وكان المواطنون الاوائل لهذه القرية – التى تطل على الارجاء الجدباء لصحراء يهودا - قد وجدوا رزقهم فى صنع السلال من خوص الديس وفى خريطة القدس التى وزعتها بلدية القدس على مواطنيها منذ حوالى سنتين رفع اسم القرية، يبدو عن طريق الخطأ من قضاء المدينة ، ولكن فى قسم التخطيط ببلدية القدس ، لابد ان قرية أبو ديس موجودة بالتأكيد على الخريطة . منذ عدة اسابيع خصصت بلدية القدس مبلغا قوامه ٣٠٠ ألف شيكل لتخطيط حى يهودى يحوى ٢٨٠ وحدة سكنية على أراض فى منطقة القرية ، عند حدود قضاء المدينة بالفعل ، شرقى سيلوان ورأس العامود .

كانت ابو ديس واحدة من ٢٨ قرية وحى سكنى عربى قامت اسرائيل بضم اجزاء من اراضيهم الى حدود القدس فى يونيو ١٩٦٧ وطبقت عليهم قوانينها وإدارتها والقضاء الاسرائيلى . وقد تخطت خطوات الضم عدد غير قليل من القرى . فى أبو ديس كان التقسيم مختلفا بشكل خاص . أقل من ١٠٪ من منطقة القرية تم ضمهم الى حدود دولة اسرائيل . وتبقى ٩٠٪ تحت حكم الادارة العسكرية ، خارج حدود المدينة ودولة اسرائيل . وكان المعيار الذى تحكم فى موشى ديان عند رسم الخريطة الجديدة هو ضم أقصى مساحة من الاراضى مع اقل عدد من المواطنين العرب الى حدود المدينة .

وفى ضم أبو ديس يكمن هذا المبدأ جيدا. فقد تبقى الآلاف من مواطنى القرية خارج حدود القضاء الاسرائيلى ، ولكن جزءاً من أرض القرية ، والذى كان قليل السكان ، تم ضمه الى دولة اسرائيل . خلال بضعة شهور سوف تصبح ابو ديس فى قلب العاصفة ، عندما يتعين على مجلس بلدية القدس ان يوافق على مشروع البناء فى هذا المكان .

وقد تم اختيار المهندس دان يزرعئيلى (الذى قام بتخطيط الحى اليهودى فى رأس العمود) لتخطيط الحى اليهودى. ولقصة الاراضى اليهودية فى أبو ديس جذور فى عهود سابقة. القصة التاريخية جذابة وأفضل من يصفها – وإن كان بلغة فكاهية بعض الشئ – هو أليعازر شموئيلى فى كتاب (ذهب فى القدس) يحكى شموئيلى لاطفال حى بيت هكرم عن إحدى شخصيات المعلمين فى قدس الثلاثينات ، معلم الطبيعة يهوشع أفيزوهر الذى يطلب من يهود هذا المكان أن يستثمروا بشراء اراضى أبو ديس من أجل اقامة حى يهودى عليها . وسطور شموئيلى تسجل واقعا بسيطا منذ ستين عاما ، ولكنها تمتلئ بكل عناصر النزاع فى عهدنا هذا: الارض والمال والمشاعر الوطنية الحادة وتحرير الارض والعنف.

"كان معلمنا أفيزوهر يتساءل باهتمام: "هل لديك منزل ياصديقى ؟ – " منزل؟ من أين ياسيدى ؟ بالكاد لدينا شقة مثل الحظيرة وهى فى القبو وبدون تهوية . فى الشتاء نتجمد كلنا من البرودة وفى الصيف الحار تكون مثل الموقد "... كان المعلم أفيزوهر يقول مبتسما الى

اصحاب المهن والباعة الموتورين بلهجة تثير الثقة .. "إذن نحن نريد شراء ارض وأن نبنى عليها منازل لكم". " اين ياسيدى ؟" في القدس والجبال التى حولها " "هل سيبيع الجيران لنا؟" - " نحن نحب الارض وهم يحبون المال ياحبيبي!"
ويواصل شموئيلى الرؤية ويقول انه في عيد الحصاد ، (وهو يوم شبه عيد قام معلمنا الطيب بجمع كل النين تم تسجيلهم في مفكرته... من كل مكان حضر أصحاب المهن والموظفون والباعة الجائلون والعمال. كانوا جميعا يرتدون ملابس الصيد الجميلة ، ولم يحضروا وحدهم بل وزوجاتهم ايضا وأولادهم وأهليهم العجائز.. وقمنا جميعا بجولة في قطعة الارض الكبيرة التى استطاع معلمنا أفيزوهر ان يحصلها هو وصندوق التأسيس الاسرائيلى . تصبب منا العرق الكثير وتسلقنا جبل الزيتون . ومن هناك اتجهنا الى القرية العربية الكبيرة التى تقع على الطريق إلى أريحا والبحر الميت ونهر الأردن ، القرية التى اشترى افيزوهر الارض فيها. "تساءل الكثيرون بانفعال .. هل هذه ارضنا ؟ - اجاب معلمنا أفيزوهر في سعادة .. هاهى علامات حدودنا .. هنا سيقام حينا .. غنينا ورقصنا . قمنا بإنزال امتعتنا من فوق ظهور الحمير والبغال واستقرت كل اسرة فوق احجار المكان ... ولكن فجأة .. احاط بنا جمهور عربي غاضب ومتجهم الوجه . اخذوا يصيحون - إرحلوا من هنا ولا تشعلوا النار على ارضنا .. وهددونا بالعصى وحرضوا كلابهم علينا وأمطرونا بالحجارة .. تركنا الاخشاب وسلال الطعام وبدأنا ننسحب ببطء في اتجاه القدس بأسى وخجل ".
وذكر ذلك العيد الذى ذكره شموئيلى لم يكن نهاية المطاف في جهود أفيزوهر وزملائه ليقيموا حيهم السكنى في تلك المنطقة. فقد قامت الجمعية التى تم انشاؤها آنذاك (جمعية السكان - شركة متبادلة بضمان محدود) بشراء ٤٠٠ دونم من الاراضى في المنطقة التى بين تلفيوت وجبل الزيتون . وبعد ذلك بفترة تم تسجيل ٣٠٠ دونم من الارض باسم الاعضاء وظلت مساحة مقدارها ١٠٠ دونم مسجلة باسم الجمعية ، وبعد فترة تم نقل الملكية الى صندوق التأسيس الاسرائيلى ، بشرط ان يكون من حق اعضاء الجمعية استئجار الارض في المستقبل من صندوق التأسيس والاقامة عليها . بعد عام ١٩٤٨ ظلت هذه الاراضى في حدود الأردن وأدارها المشرف الأردنى على املاك العدو . في تلك الفترة سجل موظف التنظيم الأردنى ، مع تجاهل السجل في عهد الانتداب ، حق الملكية العربى على عدد قليل من قطع الارض . بهذه الطريقة اصبح هناك تسجيل متناقض لبعض قطع الاراضى ، بعد حرب الايام الستة تولى الوصى العام ادارة تلك الاراضى بل ونجح في العثور على بعض اصحاب الارض أو ورثتهم بعد ذلك بخمس وعشرين سنة ، في ديسمبر ١٩٩٢ ، دخل الى الصورة الرأسمالى اليهودى أروين موسكوفيتس ، الذى كان وكيل اعضاء الجمعيات اليهودية المالكة للاراضى والمبانى في القدس الشرقية. وقد استطاع موسكوفيتس ان يعثر على بعض اصحاب الاراضى في أبوديس واشترى منهم اراضيهم . بل أعلن عن رغبته في ان يشترى المزيد من الاراضى. قام الوصى بإصدار إعلان عن بيع للاراضى، إلا ان المستشار القانونى الاخير، ميخائيل بن يائير الغى الاعلان بعدما اعلنت جمعية عيرشاليم عن وجود شبهة في صحة هذا الاعلان. وتم الاتفاق آنذاك على أن يقوم الوصى بإدارة الاراضى حتى منتصف ١٩٩٧ على الاقل .
قريبا جدا سيتم النظر من جديد في مسألة احتفاظ الوصى بالاراضى في أبوديس . وليست كل الاراضى التى اشتراها اليهود في الثلاثينات جاهزة وموجودة. بعضها يقع خارج قضاء القدس والقليل منها داخل القدس، حيث يخططون لاقامة حى يهودى عليها . هناك صعوبة اخرى تعترض طريق الحى اليهودى في أبو ديس نابع من الرسم المخطط للطريق الدائرى الشرقى الذى يمر جزء منه في اراضى القطاع المزمع تخطيطه. تقدم موسكوفيتس ، ومعه شخص آخر اسمه يوناف روجه ، المساعد السابق لوزير الاسكان بنيامين بن أليعازر ، باعتراضات على مشروع الطريق الدائرى الشرقى بزعم ان تخطيطه ومساره يعتدى على اراضى تقع في ملكيتهم. كذلك تقدم الوصى باعتراضات على المسار المقترح للطريق الدائرى كممثل عن أصحاب أراضى أخرى تقع على مسار الطريق .
هذا الوضع ، حيث تسعى البلدية الى التعجيل بتخطيط الحى الذى يحتفظ موسكوفيتس بجزء من اراضيه وفي نفس الوقت يعارض مسار الطريق الذى تخططه البلدية في نفس المساحة ، يعتبر مشكلة في نظر معارضى الحى الذى سيقام في أبو ديس . وقد سبق ان تقدم المحامى دانى زايدمان بطلب في هذا الشأن الى المستشار القانونى للحكومة ، وذلك كوكيل عن جمعية عير شاليم. اما المستشار القانونى للبلدية، المحامى أسا الينأف فقد ابلغ المهندس دانى بزرعئيلى الذى اختير من أجل تخطيط الحى بأن عمله مجمد لانه تقدم باعتراض باسم موسكو فيتس على الطريق الدائرى الشرقى. يفصل بين المعلم أفيزوهر وبين المليونير موسكوفيتس فترة اكثر من خمسين عاما . تفصل بين قطع الاراضى التى تخططها الآن بلدية القدس وبين مكاتب عثمان ناصر حاكم القدس من قبل السلطة الفلسطينية الموجود في أبوديس التى تقع في المنطقة "B" - عدة مئات من الامتار فقط وهذا الحاكم ، الذى عينه عرفات شخصيا ، نشط جدا في القدس الشرقية وينافس قوة ونفوذ فيصل الحسينى في المدينة الذى يتولى شئون القدس في السلطة الفلسطينية والذى أفل نجمه عند عرفات في السنوات الاخيرة . يصنع عثمان ناصر في ابو ديس وبالتدريج مركزا سلطويا موازيا ومنافساً لبيت الشرق .
وأبوديس تعتبر ايضا البديل المفضل لصيغة القدس ، أو القدس الثانية ، حسب فكر يوسى بيلين وأبومازن التى قد تقع الى جوار القدس اليهودية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية . كذلك دفعت اسرائيل في أبو ديس ثمن الاخطاء التى حدثت في خريطة اتفاق أوسلو الثانى . مثلا في مقابل منطقة المقابر اليهودية في الخليل - التى نقلت خطأً الي السيطرة الامنية الفلسطينية ثم اعيدت الى السيطرة الاسرائيلية - حصلت السلطة الفلسطينية على قطاع بعرض عدة مئات من الامتار . إنه وادى كبير ، كان حتى وقت هذا الخطأ ضمن المناطق "C" الخاضعة للسيطرة

الاسرائيلية ويفصل بين مناطق السلطة وبين حدود القدس : والآن أصبح ضمن المناطق "B". إذن تعتبر أبو ديس بمثابة المكان الوحيد في القدس الذى تلاصق فيه منطقة تحت السيادة الاسرائيلية منطقة أخرى تحت السيطرة الفلسطينية بدون منطقة فاصلة ولو ضئيلة ، من المناطق "C" بينهما مثلما هو الحال مثلا فى منطقة بيت لحم .

كان مؤتمر رجال الاعمال الذى انعقد فى عمان منذ عدة اسابيع فى حقيقة الامر بمثابة اجتماع تأسيسى لصندوق تأسيس القدس . كان فيصل الحسينى الذى ألقى خطابا أمام الممولين من مختلف الدول العربية ودعاهم لانقاذ القدس من عمليات التهويد التى تقوم بها اسرائيل ، كان يعلم فى ذلك الوقت انه تدور فى نفس الوقت عمليات غير تنظيمية يقوم خلالها فلسطينيون بشراء أراض فى القدس كجزء من النضال من اجل مستقبل المدينة.

فى منطقة النبى صموئيل ، حيث قام اليهود قبل حرب التحرير بشراء آلاف الدونمات من الاراضى ، نجح عملاء للسلطة الفلسطينية فى ان يستعيدوا ملكية اجزاء من هذه الاراضى. حوالى سبعين منزلا داخل الحى الاسلامى يتم حاليا ترميمها تحت ادارة مشتركة من الحسينى والاوقاف الاسلامية من الاموال التى جمعها فيصل الحسينى من دول الخليج فى جولته الاخيرة هناك. وغير بعيد عن بوابة الزهور داخل اسوار المدينة العتيقة، انتهى بنجاح - بالنسبة للجانب الفلسطينى - الصراع على منزل كبير باعه اصحابه ، الفلسطينيون الى فلسطينى آخر بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار .

وكان الخاسرون فى الصفقة هم اعضاء الجمعيات اليهودية النشطة فى المدينة القديمة. لاول مرة منذ وقت طويل كان الخيار للبائع مأمونا جدا بدون مخاطرة البيع لليهود عن طريق السماسرة .

فى منطقة رأس العامود ، غير بعيد عن ارض موسكوفيتس التى سيقام عليها حى يهودى ، نجح مسئولوا السلطة فى افساد صفقة بيع المزيد من الاراضى لليهود. فى مقابل ذلك حقق الجانب اليهودى نجاحات فى منطقة جبل حوما ، حيث تم شراء اكثر من ١٠٠ دونم أخرى ، بالقرب من المنطقة التى بدأت فيها الآن وزارة الاسكان انشاء الحى اليهودى . كذلك أصبح حى أبو طور ، ذلك الحى المختلط الذى يعيش فيه اليهود والعرب جنبا الى جنب منذ حرب الايام الستة ، ساحة صراع بين مخلصى الاراضى من الفلسطينيين واليهود . فقد نجحت جمعية العاد، حيث مجال نشاطها العادى هو حى سيلوان - أو مدينة داود ، فى ان تشترى منزلا هناك. منذ عدة اسابيع دخلت سيلوان خمس عائلات وبذلك يصل عدد العائلات اليهودية التى تعيش فى هذا المكان الى ١٧ أسرة ، الى جانب ثلاثين من شباب المدرسة الدينية الذين يتعلمون ويدرسون هناك. وهناك أيضا عملية شراء منتظرة تقوم بها جمعية العاد خلال السنة القادمة . لقد اصبح نصف مساحة مدينة داود التاريخية فى ايدى الاثرياء اليهود الذين يمارسون نشاطهم فى سيلوان عن طريق العاد. فقد تم شراء حوالى ٤٠ مبنى . وقد القى النشاط الذى يمارسه "ن" وهو شخص عربى خفى من رأس العامود، الضوء عن قرب على الصراع الدائر بين السلطة الفلسطينية وبين جهات اسرائيلية مختلفة حول الاراضى والعقارات فى القدس الشرقية. على مر السنين قام "ن" والمقربون اليه بشراء منازل من أجل هذه الجمعية وأقاموا فيها الى حين وصول المستوطنين اليهود . لم يعلم العرب الذين باعوا - أو فضلوا الا يعرفوا - لمن يبيعون منازلهم حقا . احيانا كان يتم الاتفاق مسبقا مع البائع على ان يقوم بمقاضاة المشترى فور دخوله المنزل من أجل عمل تمثيلية تؤكد عدم وجود تعاون أو اتفاق بينهما . هناك منزل واحد فى سيلوان اشترته العاد مازال مسجلا على اسم "ن" ، الذى واصل العمل مع رؤسائه اليهود حتى فى اصعب أيام الانتفاضة بالقدس . وبدأ "ن" يعيد التفكير فى مواصلة تعاونه مع العاد بعد أن تلقى تهديدات على حياته وحياة اسرته . وفى محاولة من أجل وقف نشاط الشراء الناجح الذى تمارسه جمعية العاد فى مدينة داود استخدمت السلطة الفلسطينية واحد من اجهزتها الامنية فى القدس: المخابرات العامة الذى يرأسه امين الهندى (فى غزة) وتوفيق طراوى (فى الضفة). فى سيلوان يعمل رجال هذا الجهاز بالتعاون مع رجال جهاز الامن الوقائى بقيادة جبريل رجوب .

فى البداية تم اختطاف (ع) وهو عربى باع منزل لجمعية العاد عن طريق "ن" وقد اتهمت أسرة المخطوف "ن" باختطافه وتم استدعاء "ن" للتحقيق معه فى مكاتب اجهزة أمن السلطة فى العزرية ثم بعد ذلك فى اريحا ، وأبو ديس وفى رام الله رفض "ن" الذهاب. وفى منتصف سبتمبر ١٩٩٦ عرض مسؤلوا السلطة فى القدس على "ن" السفر إلى مصر " من اجل حوار هادئ بدون ان يشعر بالتهديد ". سافر "ن" إلى مصر مع رجل اتصال توسط بينه وبين السلطة الفلسطينية وكان السفر والاستضافة على حساب السلطة الفلسطينية . نزل الاثنان فى فندق بالقاهرة ، وعقدا ثلاثة اجتماعات مع مسئولى السلطة ، وكانوا يقضون وقت الفراغ فى نزهات . واثناء اللقاءات عرضت على "ن" قرائن تعاون مع جمعية العاد وقائمة من الملفات التى تدل على تعاونه معها . اعترف "ن" بكل مانسب اليه ، وتم الاتفاق معه انه من أجل البدء فى (التكفير عن اخطائه) سيمتنع فى المرحلة الاولى عن الشهادة لصالح الجانب اليهودى فى القضية التى رفعتها اسرة سيام ضد المشترين بن تسيون سنلو ورامى بن دافيد اللذين عملا بمساعدة من جمعية العاد وعن طريق "ن". طلبت اسرة سيام إلغاء صفقة البيع التى بلغت ١٥٥ الف دولار التى تمت بواسطة "ن" الذى اشترى المنزل ظاهريا . كذلك وعد مسئولوا السلطة "ن" بمبلغ ١٥ ألف دولار تعويضا عن الاموال التى لن يحصل عليها من جمعية العاد.

فى الاصل كان "ن" سيشهد فى القضية ان البيت تم شراؤه بشكل قانونى صحيح . عندما عاد "ن" إلى محامى المشترين وحكى له باختصار عن الاحداث وأبلغه "ن" انه لن يستطيع حضور الجلسة وكان يبدو عليه الاضطراب خاف اعضاء جمعية العاد الذين زاروه فى منزله من أن يذهب استثمارهم هباء. فى ديسمبر ظهر "ن" امام المحكمة.

وقف سنتو – الذى اقنعه دافيد بارى رئيس جمعية العاد بشراء المنزل – أمام القاضى زايلر وقال له (ان هذا خلاص وإنقاذ للارض مثلما جاء فى كتاب "المائدة المستديرة" وقال "ن" للقاضى انه لم يوقع على بعض الوثائق ، رغم ان توقيعه واضح ، مما إساء الى اعضاء جمعية العاد . وأوضح اعضاء الجمعية امام المحكمة ان "ن" واقع تحت تخويف السلطة الفلسطينية وأنه يكذب وقريبا سوف تحكم المحكمة فى هذا الموضوع .

فى نفس الوقت تم تكليف الشرطة بالتحقيق فى اقوال "ن" بأن توقيعه قد زيف فى الوثائق المتعلقة بصفقة الشراء التى قام بها اعضاء جمعية العاد . قامت الشرطة بجمع اقوال اعضاء الجمعية وجمعت وثائق تتعلق ببناء منازل فى القرية . ولكن احتواء الشكوى لم يتحقق وتمت اعادة الاوراق والوثائق التى تم جمعها من أجل التحقيق الى اعضاء جمعية العاد . "ايجوم" هو اسم وحدة سرية اقيمت بعد حرب الايام الستة وظلت تعمل حتى منتصف السبعينات، وكان الهدف هو شراء اراضي وعقارات من فلسطينيي القدس وما حولها . كذلك قامت وحدة ايجوم بتشجيع الفلسطينيين على الهجرة من القدس القديمة الى خارج الاسوار. وقد ظهرت اولى العلاقات الدالة على وجود وحدة ايجوم – والتى كانت تابعة لادارة اراضى اسرائيل – فى كتاب المهندس دافيد كرويانكر (الصراع على هيكل المدينة وشكلها) الذى صدر عام ١٩٨٨ . وقد كشف هليل كوهين عن ملخص نشاطها فى مجلة (كل هعير) التى تصدر فى القدس ، منذ عدة اسابيع . والآن اتضحت الصورة بأكملها.

أمر رئيس الوزراء ليفي اشكول بانشاء هذه الوحدة فى محاولة لعدم مصادرة اراضى بمساحات كبيرة من السكان العرب . قامت وحدة ايجوم بشراء آلاف الدونمات فى القدس الشرقية وخارجها . ويمكن ان نخمن بأن لولا نشاطها لتمت مصادرة آلاف الدونمات الاخرى فى القدس الشرقية.

لم تعمل الوحدة تقريبا فى شراء اراضى أو عقارات فى المناطق ذات الكثافة السكانية العربية مثل الحى الاسلامى . فى مقابل ذلك نجحت للغاية فى تشجيع هجرة العرب من المدينة العتيقة الى خارج الاسوار. وجاء فى القواعد التى توجه نشاط الوحدة صراحة أنه يجب (تفتيت نواة الكتلة السكنية الاسلامية التى فى حدود المدينة العتيقة) والتى ضمت فى تلك الفترة (حوالى ثلث سكان المدينة "الشرقية" ، اى ٢٥ ألف مواطن من داخل حوالى ٧٥ ألف مواطن . ويتم تنفيذ هذا العمل عن طريق تشجيع تحريك السكان الى منطقة بيت حنينا وبيدو وبيت سوريك من جانب ، وعن طريق تشجيع الهجرة الى خارج البلاد من جانبٍ آخر).

هناك ايضا قاعدة أخرى تقول (سرعة وتكثيف اسكان اليهود وكافة استخدامات الاراضى فى المناطق المفضلة واستمرار اغلاق الحوض الطبوغرافى للمدينة العتيقة (فى داخل الاسوار) بهدف تحويل هذه الارض الى ارض يهودية (استكمالا لمجموعة راموت اشكول وجفعت همبتار والهضبة الفرنسية ونطاق الجامعة العبرية من الشمال والشمال الشرقى والالتقاء مع مدن جيلا وأرمون هنسيء فى الجنوب والجنوب الشرقى). فى جوهرها تذكرنا هذه الاهداف بالاهداف التى تقع فى صلب عمل الجمعيات مثل جمعية عطرت كوهانيم وعطرا ليوشنا . ولكن تنفيذ فكرة تقليل السكان العرب داخل الاسوار وشراء العقارات بالذات هناك تحقق فى عهد ايريل شارون كوزير للاسكان فى السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، والاكثر من ذلك عن طريق نشاط جمعيتى عطرا ليوشنا وعطرت كوهانيم ، رغم انهما قد عملتا حتى عام ١٩٩٢ بالتعاون الوثيق مع ادارة اراضى اسرائيل والوصى العام . يقيم الآن فى الحى الاسلامى بالمدينة العتيقة حوالى ألف يهودى ، وهو مايوازى الوجود اليهودى فى هذه المنطقة قبل احداث ١٩٢٩ و ١٩٣٦ . اليوم لا توجد تقريبا استثمارات حكومية مباشرة لشراء عقارات فى القدس الشرقية . واموال هذا السوق هى فى اغلبها اموال التبرعات مثل اسرة بن دافيد من القدس ، وارفين موسكوفيتس من فلوريدا ، وأحد يهود ايطاليا الاثرياء ، ومجموعة يهود من فرنسا وبلجيكا . اشك فى انه خلال عدة سنوات ستتكشف صفقة أخرى تم تنفيذها سرا فى هذه الايام ، مثل شراء استراحة سانت جون من الكنيسة اليونانية ، والتى شاركت الحكومة بجزء من الثمن (اكثر من ثلاثة ملايين شيكل من اموال وزارة الاسكان) أو أعمال مثل وحدة ايجوم خلال عهدى اشكول وجولدا مائير .

هذا ايضا الاختلاف البارز فى نشاط العقارات السياسى فى القدس الشرقية بين عهد حكومة الليكود السابقة برئاسة اسحاق شامير ، وبين العهد الحالى لحكومة بنيامين نتانياهو ، وقد استخدم شارون آنذاك شركة عميدار من أجل المساعدة فى تنفيذ عمليات الشراء التى تقوم بها الجمعيات اليهودية.

ينقسم عهد السلطة الاسرائيلية فى القدس الشرقية على مدار ثلاثين عاما الى اربعة عهود: فيما يتعلق بأعمال الشراء . العهد الاول – وهى السنوات التالية لحرب الايام الستة ١٩٦٧ – ١٩٧٤ ـ كانت الحكومة هى صاحبة المبادرة على الساحة عن طريق وحدة ايجوم وبعض الشركات الوهمية، ويتم تنفيذ جزء كبير من عمليات الشراء عن طريق تجار اراضى مثل شموئيل عيناف، الذى اشترى مساحات كبيرة فى منطقة جفعون والنبى صموئيل . وبعد حرب عيد الغفران انخفضت للغاية الميزانيات التى خصصتها الدولة لهذا الهدف. ومع وصول الليكود الى الحكم فى عام ١٩٧٧ توقف النشاط. ثم عاد مرة أخرى بشكل قليل بمبادرة من إيريل شارون الذى عمل كوزير للزراعة ، ثم كوزير للاسكان ثم كوزير للدفاع . فى كافة هذه الوزارات وجد شارون الطرق المناسبة التى استطاعت بها الدولة القيام بعدة عمليات شراء فى القدس الشرقية. كذلك فى عهد اريك نحمقين كوزير للزراعة حدثت محاولة لاستئناف مبادرة اعمال الشراء العقارية من جانب الحكومة بمساعدة من شركة هيمنوتا ، وهى شركة فرعية تابعة لصندوق التأسيس الاسرائيلى. انتهت هذه المبادرات بوصول حزب العمل الى الحكم عام ١٩٩٢ . اليوم اصبح السوق اليهودى فى الاساس سوقا خاصا ، ويخصص الجانب الفلسطينى بالذات ميزانيات رسمية لشراء العقارات فى القدس الشرقية.

من يلهث أولا

هآرتس ١٣/٥/١٩٩٧
داني روبنشتاين

يبدو أن تكنيك الوسيط الأمريكي دينيس روس والذين بعثوه هو إرهاق الطرفين. فطوال شهرين ومنذ بدء قضية جبل أبوغنيم توقفت المسيرة السلمية، والتزمت الولايات المتحدة أسلوب عدم طرح أية مبادرة جديدة للحل، بل أنها تركت لإسرائيل والفلسطينيين الفرصة لطرح مواقفهم حتى تعييهم الحيل. ونجحت هذه الطريقة في الماضي، فأثناء مفاوضات الخليل، مثلا، وضح أنه من غير المحتمل التوصل إلى أي تسوية حول موضوعات مثل شارع الشهداء الذي طالب الفلسطينيون بفتحه أمام الحركة العربية، ولكن إسرائيل رفضت. ومرت أسابيع عندئذ كان فيها إسم شارع الشهداء معروفا لكثير من زعماء العالم. انشغل به الرئيس الأمريكي كلينتون، واعتبر الرئيس مبارك أنه لن يكون هناك حل في الخليل دون فتح الشارع. وهناك من قالوا آنذاك أن شارع الشهداء ذاع صيته في العالم أكثر من طريق الشانزليزيه في باريس.

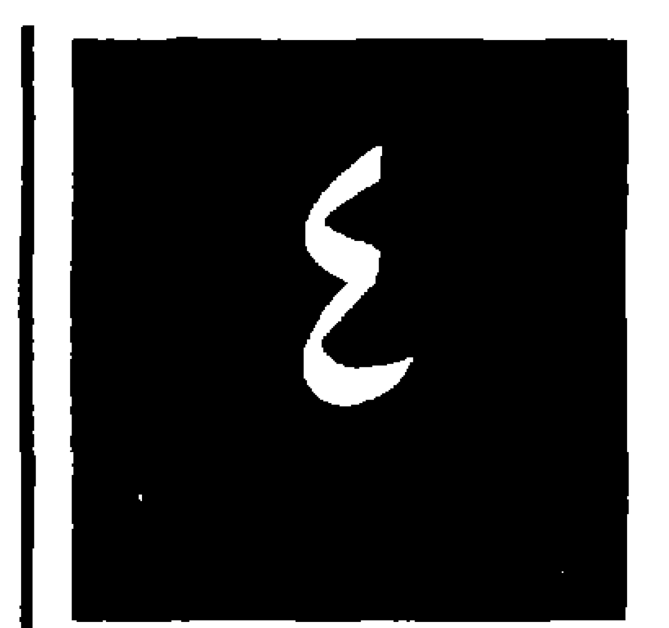
وما كادت تمر عدة أشهر بعد اتفاق الخليل، إلا وطوى النسيان شارع الشهداء، ليس ذلك فحسب، بل من الصعب أن تجد اليوم من يعرفون ما الذي تم الاتفاق عليه بشأنه. فمن الذي يعرف إذا كان الشارع مفتوحا الآن، أو مغلقاً؟ (الاجابة هي أن الشارع ليس مفتوحا ولا مغلقا، وبمساهمة أمريكية بدأوا في حفر الشارع لوضع ماسورة مجاري وخطوط كهرباء ومياه وتليفونات وكان الاتفاق يقضي بأن يتم افتتاح الشارع بالتدريج).

والحقيقة أنه من الصعب، أن نرى موقفا ينسى فيه جبل أبوغنيم مثل ما حدث في شارع الشهداء، ولكن من المحتمل أن هناك دلائل أولية على إرهاق الأطراف. فعرفات ورجاله على سبيل المثال، يكثرون في الآونة الأخيرة من الحديث عن طلب وقف بناء المستوطنات بصفة عامة، ويركزون بشكل أقل فيما يتعلق بموضوع أبوغنيم. وبقليل من التفاؤل. يمكننا أن نرى في ذلك اشارة تهدئة. وعلى الجانب الإسرائيلي يشرح كل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته ليفي بشكل أقرب إلى الاعتذار بأن ضرورة بناء المستوطنات تنبع من الزيادة الطبيعية للتجمعات السكانية اليهودية في المناطق، فهم لا يجدون الشجاعة الكافية للاستمرار في التبرير الايديولوجي القديم بأن لليهود الحق في البناء في كل مكان في أرض إسرائيل.

وبالاضافة للإشارات الفلسطينية، فمازال هناك أمل في استمرار المفاوضات ويمكن إضافة استعداد عرفات لعقد اللقاءات المعدة للتنسيق الأمني. بل إنه في الجانب الإسرائيلي أدار نتانياهو نقاشا في مكتبه وفيه تم الاتفاق على دراسة من جديد لسياسة مصادرة بطاقات الهوية من سكان شرق القدس والذين نقلوا من مكان سكنهم من خارج المدينة. لقد قيل للفلسطينيين بشكل أكثر من الرمز أن سياسة الترانسفير الهادئة لعرب القدس سوف تتوقف. (ذلك المصطلح يستخدمه تنظيم «بيتساليم» ويعرف الجهد الإسرائيلي في طرد العرب من القدس في النشرات الفلسطينية باسم «التطهير العرقي»).

إن استراتيجية الوساطة الأمريكية مبنية على أمل أن يستنزف كل من إسرائيل والفلسطينيين في نهاية الأمر، ويجبروا على التنازل وإيجاد حل وسط. وذلك الافتراض مبني على حقيقة أن لكلا الطرفين لا يوجد في الواقع بديل لمسيرة السلام. ولكن في الوقت الحالي لا يوجد أكثر من تلك الاشارات، ولكن الفجوة في مواقف الطرفين صعبة وخطيرة. وإذا كان هناك من إعتقد في إسرائيل أن هدم المبنى في مستوطنة يتسهار سوف يترك إنطباعا ما على الفلسطينيين، فإن النتيجة كانت عكسية. فقد نشرت الصحافة الفلسطينية يوم السبت الأخير صورتين من مستوطنة يتسهار: في الأولى صورت أكوام الألواح للمبنى المهدم، وفي الثانية بعدها بيوم واحد، نرى المبنى في بنائه الجديد، وبنفس الألواح. وكانت رسالة الصورتين واضحة: إن عملية الهدم هذه كلها كانت عبارة عن تمثيلية. وبجوار الصور من المستوطنات تم نشر أرقام عن ٢١٢ مبنى للعرب تم هدمهم في المناطق في الـ ١٦ شهرا الأخيرة. (بدون عمليات الهدم التي تمت في شرق القدس)، كما تم أيضا نشر خبر عن عملية هدم تمت هذا الأسبوع لأساسات مدرسة في أبوديس والتي بدأت بناءها وكالة الغوث والتشغيل التابعة للأمم المتحدة بعد أن أعلنت سلطات إسرائيل أن تصريح البناء للمدرسة منح بشكل الخطأ.

«إن وقف المستوطنات لن يخلق أي خطر على إسرائيل، بل إن استمرار بنائها هو تهديد للكيان الفلسطيني» كتب ذلك عطا الكايمري في جريدة «القدس» وأعطى بذلك تعبيرا عن الضغط الذي يمارس على عرفات ورجاله بألا يتنازلون.



إسرائيل والمقاطعة العربية

يخشون من تأثير الدومينو العربي

معاريف ١٩٩٧/٤/٤
عوديد جرانوت

إشارات الاستغاثة التى انطلقت من أفواه الزعماء العرب ووصلت إلى القدس تتحدث جميعها بلغة واحدة وتقول: إنهم يضغطون علينا من أجل قطع العلاقات الدبلوماسية معكم ولكننا لا نريد ذلك؟

ففى الرباط عاصمة المغرب حدث صراع درامى من وراء الكواليس، فى اجتماعات لجنة القدس بين المتطرفين والمعتدلين بعض الشئ حول صياغة البند الذى يدعو الدول العربية إلى نسف الجسور مع إسرائيل، وقد شارك الجميع فى هذا الصراع: السوريون والمصريون وكذلك الايرانيون والأردنيون وأيضا المضيف الملك الحسن الثانى. وهناك دليل واحد على هذه الدراما الخفية، حيث كانت هناك يد خفية اصدرت أوامرها إلى التليفزيون المغربى بقطع التقرير حول بنود البيان الختامى للجنة القدس قبل ثانية واحدة من وصول المذيع إلى البند السابع الذى يقترح استئناف المقاطعة ضد إسرائيل.

وحتى هذه اللحظة يمكن القول أن الأثر الناتج عن كل هذه القرارات المعادية لإسرائيل والتى صدرت خلال اسبوعين فى اربعة اجتماعات مختلفة وهى المؤتمر الإسلامى فى باكستان ومؤتمر دول الخليج العربى ولجنة القدس فى المغرب و دورة الجامعة العربية فى القاهرة، كان يمكن أن يكون اشد فاعلية وأكثر سوءا وضررا على إسرائيل لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وقف كرة الثلج التى تتدحرج فى المنحدر.

وكانت المساهمة الإسرائيلية من أجل تهدئة الأوضاع فى العالم العربى أكثر تواضعا وأقل فاعلية حيث وجه بنيامين نتانياهو نقدا علنيا إلى المحاولة العربية لعزل إسرائيل بعد وقت قصير من عودة مساعده دورى جولد من القاهرة وهو يحمل رداً مصرياً سلبياً على الاقتراح الإسرائيلى بشأن حل الأزمة مع الفلسطينيين.

وتجدر الاشارة إلى أن اللقاء بين دورى جولد وأسامة الباز استمر ساعات طويلة وأوضح مستشار الرئيس مبارك للمستشار الإسرائيلى أن العالم العربى فى حالة من الغضب الشديد بسبب عمليات البناء فى جبل أبوغنيم. ولكن ماهى المقترحات الإسرائيلية؟

لقد اقترح جولد بإسم نتانياهو خطة مكونة من أربعة بنود للتخلص من الازمة.

- دفع المفاوضات بصفة عامة حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى خط النهاية قبل شهر مايو ١٩٩٩ إذا كان ذلك ممكنا.
- بذل جهد خاص من اجل انهاء هذه المحادثات خلال ستة أشهر.
- إشراك الأمريكيين فى تنظيم لقاء على غرار كامب ديفيد يجلس فيه الفلسطينيون والإسرائيليون سويا من أجل التوصل إلى حل قبل تفاقم الأزمة.
- وإذا حدث وفشل هذا اللقاء فسوف يعود الأطراف إلى تنفيذ إتفاقية أوسلو الاصلية بما فى ذلك مراحل الانسحاب الثلاثة.

والدكتور أسامة الباز الذى يعتبر من الموالين لإسرائيل فى القيادة المصرية كان متشككا للغاية وقال «انتم تحاولون الالتفاف حول اتفاقية أوسلو وهذا لن يحدث».

وعاد جولد وأكد أن الأمر لا يعنى التهرب من أوسلو وأنه يقترح أنه إذا كان الطريق القصير لن يؤدى إلى الهدف فسوف يعود الطرفان مرة أخرى إلى الخطة الاصلية. وذهب الباز حاملا هذه الخطة إلى مبارك وإلى عرفات (الذى كان يزور القاهرة فى ذلك الوقت) وعاد إلى جولد وهو يحمل رداً سلبياً وقال: «هذه محاولة إسرائيلية للتهرب من تنفيذ التسوية المرحلية ولكن هذه المحاولة حكم عليها بالفشل لأن هناك أزمة ثقة حادة بين الأطراف.

ولكن المصريين والفلسطينيين لم يغلقوا الباب حتى النهاية وتركوا فتحة صغيرة وهى أنه إذا التزم نتانياهو - فى حالة فشل الطريق المختصر - «بالانسحاب الجوهرى» فى المرحلة الثانية (بين ١٠٪ وحتى ٣٠٪) وجمد على الفور عمليات البناء فى جبل أبوغنيم فسوف يكون هناك ما يمكن التحدث بشأنه.
ولكن إذا كان الأمر يتعلق بجبل أبوغنيم، فإنه ليس لدى نتانياهو ما يمكن التحدث بشأنه ومن ثم فإن هذا الاقتراح قد استبعد. وعاد جولد إلى القدس واستمرت العلاقات بين العالم العربى وإسرائيل فى التدهور.
ويدعون فى القدس أن القاهرة كانت فعالة للغاية فى حملة الضغوط على دول الخليج وشمال أفريقيا من أجل قطع أو على الأقل تجميد العلاقات مع إسرائيل من أجل اجبار نتانياهو على التنازل عن جبل أبوغنيم والاستمرار فى طريق أوسلو الأصلى.
وتقول مصادر أنه منذ القمة العربية فى الصيف الماضى والتى تصدت فيها مصر لاقتراح سورى بوقف التطبيع مع إسرائيل «ضاقت كثيرا الفجوة بين سوريا ومصر» فى هذا الصدد ولم يكن مصادفة أن توجه فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فى طائرة واحدة مع عمرو موسى لحضور اجتماعات لجنة القدس فى الرباط.
وإذا وضعنا فى الإعتبار الروح المعادية لإسرائيل والتى حامت حول اجتماعات المؤتمر الإسلامى فى باكستان، فقد ادركت الحكومة الأمريكية أن هذا الاتجاه سوف يتزايد ويتسع خلال اجتماع لجنة القدس فى الرباط. ومن المعروف أن كلينتون يختلف مع نتانياهو فى مسألة جبل أبوغنيم ولكنه يعرف انه لا يجب السماح للعملية المتعددة الاطراف ان تنهار.
ولسبب ما سارع الأمريكيون باللجوء إلى الملك الحسن الثانى عشية اجتماع لجنة القدس وطلبوا منه وقف هذا التدهور. واستمع الملك ووعد بالمساعدة. وتقول مصادر عليمة أن الملك الحسن يشعر بالغضب الشديد من نتانياهو ولكنه ليس على استعداد لتحطيم الحلقات التى توصل بينه وبين إسرائيل وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد هاجمت الصحف المغربية بدون توقف إسرائيل بل ووصفت احدى الصحف إسرائيل هذا الاسبوع بأنها «كيان صناعى» ولكن الممثل الإسرائيلى فى المغرب مازال يعقد لقاءاته كما هى العادة.
وأما الملك الحسن الثانى الذى يرأس لجنة القدس فقد اضطر إلى بذل كثير من الجهد من أجل أن يفى بوعوده للأمريكيين. وتعرض الحسن للنقد من جانب بعض المشاركين فى اجتماعات اللجنة على اعتبار أنه تلكأ أكثر من اللازم فى الدعوة إلى عقد اللجنة على الرغم من أعمال البناء الإسرائيلية فى جبل أبوغنيم. وفى المقابل ألقى الملك خطابا هاجم فيه إسرائيل بشدة ولكنه حرص كل الوقت على أن يوجه نقده إلى الحكومة الحالية التى تعمل على تغيير القانون الدولى.
هذا وقد شاركت مصر فى بلورة البند السابع للبيان الختامى لمؤتمر الرباط والذى تدعو فيه لجنة القدس الدولية التى أقامت علاقات مع إسرائيل «فى نطاق عملية السلام» إلى اعادة النظر فى ذلك من جديد بما فى ذلك اغلاق مكاتبها. وهذه الصيغة «فى نطاق عملية السلام» والتى أدخلت وفقا لطلب مصر تهدف فى واقع الأمر إلى اعفاء مصر والأردن من تنفيذ هذه القرارات نظرا لانهما وقعتا على اتفاقيات سلام نهائية مع إسرائيل.
والمعركة الاساسية التى تدور من وراء الكواليس تدور بين المطلب السورى الايرانى العراقى بمطالبة عمان وقطر وتونس والمغرب وموريتانيا بقطع العلاقات اجباريا مع إسرائيل وبين مطلب الجهات الاكثر اعتدالا - وبضغط الولايات المتحدة الأمريكية - بأن تكون هناك توصية فقط للحكومات المختلفة بتبنى هذا القرار. وعلى الرغم من أن البيان الختامى لمؤتمر الرباط يعتبر خطيرا للغاية من ناحية إسرائيل الا أنه لا يمضى حتى النهاية حيث أنه يطلب من الملك الحسن بأن يتشاور فى هذا الصدد مع الحكومات العربية وبذلك تمنحه فرصة للتفكير وإعادة النظر.
وهناك قرار مشابه من جانب وزراء الخارجية العرب صدر هذا الاسبوع فى اجتماع الجامعة العربية فى القاهرة يدعو الدول العربية إلى اغلاق مكاتب الاتصال فى إسرائيل واستئناف المقاطعة الاقتصادية، ولكن هذا القرار يعتبر توصية سوف تنقل إلى الدول المختلفة حتى تتخذ قرارها من تلقاء نفسها.
ولكن السوط العربى المسلط على إسرائيل من أجل اعادتها إلى الطريق المستقيم يلوح الآن فى الهواء والأسد يشعر بالرضا التام.
وتجدر الاشارة إلى أن المغاربة والعمانيين وحتى التونسيين الذين يضعون حتى الآن الممثل الإسرائيلى فى فندق ولم يرتبوا له حتى هذه اللحظة لقاء مع الرئيس أو وزير الخارجية الجديد، يلمحون لإسرائيل إلى أنهم لا يرغبون فى حرق الخيوط القليلة التى تربطهم بالقدس وهم يأملون الا يضطروا إلى فعل ذلك مستقبلا تحت ضغط الظروف.
و تجدر الاشارة إلى أن التدخل الأمريكى قد ساعد ولكنهم فى القدس وفى واشنطن يعرفون أنه فى اللحظة التى تغلق فيها أى دولة عربية مكاتب الاتصال التابعة لها هنا، فإن باقى الدول الأخرى سوف تسير فى أعقابها. وهناك خوف من أن عمان التى سبقت الدول الأخرى فى اقامة علاقات مع إسرائيل سوف تبدأ فى تطبيق القرارات المعادية لإسرائيل وذلك بعد أن أعلن وزير خارجيتها - وكان هو الوحيد الذى فعل ذلك - أن دولته سوف تدرس وبجدية تطبيق قرارات الجامعة العربية وقرارات لجنة القدس.
والشعور السائد هو أن الزيارة السريعة التى قام بها نتانياهو لواشنطن سوف تخفف بعض الشئ من حدة الغضب فى العالم العربى لأنها تعكس على الأقل فى نظر العالم العربى استعداد الحكومة الأمريكية للتدخل الفعال من أجل تحريك عملية السلام.
ولكن فى اجتماعات القاهرة والرباط تحدد وبالاجماع المبدأ الذى يقول: كل تلكؤ فى تنفيذ اتفاقية أوسلو يرتبط بالتراجع إلى الوراء فى عملية تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

المتوسطية

هآرتس ١٩٩٧/٤/٢١

أمنون روبينشتاين

لا يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على مسيرة السلام، كما أنه لا يتحدث عن ضرورة التوصل إلى تسوية مؤلمة مع الشعب الفلسطيني ومع الدول العربية، فهذه المسيرة بالغة الوضوح إلى الدرجة التي يعد فيها من العبث الاستمرار في التحدث عن أهميتها. وتتجاوز حدود هذا المقال مسيرة السلام والوفاق السياسي. وتتمثل الركيزة التي يقوم عليها هذا المقال في أن هذه المسيرة لا تسهم في تحقيق التقارب الثقافي بين الانتلجنسيا اليهودية والعربية. ومن الملاحظ أن شريحة الانتلجنسيا المصرية والأردنية وعلى خلاف الوضع السائد في إسرائيل تقف في الخندق المعارض لإسرائيل، فيتعرض المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة إلى انتقادات وافتراءات لا مثيل لها على صفحات الجرائد المصرية. وعند النظر إلى عمان نجد أنه بينما يتبنى القصر سياسة يمكننا وصفها بأنها دافئة تجاه إسرائيل إلا أن النقابات المهنية بالأردن كانت في طليعة معارضي الاتصال بالمفكرين الإسرائيليين، بل وعارضت إدانة مقتل التلميذات الإسرائيليات اللاتي لقين مصرعهن في عمان.

وفي حقيقة الأمر فإن إسرائيل تصنع السلام مع المؤسسة السلطوية، ومع الضباط، وفي أحيان أخرى مع رجال أعمال، وفي المقابل فإن المفكرين الذين كان من المفترض أن يكونوا من حلفاء السلام يعارضون السلام مع إسرائيل.

ويسود دائما الأمل في أن تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل وبين جميع الدول العربية سيؤدي إلى القضاء على هذه الظاهرة، ولكن من الواضح أن الشرق الرومانسي الذي حلم به آباء الحركة الصهيونية قد طرأت عليه العديد من التغيرات، كما أنه قد طرأت تغييرات عديدة على إسرائيل.

ويتحرك المجتمع العربي في حقيقة الأمر بين قطبي الرغبة في الارتماء في أحضان الفكر الإسلامي المناهض لكل ما هو غربي، وبين الفكر القومي التقليدي. ويعد الفكر القومي في حقيقته فكرا إسلاميا من ناحية قوانينه وعاداته، ومع هذا فوجه الفرق الوحيد بينهما يكمن في أن الفكر القومي يرمي إلى إضعاف مكانة رجال الدين، وتعضيد مكانة السلطة الدنيوية (سواء كانت هذه السلطة سلطة ملكية أو عسكرية أو سياسية)، والحفاظ على العلاقات التجارية مع العالم الصناعي، والارتقاء بالوضع الاقتصادي.

وفيما يتعلق بموقع إسرائيل من هذين القطبين فإنه يعد بمثابة معادلة بالغة الصعوبة متعذر حلها بالنسبة لقادة هذين القطبين. فإسرائيل تعد غريبة بالنسبة لكل من الاتجاه الإسلامي وللاتجاه القومي العربي. ويتشكك كل العالم العربي في إسرائيل نظرا لأنها أدخلت إليه نموذجا دنيويا تعدديا، كما أن هذا النموذج الذي تمثله إسرائيل ينتهك جميع الأعراف المسلم بها في أوساط طائفة الانتلجنسيا بالعالم العربي، فتشعر الانتلجنسيا المصرية على سبيل المثال أنه ليس من الممكن أن تكون إسرائيل بمثابة النموذج الذي يجب أن يحتذى به، فترى هذه الشريحة أن عالم إسرائيل الثقافي والأدبي شديد التباين عنها إلى الدرجة التي يتعذر معها أن يقيس العرب عليه أوضاعهم.

ومع هذا فتوجد بعض العلامات التي تبشر بحدوث بعض التحولات، وبتحقيق السلام الشامل الذي من شأنه أن يقوض أسس معارضة العرب لإسرائيل التي يرون أنها ترمي إلى غزوهم ثقافيا، وتكمن المشكلة الحقيقة في أن أصول هذا العداء تكمن في حالتي الرفض والتخوف التي نجد صعوبة بالغة في تفهمها. وتكمن هنا إحدى التناقضات حيث من الملاحظ أنه كلما تزايدت في إسرائيل قوة القوى المستنيرة الأمر الذي كان يسهم في تزايد انفتاح المجتمع الإسرائيلي على الآخر كلما كان هذا التطور يلقى رفض الآخر. ولنا أن نتساءل في هذا المقام كيف يمكن للعالم العربي أن يحدث التحول اللازم وأن ينتقل من العالم الأسري الديني التقليدي إلى مرحلة تبني الأنماط السائدة في أوساط الشريحة المستنيرة في إسرائيل.

وحقا فمن الواضح أن الأفكار التي تحظى بقبول اليسار ومعسكر السلام الإسرائيلي تعد غريبة بل ومرفوضة في أوساط من نرغب في تحقيق السلام معهم، فالتحدث عن حرية الانسان الجنسية، ومنح حق المساواة للشاذين جنسيا يعد أمرا مرفوضا على نحو قاطع في أوساط المجتمع العربي الإسلامي. وينطبق نفس الأمر على موقف المجتمع العربي تجاه الحركة النسائية، وتجاه فكرة تمتع المرأة بالمساواة في جميع الحقوق، كما أن أفكار الحفاظ على الطبيعة، ومنح كافة

الحقوق للمرأة التى تنجب من صديق لها دون أن تتزوجه، ومعارضة انزال أية عقوبة بدنية بالأطفال، والاعتراف بنشر الأخبار الجنسية فى الصحافة والأدب، والفن تعد غريبة على المجتمع العربى.

وحقا فإنه يوجد صدام بين المجتمعين بشأن مكانة الفرد فى المجتمع، فاليسار الإسرائيلى يعد من أبرز مؤيدى فكرة أن الانسان هو محور الكون، وأن له جميع الحقوق، وأنه لا يحق لأية سلطة سلب هذه الحقوق منه، وفى المقابل فإن مثل هذه الأفكار لا تسود على نفس النحو فى أوساط العناصر التقدمية فى المجتمع العربى. ويكفينا فى هذا المجال الإشارة إلى أن محكمة الاستئناف بالقاهرة أصدرت على أستاذ الأدب العربى بجامعة القاهرة (المقصود هنا الأستاذ الدكتور نصر أبوزيد «مترجم») حكما بتطليق زوجته نظرا لأنه اعتبر كافرا حينما قرأ القرآن قراءة تاريخية، وحينما رأى أن بعض الآيات القرآنية غير قابلة للتطبيق. وبالرغم من أن هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة أثار قدرا كبيرا من الضجة، وبالرغم من أن الحكومة المصرية لم تصدق على هذا الحكم إلا أن هذا الوضع يوحى أنه من الصعوبة بمكان أن نجد فى مصر تأييدا للفكرة التى يدعو إليها اليسار الإسرائيلى والمتمثلة فى حرية إرادة الفرد. وتتمثل المشكلة الحقيقية فى أن شريحة الانتلجنسيا المصرية ليست مستعدة لعقد أى لقاء مع ممثلى الانتلجنسيا الإسرائيلية، كما أن قادة الحركات الدينية على الطرفين ليسوا من صناع السلام.

ومن المتصور أن مسيرات السلام الجزئية، والزيارات التى قام بها الإسرائيليون إلى الدول العربية، والاتصالات التى تمت مع الفلسطينيين، علاوة على فعالية الحياة الثقافية فى إسرائيل قد ولدت فى نفوس الجميع ضربا من الرغبة فى التعامل مع الواقع المتوسطى (نسبة إلى البحر المتوسط) من منظور أنه واقع يساعد على توطيد أواصر العلاقات بين الشعوب، كما أن هذه العلاقات والاتصالات قد جعلت البعض يتصور أن هذا الواقع واقع مشترك لجميع الشعوب المطلة على السواحل الشرقية والجنوبية من حوض البحر المتوسط. وقد تداخلت هذه الرؤية مع تلك الأفكار الأوروبية المتعلقة بدمج الدول المطلة على حوض البحر المتوسط وفى مقدمتها دول المغرب تحت نفوذ الوحدة الأوروبية.

وكان مؤتمر برشلونة الذى عقد فى السابع من شهر نوفمبر ١٩٩٥ والذى شاركت فيه خمس عشرة دولة من دول الوحدة الأوروبية، واثنتى عشرة دولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمثابة خطوة دعائية فى هذا الاتجاه. وقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار بيان مشترك تضمن تعهد جميع الأطراف بتكثيف التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الاقليمى، وتأييد فكرة عدم التصعيد النووى أو الكيميائى والبيولوجى، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى والتجارى من هذا الإعلان فقد دعا البيان إلى تأسيس منطقة تجارية حرة بحوض البحر المتوسط. وفيما يتعلق بالجانب الثقافى فإن الرغبة الجامحة فى البحث عن واقع متوسطى ليست بهذه البساطة فهذه الفكرة تهدف إلى ايجاد قاسم ثقافى مشترك يكون فى خدمة مسيرة السلام. علاوة على هذا فإذا تم إقرار سلام حقيقى فى جميع الدول المطلة على البحر المتوسط فمن الواجب أن نتصور أن مثل هذا السلام لن يتحقق إلا فى ظل وجود مسيرة السلام.

وتوجد حقاً حاليا بعض العلامات الأولى التى تبشر بكل الخير لمثل هذه المسيرة المتوسطية، ونذكر من بين هذه البشائر مقالات «حازم سرية» فى صحيفة الحياة، تلك المقالات التى تتناول أهمية اعتراف العرب بالكارثة التى تعرض لها اليهود على أيدى النازى، وتعد مشاركة الوفد المصرى فى كوبنهاجن برئاسة لطفى الخولى من بين العلامات المبشرة خاصة أن لطفى الخولى يعد من قادة حزب التجمع اليسارى، ويعد أيضا من قادة الانتلجنسيا المصرية.

وفى إطار الحديث عن المتوسطية فتجدر الاشارة إلى أنه قد عقدت فى إسرائيل فى عام ١٩٩٦ «الندوة الإسرائيلية للثقافات المتوسطية» بالتعاون مع معهد فان لير، كما شارك فى الندوة وزارة العلوم والفنون برئاسة البروفيسور نحيما ليف تسيون. وخصصت الجلسة الأولى من أعمال هذه الندوة لأعمال الأديبة الإسرائيلية مصرية الأصل جاكلين كهنوف التى هاجرت من مصر إلى إسرائيل فى عقد الستينيات أى فى ظل الفترة التى كان المجتمع الإسرائيلى فيها منغلقا على ذاته. وكانت كهنوف أول من وجهت اصبع الاتهام إلى القيادة الإسرائيلية، وكانت أول من رفعت شعار «أنا متوسطية» وقد تغير المجتمع الإسرائيلى منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا على نحو مذهل، ومن ثم فقد تحول ما كان شاذا فى المجتمع فى عقد الستينيات إلى أمر مألوف ومتعارف عليه حاليا.

وقد تناولت أعمال هذه الندوة الصعوبات الكامنة فى هذا الاتجاه الايجابى، وتحدثت كهنوف فى هذه الندوة عن طفولتها فى مصر التى كانت فى ذلك الحين متعددة الثقافات، تلك التعددية التى كان لها تأثيرها على القيادة، وتحدثت أيضا عن الواقع المتوسطى بمفهومه الكلاسيكى فذكرت: «كان يبدو لى فى صباى أنه من الطبيعى أن يتفاهم البشر فيما بينهم رغم

اختلاف لغاتهم، وبالرغم من وجود جنسيات متعددة فى ذلك الحين من مصريين وسوريين ويهود ومسيحيين وعرب وإيطاليين وتونسيين وأرمن الا أنهم كانوا متشابهين».

وحقا فقد ذهبت هذه الصورة التى قدمتها كهنوف لمصر مع الريح وهذا بعد أن تولى جمال عبدالناصر مقاليد السلطة، ومع ظهور الإسلام كقوة سياسية، وقد وضح اهارون أمير هذا الأمر خلال الاجتماع فذكر: « حينما قدمت جاكلين كهنوف ذاتها فى صورة ممثلة للجيل المتوسطى فقد أحسسنا أنها تحدثت عن شريحة ضئيلة خاصة بأبناء الاقليات فى مصر وفى البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط. وفيما يتعلق بالأعمال الإبداعية التى تناولت تفاعل أبناء جميع الطوائف المختلفة فإنها تتمثل فى إبداعات «كفافيس» الذى لم يعرف كلمة من العربية، وإبداعات جاكلين التى تعلمت تعليما فرنسيا، ذلك التعليم الذى كان شائعا فى مصر منذ الحملة الفرنسية على مصر.

وحقا فقد ذهب هذا الماضى أدراج الرياح، فتغيرت الاسكندرية عما كانت عليه فبينما كان يوجد بالاسكندرية خلال عام ١٩٤٧ ما يقرب من ستين ألف أجنبى كان معظمهم من البريطانيين والفرنسيين والأتراك، واليونانيين والايطاليين فلم يعد حاليا هناك أى وجود لهذه الطوائف خاصة بعد أن أصدر عبدالناصر فى عام ١٩٥٦ قرارا بترحيل الأجانب عن مصر.

وحقا فإن الحديث عن الشرق المتوسطى ليس إلا حديثاً مليئا بالحنين إلى الماضى، ولكن فمن الواجب أن نأمل فى تحقيقه فى المستقبل فيذكر د. ديفيد اوحنه «إننا فى حاجة إلى أخلاق جديدة لا تتنكر للعالم الذى نعيش فيه أو للقيم الكونية، ويجب أن تكون هذه المنظومة الاخلاقية الجديدة مستقلة عن النزاعات العرقية التى ولت، ويجب أن تخلق هذه الأخلاق إطارا ثقافيا أكثر رحابة واتساعا».

ويعنى هذا الخيار المتوسطى الإسرائيليين من سفاراد وإشكناز، والفلسطينيين، والأوروبيين والمغاربة، ويهدف هذا الخيار إلى إقامة حوار مشترك، والقضاء على الحروب الثقافية، ولا يعنى هذا الخيار العودة إلى الجذور بقدر ما يعنى تأسيس برنامج ثقافى مشترك لتجميع الهويات المنفصلة.

وحينما يبحث المرء فى جميع البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط عن نموذج *الاسكندرية القديم الذى تفاعلت فيه كل* الثقافات فإننا لانجد بديلا لهذا النموذج إلا فى إسرائيل بدءا من اشكلون وأشدود حتى عكا ونهاريا وتل أبيب فى الوسط، وتعد تل أبيب بمثابة البديل للاسكندرية إذ تتفاعل معها كل الثقافات وتتعدد بها جميع ألوان البشرة وجميع الثقافات كما أنها قادرة على استيعاب كل شئ.

ياله من جمال، إنهم يقاطعوننا

هآرتس ١٩٩٧/٤/٤
تسفى برال

إتخذ وزراء الخارجية العرب خلال أجتماعهم الذى عقد هذا الأسبوع فى القاهرة عدة قرارات أسفرت عن دخولنا إلى وضع نكاد نعرفه جميعا، وتتمثل ملامح هذا الوضع فى تجميد العلاقات، والتلويح باستخدام ورقة المقاطعة العربية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفى قيام أجهزة الإعلام بشن هجوم عنيف علينا. وستشهد العاصمة السورية دمشق فى نهاية هذا الشهر وللمرة الأولى منذ أربع سنوات خلت اجتماع لجنة المقاطعة التابعة للجامعة العربية، ومن المؤكد أن هذه اللجنة ستتخذ عدة قرارات عملية بشأن مقاطعة إسرائيل.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن إسرائيل اصبحت ذات خبرة ضخمة فى هذا المجال إذ أنها ليست المرة الأولى التى يقف فيها عدو عربى موحد فى مواجهة دولة يهودية صغيرة تبتغى البقاء، وكشفت قرارات وزراء الخارجية العرب عن أنه تم إسدال الستار على الشرق الأوسط الجديد، تلك الفكرة التى كان قد طرحها شيمون بيريز الذى دعا إلى عقد مؤتمرات اقتصادية، وتشكيل لجان متعددة الأطراف، وإقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين جميع دول المنطقة.

ومن الواضح حاليا أن الشرق الأوسط القديم قد عاد ليطل بوجهه من جديد على المنطقة، وأن وظيفة اللجان المشتركة أصبحت تتمثل فى وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع هذا فمن الملاحظ أن خطابات وزراء

الخارجية العرب لم تكن موجهة ضد الكيان الصهيوني أو ضد تلك النبتة الغريبة التى توجد فى أوساطهم، وأن الغرض منها لم يكن إعلان الحرب على إسرائيل، وإنما كان الغرض منها إنقاذ مسيرة السلام. وإذا كانت قضية البناء فى «هارحوما» قد شغلت مكانة بارزة فى كل من مؤتمر الدول الإسلامية الذى عقد فى باكستان، ومؤتمر القدس الذى عقد فى المغرب فقد اكتفى مؤتمر وزراء الخارجية العرب بإثارة هذه القضية للإستشهاد بها كدليل على انتهاك اتفاق أوسلو، وحقا فمن الواضح أن هذا الاتفاق قد تحول إلى قدس الأقداس الذى لا يحق لأحد الاقتراب منه.

وجدير بالذكر أن الرئيس المصرى حسنى مبارك عقد قبل وصول وزراء الخارجية إلى مصر مؤتمرا صحفيا مصغرا ذكر خلاله أنه لو كانت إسرائيل قد طلبت الحصول على مشورة مصر لمساعدتها فى إيجاد صيغة من شأنها حل مشكلة «هار حوما» لكنا قدمنا المساعدة. أما أن يحاول طرف ما أن يحدد للعرب أى شئ يفعلون فهذا الأمر غير مقبول.

ويجب أن نتذكر هنا أنه حينما قامت إسرائيل منذ ما يقرب من عامين بمصادرة مايقرب من ٥٥٠ دونم من الأراضى بالقدس الشرقية كانت مصر هى التى تقدمت باقتراح طالب بالبدء فى المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى الإتفاق النهائى. وتقدمت مصر بهذا الاقتراح لأنها تصورت أن حكومة رابين ستفى بوعودها. أما هذه المرة فإن الدول العربية تستخف باقتراح نتانياهو الداعى إلى التقدم على درب التسوية النهائية، وتتعامل معه من منظور أنه يعد بمثابة مناورة للتهرب من الاتفاق.

إن البناء فى «هار حوما» لا يثير حفيظة مبارك بسبب مكانة القدس فى الإسلام وإنما لأن توجه الجرارات الإسرائيلية إلى القدس سيسفر عن خروج الآلاف من طلاب جامعة القاهرة إلى الشوارع، ناهيك عن أن جميع الجهود التى تبذلها مصر للقضاء على الإرهاب الإسلامى فى أراضيها قد تذهب هباءاً فى حالة ما إذا ظهرت مصر فى صورة الدولة التى تسلم بقيام إسرائيل بتشييد المستوطنات فى القدس الشرقية.

ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى أن الهجوم العنيف الذى شنه وزير خارجية عمان على إسرائيل، والتعهد الذى قدمه وزير خارجية قطر بشأن قطع العلاقات مع إسرائيل كانا مشروطين بتقدم مسيرة السلام، وليس بوقف البناء فى «هارحوما».

وقد أثبت مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى عقد فى القاهرة أن اتفاق أوسلو يعد بمثابة ثروة عربية، وأنه ليس مجرد إتفاقاً ثنائياً بين إسرائيل والفلسطينيين أو بين إسرائيل والأردن، ولم يتردد فى المؤتمر أى زعم معارض للإتفاقيات المنفردة التى وقعها الفلسطينيون والأردنيون مع إسرائيل، وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أنه تم استثناء مصر والأردن من الالتزام بتنفيذ توصيات المؤتمر. وترى مصر وجميع الدول التى شاركت فى هذا المؤتمر أن إسرائيل مازالت ملتزمة بإتفاق أوسلو، وأن نتانياهو هو الذى يسعى لاجهاض هذا الاتفاق. وفيما يتعلق بالزعم الذى ردده نتانياهو خلال هذا الأسبوع والذى جاء به أن الدول العربية تسعى إلى اسقاط حكومته فإنه سليم بعض الشئ حيث أن مبارك، وحسين وعرفات يجدون مشكلة شخصية فى التعامل مع نتانياهو وليس مع الشعب الإسرائيلى، ومن المؤكد أنهم قد أطلعوا على استطلاع الرأى العام الذى نشرته صحيفة الحياة الصادرة فى لندن والذى كشف أن غالبية الشعب الإسرائيلى تؤيد السلام، وأنها لا تثق فى نتانياهو.

إن الحصار الذى تحاول الدول العربية فرضه على إسرائيل يهدف إلى خدمة الاستراتيجية العربية، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة معادية لصدام حسين والقذافى فإنها لا تعادى العراق أو ليبيا، وينطبق نفس الأمر على العرب الذين يعادون نتانياهو فقط.

٥

الحلم الذى تحطم العلاقة الإسـرائيلية الكردية

تأليف/ شلوموه نكديمون



فى عام ١٩٦٦ زعم وزير الدفاع العراقى عبدالعزيز العقيلى أنه «فى شمال العراق تتشكل إسرائيل أخرى»، تعليقا على النشاط العسكرى الإسرائيلى داخل حدود كردستان. وبالفعل، على مدى عشر سنوات كاملة عملت إرساليات الموساد إلى جانب زعيم التمرد الكردى على نظام الحكم العراقى، مولاى مصطفى البارزانى. لقد زودت إسرائيل المتمردين الأكراد بالمال والسلاح والأدوية، وقدمت بعثاتها المشورة السياسية والعسكرية، وخططت لعمليات قتالية وساعدتهم فى تنفيذها.

وفى عام ١٩٧٥ إنهار التمرد وتبدد معه أمل الشعب الكردى فى حكم مستقل، كما ذهب أدراج الرياح طموح إسرائيل وتطلعها إلى حليف داخل دولة معادية. وهذا الكتاب يكشف ولأول مرة عن القصة الكاملة للعلاقة الإسرائيلية الكردية بين اعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥.

وشلوموه نكديمون متخصص فى الكشف عن عمليات اتخاذ القرارات السياسية والدبلوماسية فى إسرائيل. وتعد كتبه التى يعيد فيها تصوير القرارات السياسية والدبلوماسية الهامة فى إسرائيل، محط اهتمام أقسام العلوم السياسية فى الجامعات الإسرائيلية، وتستخدم كمراجع للأبحاث خارج إسرائيل أيضا.

ومؤلف الكتاب، عضو فى هيئة تحرير «يديعوت أحرونوت»، وحصل عام ١٩٩٣ على جائزة سوكولوف الصحفية عن كتابه «تموز المشتعل» الذى يسترجع فيه عملية قصف المفاعل النووى العراقى فى ١٩٨١.

لقد ظل النشاط المدهش المتمثل فى المساعدات الإسرائيلية للتمرد الكردى فى العراق ـ طى الكتمان على مدى عشرين عاما تقريبا إلى أن نشرت الصحافة فى السنوات الأخيرة ما كشف بعض جوانب هذا النشاط، دون الافصاح عن التفاصيل الهامة. من هنا يأتى كتاب شلوموه نكديمون وصفا كاملا ومفصلا للدور الذى لعبته إسرائيل فى مساعدة التمرد الكردى فى شمال العراق من ١٩٥٣: ١٩٧٥، وهو ثمرة بحث متعمق ومتصل ومؤسس إلى حد كبير على شهادات رجال الموساد وجيش الدفاع الإسرائيلى الذين قادوا عملية المساعدات، وعلى مذكراتهم وخطاباتهم الشخصية.

ولأول مرة يكشف المقاتلون بالتفصيل ودون مواربة فى هذا الكتاب، عن نشاطاتهم السرية. بالاضافة إلى تقارير سرية أمريكية تمثل جزءاً من القاعدة المعلوماتية للكتاب.

من ذلك ما ذكره المؤلف عن الزيارة السرية التى قام بها مصطفى البارزانى لإسرائيل، إذ كان عيد الفصح الذى حل فى منتصف ابريل عام ١٩٦٨ موعدا مناسبا لهذه الزيارة، وكان مبرر الزيارة هو مقابلة صديقه اليهودى دفيد جفاى الذى لم تنس عائلة بارزانى محاولة والده لانقاذ والد مصطفى بارزانى من بطش السلطان العثمانى. والواقع انه التقى بعدد من القادة والوزراء

الإسرائيليين، بترتيب اصدقائه، عاميت، كرون، هارئوفان، ولفيكوف عملاء الموساد.
وقد تأثر الزعيم الكردي بصفة خاصة من العرض السخي للرئيس الإسرائيلي بالتخلي عن فكرة الحكم الذاتي والتركيز في الحرب على قيام دولة كردية. وضحك كرون في نفسه من هذا الاقتراح، فهو يعرف أن الرئيس لا يتنبه لما يخوض فيه وأنه لا يعلم الوضع في كردستان على حقيقته. ويعلق كرون مستعيدا هذا الموقف: «أنه لا يعلم ان التعاون قائم على اتفاق مع الايرانيين الذين لن يسمحوا باستقلال الاكراد».
وبعد مقابلة الرئيس، اجتمع بارزاني تقريبا مع جميع الإسرائيليين من المخابرات والجيش الذين عملوا في بلاده. كما رتبوا له مقابلات مع كبار المسئولين في الحكومة الإسرائيلية. فأجرى مباحثات مكثفة مع وزير الخارجية أبا ايبان، في منزله، بحضور مدير مكتبه ايتان بنتسور. وبعد ذلك في ٢٣ أبريل، وصل إلى مقر رئيس الوزراء أشكول. وجرت المباحثات باللغة الروسية، وبحضور مدير عام مكتب رئيس الوزراء د. يعقوف هيرتسوج ورئيس الموساد مائير عميت وحاييم ليفكوف.
وهذا الكتاب يضع القارئ أمام ثلاثة جوانب رئيسية، الأول معرفة وفهم نضال الشعب الكردي من أجل الاستقلال، وقد نجح المؤلف في تقديم مشكلة هذا الشعب المتناثر في ثلاث دول - العراق وتركيا وايران - دون أن يجد سندا من العالم الخارجي. وهذا الوضع الجغرافي - السياسي المعقد يفرض على الأكراد ضرورة الارتباط بإحدى هذه الدول الثلاث، وهنا يكمن لب الكارثة. ولما كانت قضية الاستقلال الكردي غير ذات أهمية لأي من هذه الدول، فقد استخدمت أبناء هذا الشعب في الصراعات فيما بينها ولتحقيق مصالحها دون أن تمكنهم من الوصول إلى هدفهم.
كما أن العداء الداخلي المحتدم، هو وحده ما دفع إبن بارزاني قبل عدة أشهر إلى التعاون مع صدام حسين ضد عائلة طالباني المنافسة، وذلك العداء مع الوضع الجيوسياسي الخاص للأكراد، هما العاملان الرئيسيان في أن يبقى الاكراد الشعب الشرق أوسطي الأخير الذي مازالت مشكلته القومية أبعد ما تكون عن الحل.
الجانب الثاني، هو الايضاح الكامل والأول من نوعه، الذي يعرضه الكتاب للقارئ حول هذه العملية الاستخبارية الاستراتيجية الإسرائيلية. فالمؤلف يكشف اللثام عن العلاقات الأولى التي نشأت بين سياسيين أكراد ومبعوثين إسرائيليين في أوروبا خلال الخمسينيات، وعن المساعدات الضخمة التي أمدت بها إسرائيل الزعيم الكردي بارزاني (الأب) ورجاله في حربهم مع نظام الحكم العراقي. وقاد الموساد عملية الامداد بالتعاون مع جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي أسهم خبراؤه في عمليات حربية خاصة. وكان الهدف الإسرائيلي من عملية المساعدة والامداد للأكراد هو تمزيق الكيان العسكري والجبهة الشمالية في العراق من الداخل لتقليص مشاركته المحتملة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل.
غير أن هذه العملية كان لها دافعين آخرين لا يقلان أهمية وخطورة. الأول هو إحساس الدولة اليهودية بالإلتزام تجاه تقديم المساعدة لأقلية قومية تناضل لنيل حريتها، والثاني هو ضرورة نشر التأثير السياسي - العسكري لإسرائيل في مناطق محيط الشرق الأوسط، خارج حدود المواجهة المباشرة مع الدول العربية.
ولا يفوت القارئ أن يدرك مدى الجرأة التي تحلى بها عملاء الموساد في كردستان في ظل ظروف عصيبة. فتبرز الجرأة السياسية لرؤساء الموساد مائير عميت، تسافي زمير، ويتسحاق خوفي الذين واصلوا عملية المساعدات للأكراد حتى في أحلك الأوقات، وحظوا بتغطية كاملة ودعم غير محدود من رؤساء الحكومة آنذاك - ليفي أشكول، جولدا مائير وإسحاق رابين. وكم نشتاق اليوم - كما يقول إفرايم سنا - إلى مثل هذه الزعامة السياسية الأمنية، التي تعرف كيف تتصرف كقوة اقليمية كبرى، بلا ضيق أفق وأيضا دون مغامرات غير محسوبة.
والجانب الثالث، الذي نستخلصه

من قراءة الكتاب هو الدرس الذى يمكن أن نتعلمه من التخلى عن شعب صغير. لقد توقفت المساعدات الإسرائيلية للأكراد فى مارس ١٩٧٥، بعد أن توصلت إيران والعراق إلى اتفاق بينهما. وطبقا للاتفاق التزمت إيران الشاه بوقف أية مساعدات للأكراد فى شمال العراق، وأيضا منع عبور المستشارين الإسرائيليين عن طريقها. وترك شاه إيران الأكراد تحت رحمة صدام حسين، ويبدو أن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك. ولم يخسر بارزانى فقط تأييد الولايات المتحدة والمؤخرة الامدادية التى منحتها له إيران لاعتبارات خاصة بها، بل إنه خسر أيضا المساعدات الإسرائيلية. وظلت حكومة إسرائيل تدرس وسائل أخرى لإستمرار المساعدات بارتياد طرق مختلفة، دون المرور بإيران، ولكن دون نجاح أو جدوى.

وفى الفصل الذى يحمل عنوان الكتاب «الأمل الذى تحطم» يوضح المؤلف أن العراق وإيران أجريتا اتصالات بهدف حل الأزمة التى دامت بينهما عدة سنوات وفيما بين ١٢، ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ جرت فى اسطنبول مباحثات بين ممثلين كبار فى بغداد وطهران لوضع حد للنزاع حول شط العرب. وأدرك أصحاب الرأى أن قبول الموقف الايرانى سيكون على حساب الاكراد. إلا أن هذه المباحثات لم تسفر عن شئ بسبب اضطراب الاوضاع عسكريا بين البلدين. وتجددت الاتصالات على مستوى زعماء الدولتين خلال مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) الذى انعقد فى الجزائر العاصمة فى مارس ١٩٧٥، والتى انتهت بالتوصل إلى إتفاق يقضى بتنازل العراق عن جانب كبير من سيطرتها على شط العرب والتقليل من الوجود السوفيتى فى المنطقة مقابل وقف أية مساعدات تصل إلى الأكراد عن طريق إيران. وأصبح اقصى ما يمكن أن تقدمه طهران للأكراد هو توفير ملجأ لفرارهم إلى إيران.

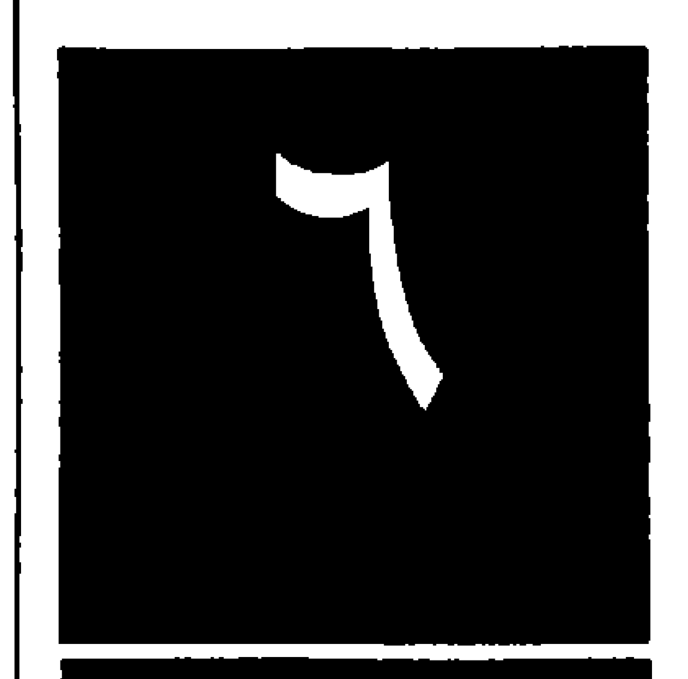
ويقول السفير الأمريكى لدى طهران آنذاك، ريتشارد هولز، أنه حضر إلى المطار فى ٦ مارس ١٩٧٥، فى الاستقبال الذى جرى للشاه لدى عودته من الجزائر. ورأى مدى الدهشة التى إعترت وجوه كبار الدولة الإيرانيين عندما أمر الشاه بالوقف الفورى لأية مساعدات للأكراد، وأيضا بإغلاق الحدود بين إيران وكردستان العراقية على وجه السرعة. واجتمع هولز نفسه مع الشاه فى اليوم التالى ٧ مارس ١٩٧٥، ووجده متمسكا برأيه متسلطا كعادته. ويروى هولز: «أنه لم يقدم أى تبرير للولايات المتحدة على الاجراء المفاجئ الذى أدى إلى قطع العلاقات مع الأكراد». فقد كان هذا التبرير مطلوبا على الأقل لأنه هو نفسه الذى كان قد طلب من نيكسون وكيسنجر إمداد الأكراد بالمساعدات. أما الآن فقد أوضح الشاه أن قراره جاء لأن بارزانى لم يخض حربا مجدية مع العراقيين. لقد جلس وطلب من الآخرين أن يقتلوا من أجله.

ورأى هولز فيما بعد، أن الإتفاق يعد تطورا إيجابيا، وسيؤدى إلى استقرار المنطقة، واعتبر أن واشنطن ستبارك هذه الخطوة، غير أنه اكتشف انه وقع فى خطأ فادح - فقد فوجئ هولز برد فعل غاضب وعصبى من كيسنجر الذى رفض أى احتمال لتطبيع العلاقات بين العراق وإيران.

كان كيسنجر يتوقع أن الأكراد سيواصلون دورهم لتحجيم العراقيين ومنعهم من التآمر ضد إسرائيل، ولم يكن سعيدا على الاطلاق من قرار الشاه، لكن الولايات المتحدة لم تستطع أن تفعل أى شئ فى هذا الصدد! فقد كان الشاه احدى اللبنات الرئيسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وهو الرجل الذى رأت فيه واشنطن رمزا للاستقرار والتوجه الايجابى فى منطقة الخليج.

ورغما عنها، اضطرت حكومة إسرائيل برئاسة اسحاق رابين لوقف عملية المساعدات. ولم يكن الدرس المستفاد لنا كإسرائيليين هو فقط أن مصير شعب صغير فى الشرق الأوسط يجب أن يعتمد فى نهاية الأمر على نفسه فقط. أن الدرس الآخر هو أن العراق وإيران اللتان تجمعهما عداوة مستحكمة، يمكن أن تربطهما سويا ظروف خاصة ضد عدو ثالث. وفى الوقت الذى تنتهج فيه الولايات المتحدة تفكيرا آخر بشأن سياسة كبح مزدوجة ضد إيران والعراق، فالافضل أن نتذكر إتفاقهما فى مارس ١٩٧٥.

فالأمل الاكراد الذى تحطم هو الدرس الأهم لنا أيضا.

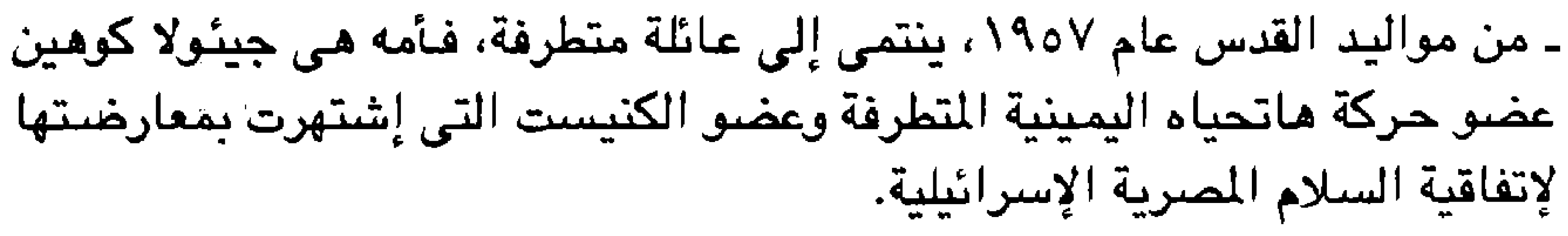


٦

شخصية العدد

تساحى هاجفى





- من مواليد القدس عام ١٩٥٧، ينتمى إلى عائلة متطرفة، فأمه هى جيئولا كوهين عضو حركة هاتحياه اليمينية المتطرفة وعضو الكنيست التى إشتهرت بمعارضتها لإتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.
- خدم كجندى مظلات فى جيش الدفاع الإسرائيلى.
- حصل على درجة البكالوريوس فى العلاقات الدولية من الجامعة العبرية فى القدس، ثم حاز على درجة علمية فى القانون من جامعة تل أبيب.
- شغل فى الفترة من ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ منصب مساعد وزير المواصلات.
- ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ مستشار وزير الشئون الخارجية.
- ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ مدير مكتب رئيس الوزراء.
- ١٩٨٨ تم انتخابه لعضوية الكنيست الإسرائيلى.
- ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ عضو لجنة التشريع والقانون والعدل التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشئون الداخلية التابعة للكنيست.
- عضو لجنة العمل والرفاهية الاجتماعية التابعة للكنيست.
- عضو لجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشئون الخارجية والأمن التابعة للكنيست.
- ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ عضو لجنة التشريع والقانون والعدل التابعة للكنيست.
- عضو لجنة الشئون الاقتصادية التابعة للكنيست.
- ١٩٩٦ وزير الصحة
- ١٩٩٦/١١ وزير العدل.
- المعروف عن تساحى أنه من أنصار إستخدام القوة مع خصومه السياسيين، ويحوى ملفه الجنائى العديد من الإتهامات من بينها إتهام بالاعتداء بالجنازير على عدد من الطلاب اليساريين (يهود ـ عرب) حين كان طالبا بالجامعة عام ١٩٧٩، تم تقديمه على إثره لمحكمة السلام فى القدس، والغريب أن ملف هذه القضية قد تم إحراقه منذ عامين فى ظروف غامضة، كما حكم عليه بالسجن لمدة ٥ شهور فى حادثة مشابهة، كذلك تم اتهامه بالشهادة الزور أمام المحكمة حين كان رئيسا لاتحاد الطلاب.
- من متشددى حزب الليكود، حيث سبق أن عارض إخلاء المستوطنات فى أوائل حكم مناحم بيجين وهدد باللجوء للقوة، كذلك هدد مؤخرا بالإمتناع عن التصويت على إتفاق الخليل فى حالة الاستجابة إلى مطلب ياسر عرفات بتحديد جدول زمنى للانسحاب.
- هدد باغتيال ياسر عرفات وإعادة إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا أصدر الرئيس الفلسطينى أوامره بالقيام بأعمال عنف إحتجاجا على بناء مستوطنة جبل أبوغنيم.
- يمثل تساحى الضلع الثالث فى فضيحة بارعون ـ جيت، وقد أوصت لجنة التحقيق الإسرائيلية بتوجيه تهمتى الإحتيال والإخلال بالثقة العامة إليه لقيامه بدور الوساطة لتعيين رونى بارعون فى منصب المدعى العام إستجابة لضغوط آرييه درعى.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- **التقرير الاستراتيجى العربى:** تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- **كراسات استراتيجية:** سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- **الكتب والكتيبات:** أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- **«ملف الاهرام الاستراتيجى»** شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- **«مختارات إسرائيلية»** شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل